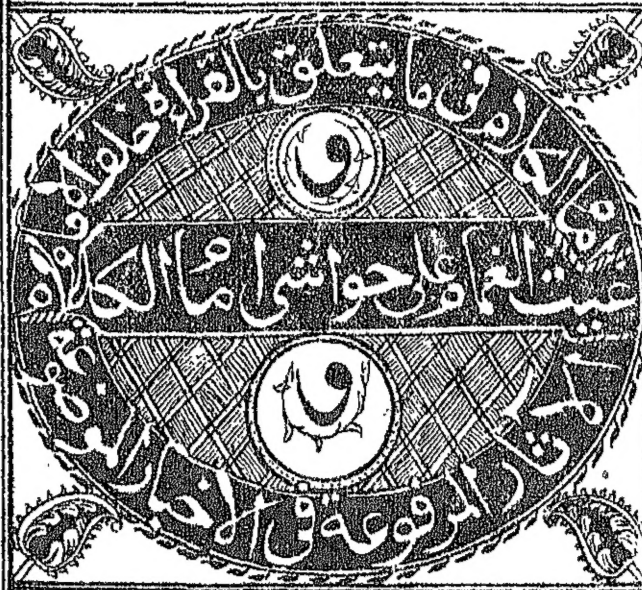




الَّذِينَ أَطَاعُوا اللَّهَ الرَّسُولَ مِنْكُمْ  
يَا أَيُّهَا الْمُتَوَاتِرُ أَطِيعُوا أَوَّلَهُمْ

علم الشئيل النفيسة نيف لانا الحسنا محمد الكندي على الحق  
حما طبع الشقة من تصاموا الحسنا محمد الكندي على الحق



مكتبة الخزانة  
مكتبة الخزانة

العلماء على ما ينبغي  
والطبع على ما ينبغي



اختلاف صحابه و غيرهم

و اختلاف صحابه و غيرهم في علاء الله = ٢٨

و اختلاف صحابه و غيرهم في علاء الله = ٢٨

دلائل حقه

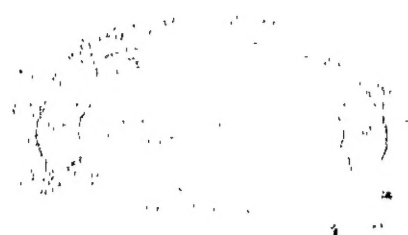
شافيه

مالك

نداء بترجيح بعض على البعض

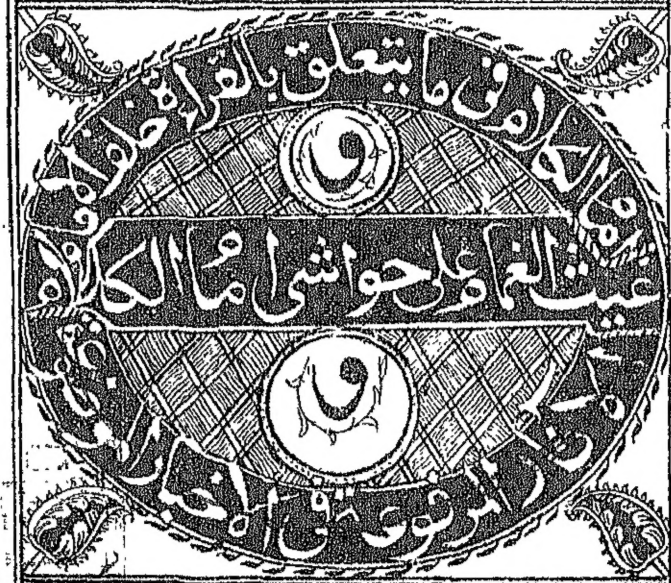
ملازمه الجنازه و حكم الولاء و الفاعله فيها

الحمد لله  
١٢٤



يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اطَّعُوا اللَّهَ وَاطَّعُوا رَسُولَهُ

عَلَى الرِّسَالَةِ الْفَيْسُ نَيْفٌ لَا نَأَى الْحَسَنَاتِ كَعَمَلٍ الْكَفَرَاتِ فِي الْكُلِّ وَفِي الْكُلِّ



مِنْ أَوْلَى هَيْئَةٍ الْعَظِيمِ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فِي السَّبِيلِ عَلَى اللَّهِ

وَالطَّبِيعُ عَلَى حَسَنَاتٍ الْكَفَرَاتِ

مجلس

44-5111-170  
44-5111-170

فأتتجة كل كلام محمد الله الملك المنعم على ان بعث علينا خاتم  
الانبياء سيد الاصفياء بالشريعة النقية السهلة البيضاء ووضح  
سبل الهداية وكفنا عن طرق الضلالة بانزال كتابه الكريم وتشريع  
نبيه ذي الخلق العظيم وايداه بالبحر الساطعة والبراهين القاطعة  
وجعل له من عباده وزراء ونقباء واتبعهم في كل قرن بفضل الله و  
كلامه ليبددوا الدين المتين ويوضح الحق بالبراهين ووعد لهم على ما  
صرفوا اليه همتهم بالاجر الجزيل وبشرهم بنيل الثواب الجميل وحكم  
بلسان نبيه ما انشئت به صدور العلماء حيث قال العلماء ورثة  
الانبياء ووعد نبيه بانه لا تزال من امته الى يوم القيامة طائفة من  
اهل الحق ظاهرين بالحق على العامة فسبحانه وتعالى بائس لسان احد  
ويائس جنان اشكره منه التوفيق والهداية ومنه البداية واليه النهاية  
اشهد ان لا اله الا هو وحد لا شريك له شهادة تجتنب في الاخرى

[illegible]



بعض المتأخرين  
المدى

نزول من السما فقال الدجال يقلدان  
 فربنا اني ضعيف مجنون  
 اقول مردود لا ابل عيسى الا  
 فظاهرة وبالدلائل الكثيرة قد نص  
 الحقون على اننا جهمان سستان  
 جهمان الى التقليد وان شئت  
 فقل بنا الحق  
 حج الى نيران الشمس في  
 حج الى سبي المسماة بالاعلام  
 سلك علي السلام ورسالة على القاسم  
 سبي بالمشرب الودى في نيران الجحيم  
 حقا بالاقوال المرددة قول ان انفسهم  
 من الاقوال السلام من الامام الجليل  
 بيا وعليه السلام ان  
 علي القاري وفيه للاجانب  
 الائمة الى خيفة الى بهاء  
 مناقب حجة



قوله العجبة  
قال الشافعي  
كانت في المسألة  
سؤال وجاراً متطاولاً من اعترف من احد هاشب من منبهها ومن لا  
واحد امنها اتصل منشأها ولم يزل سلف هذا الامة على هذا الطريقة  
فكان الصحابة رضي الله عنهم يختلفون في الامور الشرعية ويقيمون  
على ما ذهبوا اليه دلائل ظنية او نصوصاً صريحة وتلازم تهم كانوا  
يفترون من انهم ويفوضون في محارهم من غير ان يعنف طائفة  
على طائفة او يتوجه الى الطعن والتخطية ما لم يظهر دليل قاطع على  
الخطأ او النسبة وانتقلت هذه السنة الرضية الى تباعهم واتباع  
اتباعهم من الائمة المجتهدين والفقهاء والمحدثين الى ان من الله تع  
على الائمة الاربعة المشهورين بانتشار مذاهبهم وشهرة مسلكهم  
وتدوّن كتبهم واجتماع اصولهم وفروعهم فكتب كل من خلف عن رتبة  
الاجتهاد والترجيح وهم غالب الامة على اختيار مسلكهم الفخري فاختار  
كل جماعة مسلك من لاح له ترجيحه وقام بتأسيده وتأسيسه وتوجه  
الى ترجيحه مذاهب من اتبعه وتوثيقه فمن شرفوا بالقباب نسبية  
من الحنفية والشافعية والمالكية والحنبلية وتوجهت كل فرقة منهم  
الى تدوين الكتب جمع المسائل اقامة الحجج والدلائل وانتابت ما اختاروا امامهم بلحد  
من الدلائل الاربعة والجواب عما سلك عليه مخالفهم بما لا جوبة الرضية ومع  
ذلك كانوا متفقين على ان الحق ليس منحصر في ما اختاروا ولا ان الخطأ  
قطعي من خالفه بل كل مذهب لو اوسعهم في التقدير والتوضيح والتصريح والتلويح  
والتصريح والترجيح من غير ان يطعن احد على احد طعنًا جازعًا وعن حد وقد كان  
كثير منهم يرجحون ما هو رواية شاذة عن امامهم ويوثقون ما سلك عليه مخالفهم  
من غير عصبية مذهبية وتلويح هذه الطريقة المتوسطة التي أمرنا باقامتها



[illegible][illegible]



الامام ابي حنيفة الاعظم جل مرادهم الحرج والقبح وكل مقصودهم  
 الطعن والطرح ليس لهم حظ من المحدثين والتقوى ولا نصيب لهم  
 من قابلية الفتوى تراهم اذا ساعدتهم التوفيق لمطالعة كتب الحديث  
 المعتمدة ووجدوا فيها احاديث مخالفة للاهمام الاعظم وغيره من  
 مجتهدي العالم بسطوا السننهم بالطعن ورموه بالسب واللعن  
 من دون ان ينظروا الى كلام الشراح والمحدثين ويطلعوا على مباحث  
 الفقهاء والمحدثين ويتأملوا في قواعد متفرقة من المفسرين في  
 الاصوليين والمتكلمين والمحدثين تراهم يحكمون بخطاء الامام  
 الاعظم في مسائل عديدة على سبيل التجزم ويزعمون ان تركه حلت وتوا  
 حرم وطائفة عظيمة منهم قد طارت رتبته على رتبة رؤساء علمهم  
 فتأزعو الخفية في المسائل العديدة كذلك القراءة خلف الامام ولا يستر  
 بآمين وبالمسئلة في الصلوة وترك رفع اليدين عند الركوع والسجود  
 وغير ذلك من الجرميات الشهيرة وبلغوا في تراهم الى الدرجة القصوى  
 وطولوا السنة الرد والكذب ما لا يتناهى مع كونهم لا نصيب لهم  
 من العلم ولا حصة لهم من الفهم فحرموا المحلل وحلوا الحرام واثابوا  
 الغيبة وطعن الائمة وتحقيرا هل الاسلام وضربا هل الاكرام واثام  
 وقد ليلهم وتقيصهم وايدائهم وحكم ابتلائهم وضلالاتهم وغير ذلك  
 من الحرمات المنصوصة والمكروهات المشهورة ولم يجوزوا لاحد  
 تقليد الخفية في هذه المسائل عما فاسد انهم انه ليس لها راحة  
 من الدلائل واستعملوا بكل من اقتدى فيها بالخفية بالحرمات المذكورة  
 وقد فابلتهم طائفة عظيمة اخرى حفروا آبار التفرط الى ما تحت الارض

مع عيش القوام

—

۱۰۳

723

صلواته على سيدنا محمد وآله  
والسلام على من اتبع الهدى  
والمسلمون والنصارى واليهود والمجوس  
والنسطورية وجميع بني آدم  
وقال علي بن الحسين بن علي السلام  
الحبيب ان الفقهاء والمفسرين  
يعتقد احد منهم في صفة اخذ امامه  
فمنهم من يقول ان الله تعالى قد جعل  
في كتابه آيات كثيرة تدل على انه  
هو المولى الذي لا اله الا هو  
ولم يزل يدعو اليه حتى مات  
فمنهم من يقول ان الله تعالى قد جعل  
في كتابه آيات كثيرة تدل على انه  
هو المولى الذي لا اله الا هو  
ولم يزل يدعو اليه حتى مات

[illegible]

ولي وينوا قصر  
 حكايا كذا الفساد  
 شاء وعملا  
 قهر بل وكفر  
 ولهم انا وجدنا  
 في جوابه كان  
 اليه التضرع  
 لهمون ويقتون  
 بعبودتهم  
 قد استهذه  
 والضعيفان  
 هذه ذوا الاكرام  
 دخلته  
 الافريقا  
 استحسن على  
 وغالب علماء  
 م الله ورجونا  
 الفلسفية  
 مدة لاف  
 مشاوات  
 نحو المحبة

في الدنيا والآخرة  
 والحمد لله رب العالمين  
 الشاهد في أيام الشاهد  
 صلوكم أكفره وفست  
 ولم يجيبوا الآية  
 من غير التامل  
 إلى الله المشتكى  
 فزون في ما لا يع  
 ومع ذلك يجس  
 هم ويصلحهم فله  
 جانب راية الش  
 إلا ما حفظه الله  
 بلا دة الاوق  
 بل لا ما شاء الله  
 يتجادلان ولس  
 التحسر على مقتيا  
 الماء عسرا فله  
 في بحار العاوا  
 التي لا ثرة لها  
 عات المسائل  
 الفلسفة فقد

لال والتفرقة الى  
 بان قص الافراط  
 من اهلهم مجموع  
 قباله هو كلام  
 شوق الاقدمين  
 انهم مقتدون  
 ولا يهتدون  
 لا وهو كلام  
 انما لا يقفون  
 ويترجم ويهدى  
 وفات من كل  
 نبال الاسلام  
 فلو تيق بلدا من  
 فوقته وما من  
 ما لا يعينه ما  
 لفرقة بين وانما  
 لفرقة بين فان  
 ففرقة يفوض  
 فنون الحكمة  
 لم يعزل عن منار  
 ان احاطتهم ظلم

سُوا قَوَاعِدَ الْحُجَّةِ  
يَطْعُ عَلَى زَعْمِ نَفْسِ  
ضُطْطَا وَجْهٍ وَاعْتِ  
لِحُرْمَاتٍ عِنْدَهُ  
رَاقِدًا مَيْنَ وَ  
لِيُطْعَمُوا عَلَى  
لَا يَمْتَلُونَ شَيْئًا  
فِي مَنْ صَنَعَ هُوَ  
فَهُمُونَ وَيَطْعُونَ  
وَنَ وَاللَّهِ يَرْجُو  
قِيَامَ هَذَا الزَّمَانِ  
تِ فِي كُلِّ بِلَدٍ مِ  
بِلَادِنَا وَأَقْلِيمِنَا  
لِاتِ الْجَمَاعَةِ  
أَنَ وَيُخَوِّضُ أُنَ  
أَجْمَعًا فِي حَالِ  
أَحَدِهِمْ بَيْنَ  
بَيْنَ عَلَى فَرْقِ أَرْبَعِ  
فُونَ أَعْمَارِهِمْ فِي  
وَلَا فِي الْآخِرَةِ وَه  
وَالْمَسْأَلِ وَهُمْ

والله  
التفرد  
والانف  
بتلك  
الأكبر  
أيامنا  
أيامهم  
والملك  
بملايكة  
يحيون  
الفتن  
ودخلت  
الاسماء  
وافسد  
يتنازع  
دخول  
عصرا  
مفترقو  
ويصير  
الدين  
الحج









الانصارى ثم قال بوالد رداء من رأيه ما قال وكان ذلك عندنا على  
 من يصل واحد لا على المؤمنين انتهى **واخرج** ايضا عن صالح بن  
 عبد الرحمن ناسع بن منصور نا هاشم نا ابو اسحق الشيباني عن حجاب  
 ابن عبد الله التيمي نا يزيد بن شريك نا قال سألت عمر بن الخطاب عن  
 القراءة خلف الامام فقال لي اقرأ فقلت وان كنت خلفك قال وان  
 كنت خلفي قلت وان قرأت قال وان قرأت **واخرج** عن صالح نا  
 سعيد نا هاشم نا ابو بشر عن مجاهد قال سمعت عبد الله بن عمر يقرأ  
 خلف الامام في صلاة الظهر من سورة مريم **واخرج** ايضا عن  
 ابي بكر نا ابو داود نا شعبة عن حصين قال سمعت مجاهدا يقول  
 صليت مع عبد الله بن عمر الظهر والعصر فكان يقرأ خلف الامام  
**واخرج** ايضا عن قنبر نا ابو نعيم سمعت محمد بن عبد الرحمن بن  
 ابي ليلى قال ومر على دار ابن الاصمعي ثني صاحب هذا الدار وكان  
 قد قرأ على ابي عبد الرحمن عن الثقات بن عبد الله بن ابي ليلى قال قال  
 علي بن من قرأ خلف الامام فليس على الفطرة **واخرج** ايضا عن  
 ابن مزيق نا الحسين نا وهيب عن منصور بن المعتمر عن ابي واثل  
 عن ابن مسعود قال نصبت القراءة فان في الصلوة شغلا وسكيناك  
 ذلك الامام **واخرج** عن مبشر بن الحسن نا ابو عامر نا ابو جابر  
 عن شعبة عن منصور عن ابي واثل عنه مثله وعن روه بن الفرج  
 نا يوسف بن عدي نا ابو الاحوص عن منصور عن ابي واثل عنه نحو  
**واخرج** عن ابي بكر نا ابو داود نا حذيفة بن معاوية عن ابي اسحق  
 عن علقمة عن ابن مسعود قال لست الذي يقرأ خلف الامام على



مع غيب الفهم

امام الكلام

لا يقرأ خلف الامام قال فسألت القاسم بن محمد عن ذلك فقال ان تركت  
فقد تركه ناس يفتنهم وان قرأت فقد قرأ ناس يفتنهم <sup>وهم كمال القاسم</sup> لا يقرأ  
**واخرج** ايضا في الموطأ عن سفیان بن عيينة عن منصور بن المعتمر عن  
ابي واثل قال سئل عبد الله بن مسعود عن القراءة خلف الامام قال انصت  
فان في الصلوة شغلا سيكتفيك ذلك الامام **واخرج** ايضا فيه  
عن محمد بن امان القرشي عن حماد عن ابراهيم النخعي عن علقمة بن قيس  
ان ابن مسعود كان لا يقرأ خلف الامام فيما يفتنهم في ما يخافت فيه في  
الاوليين ولا في الآخرين واذا صلى وحده قرأ في الاوليين بقراءة الكتاب  
وسورة ولا يقرأ في الآخرين شيئا **واخرج** ايضا فيه عن سفیان بن المعتمر  
نا منصور عن ابي واثل عنه انه قال انصت للقراءة فان في الصلوة شغلا  
وسيكتفيك الامام **واخرج** ايضا فيه عن بكير بن عاصم ابراهيم  
النخعي عن علقمة بن قيس قال لان اعص على جمرة احب الي من ان اقرأ  
خلف الامام **واخرج** ايضا فيه عن اسرائيل بن يوسف نا منصور  
عن ابراهيم قال ان اول من قرأ خلف الامام رجل اثم **واخرج** ايضا  
فيه عن داود بن قيس المديني اخبرني بغض ولد سعد بن ابي وقاص راو  
ذكرهم ان سعدا قال وددت ان الذي يقرأ خلف الامام في فيه جمرة  
**واخرج** ايضا فيه عن داود بن قيس نا محمد بن عجلان ان عمر بن  
الخطاب قال ليت في فم الذي يقرأ خلف الامام حجر **واخرج** ايضا  
في صحيح داود بن سعد بن قيس نا عمرو بن محمد بن زريد عن موسى بن سعد  
ابن زيد بن ثابت يحدثه عن جده انه قال من قرأ خلف الامام فلا  
صلوة له **واخرج** محمد ايضا في كتاب الاثار عن ابي حنيفة نا حماد عن

قوله ناس يفتنهم  
والسبب في ذلك انهم يفتنهم  
في قولهم لا يقرأ  
الامام في الصلاة  
قالوا لا يقرأ  
سكونا وقوله قيس بن  
انسان الامام لا يقرأ  
احاد  
قوله في قوله  
بنا محمد بن عجلان  
ان عمر بن الخطاب  
قال ليت في فم  
الذي يقرأ خلف  
الامام حجر  
قوله نا حماد  
عن ابي حنيفة نا  
حماد عن

الذي يقرأ خلف الامام



[illegible][illegible]



[illegible]





والنساء وابن ماجه والبوداود وشفيان بن عيينة في تفسيره والوكيع في فضائل القرآن وابن ابى شيبة واحمد في مسندهما وابن جرير في كتابه والدارقطني والبيهقي كذا ذكر السيوطي وغيره ووقول ذكره مع ما يتعلق به في رسالتى احكام القنطرة في احكام البسملة فلراجع فانها في بابها متفردة وقد تلقاها العلماء بالقبول وصحب عليه قبول القبول حتى ان لما اهديتها الى حضرة اعلم اهل الحرمين الشريفين في عصره الفائق عليهم في مهارة الحديث في دهره مفتي الحنابلة

قال ابن ابي عمير في تفسيره والبوداود وشفيان بن عيينة في تفسيره والوكيع في فضائل القرآن وابن ابى شيبة واحمد في مسندهما وابن جرير في كتابه والدارقطني والبيهقي كذا ذكر السيوطي وغيره ووقول ذكره مع ما يتعلق به في رسالتى احكام القنطرة في احكام البسملة فلراجع فانها في بابها متفردة وقد تلقاها العلماء بالقبول وصحب عليه قبول القبول حتى ان لما اهديتها الى حضرة اعلم اهل الحرمين الشريفين في عصره الفائق عليهم في مهارة الحديث في دهره مفتي الحنابلة

والنساء وابن ماجه والبوداود وشفيان بن عيينة في تفسيره والوكيع في فضائل القرآن وابن ابى شيبة واحمد في مسندهما وابن جرير في كتابه والدارقطني والبيهقي كذا ذكر السيوطي وغيره ووقول ذكره مع ما يتعلق به في رسالتى احكام القنطرة في احكام البسملة فلراجع فانها في بابها متفردة وقد تلقاها العلماء بالقبول وصحب عليه قبول القبول حتى ان لما اهديتها الى حضرة اعلم اهل الحرمين الشريفين في عصره الفائق عليهم في مهارة الحديث في دهره مفتي الحنابلة

والنساء وابن ماجه والبوداود وشفيان بن عيينة في تفسيره والوكيع في فضائل القرآن وابن ابى شيبة واحمد في مسندهما وابن جرير في كتابه والدارقطني والبيهقي كذا ذكر السيوطي وغيره ووقول ذكره مع ما يتعلق به في رسالتى احكام القنطرة في احكام البسملة فلراجع فانها في بابها متفردة وقد تلقاها العلماء بالقبول وصحب عليه قبول القبول حتى ان لما اهديتها الى حضرة اعلم اهل الحرمين الشريفين في عصره الفائق عليهم في مهارة الحديث في دهره مفتي الحنابلة

[illegible]







فأتمت الكتاب وبلاغات انتهى وقال ابن عبد البر في الاستدكار  
اختلفت فيه العلماء من الصحابة والتابعين وفقهاء المسلمين على  
ثلاثة أقوال أحدها يقرأ مع الإمام في ما أسر ولا يقرأ في ما جهر  
الثاني لا يقرأ مع الإمام في ما أسر ولا في ما جهر الثالث يقرأ بام القرآن  
خاصة في ما جهر وبام القرآن وسورة في ما أسر فأما القول الأول فقام  
مالك الأمر عندنا أن يقرأ الرجل مع الإمام في ما أسر فيه الإمام  
بالقراءة ويترك القراءة في ما يجهر فيه وهو قول سعيد بن المسيب  
وعبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسأله من عبد الله بن عمر  
وابن شهاب وقتادة وبه قال عبد الله بن المبارك وأحمد والشافعي  
وداود الظاهري إلا أن أحمد بن حنبل قال إن سماعي لم يقرأ وأن  
لم يسمع قراءته من أصحاب داود من قال لا يقرأ في ما أسر أم لا جهر  
من قال يقرأ أو أجوبوا كلهم القراءة إذا أسر واختلفت في هذه  
المسألة عن عمرو بن علي وابن مسعود فروى عنهم أن المأموم لا يقرأ  
لا في ما أسر ولا في ما جهر كقول الكوفيين وروى عنه أنه يقرأ في ما  
أسر ولا يقرأ معه في ما جهر كقول مالك وهو أحد قول الشافعي  
كان يقول به بالعراق وروى ذلك عن أبي بن كعب وعبد الله بن  
عمر وعبد الله بن عمرو وقال الآخرون لا يترك أحد من المأمومين  
قراءة فاتحة الكتاب خلفه ما معه في ما أسر وفي ما جهر وهم  
قال بهذا الشافعي بمصر وعليه أكثر أصحابه وهو قول لا وزاعي  
والليث بن سعد وقبة قال أبو ثور وهو قول عباد بن الصامت  
وعبد الله بن عباس واختلفت فيه عن أبي هريرة وقبة قال عروة

[illegible]



ابن الزبير وسعيد بن جبير والحسن البصري ومكي بن قيس وقد ذكرنا  
 الاسانيد عنهم في التمهيد وتناول اصحاب الشافعي في قول الله وانما  
 قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لخصموص محمد بن ابي هرويرة  
 وعبادة كانه قال استمعوا له وانصتوا بعد قراءة فاتحة الكتاب  
 وتأويل اصحاب مالك ان الآية موقوفة على الجهر في صلاة الامام  
 دون السر وهو قول اورد الا ان داود بن ابي القزعة بقائه للكتاب في ما اسر  
 فيه الامام فرضا واصحاب مالك على الاستحباب في ذلك دون  
 الايجاب واختلف البويطي المزني عن الشافعي فقال البويطي عن  
 الشافعي يقرأ المأموم في ما اسر فيه الامام بام القرآن وسورة  
 في الاولين وبام القرآن في الاخيين قال البويطي وكذلك يقول  
 الليث والاوزاعي وروى المزني عنه انه يقرأ في ما اسر فيه وفي  
 ما يجهر فيه وهو قول ابى ثور و ذكر الطبري عن العباس بن الوليد  
 عن ابيه عن الاوزاعي قال يقرأ خلف الامام في ما اسر وفي ما جهر  
 وقال دا جهر فانصت واذا سكنت فاقرأ أو روى سمرة وابو هريرة  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كانت له سكتات في صلاته حين  
 يذكر حين يقرأ بفاتحة الكتاب واذا فرغ من القراءة قبل الركوع  
 فذهب الحسن وابو قتادة وجماعة الى ان الامام يسكت سكتا  
 على ما في هذه الآثار المذكورة في التمهيد وقال الاوزاعي والشافعي  
 وابو ثور حق على الامام ان يسكت سكتة بعد التكبير الاولى  
 ويسكت بعد فراغه من القراءة بفاتحة الكتاب وبعد الفراغ  
 من القراءة ليقرا من خلفه بالفاتحة قالوا فان لم يفعل الامام

فليقرأ معه بفاتحة الكتاب على كل حال وأما مالك فإنه سكر  
 السكتين ولم يعرفهما وقال لا يقرأ أحد مع الإمام إذا جهل قبل  
 القراءة ولا بعدها وقال أبو حنيفة وأصحابه ليس على الإمام أن  
 يسكت إذا كبر ولا إذا فزع من القراءة ولا يقرأ أحد قبل الإمام ولا في  
 ما أسروا ولا في ما جهروا وقول يزيد بن ثابت وجابر بن عبد الله وغيرهما  
 ذلك عن علي وابن مسعود وقيل سفيان الثوري وابن عيينة  
 وابن أبي ليلى والحسن بن يحيى وهو قول جماعة من التابعين بالعراق  
 وما أعلم في هذا الباب من العناية من صحيح عنه ما ذهب إليه  
 الكوفيون من غير اختلاف عنه إلا جابر بن عبد الله وحده انتهى  
 ملخصاً وقال يقال عليه أن يكون جابر من صحيح عنه ما ذهب إليه  
 الكوفيون من غير اختلاف عنه ما ينكره رواية ابن فضال عنه  
 الدالة على القراءة في السرية كما مر ذكرها وقيل ما ينكره الكوفيون  
 إل كراهة القراءة خلف الإمام فيما أسرفيه وفيما جهره وقول  
 أصحاب ابن مسعود وإبراهيم النخعي وسفيان الثوري وأبو حنيفة  
 وسائر أهل الكوفة وقال جماعة من فقهاء الحجاز والشام وأكثر  
 المصريين يقرأ مع الإمام في ما أسرفيه وهو قول مالك والأوزاعي  
 والشافعي وأحمد وإسحق وأبي ثور وأحمد ثم اختلف هؤلاء في وجوب  
 القراءة لهم إذا أسروا الإمام فخصيل من ذهب مالك عند أصحابه  
 أنه سنة ومن تركها فقد أساء لا يفسد ذلك عليه صلواته <sup>لك</sup>  
 قال أبو حنيفة الطبري إن القراءة في ما أسرفيه سنة مؤكدة  
 ولا يفسد صلوة من تركها وقال الأوزاعي والشافعي



وفيها ايضا وقد سري من غير القراءة عن ثمانين نفرا من كبار  
الصحابية منهم المرتضى والعبادلة الثلاثة واسامهم عند اهل  
الحديث وذكر الشيخ الامام عبد الله بن يعقوب الحارثي السبكي  
في كتاب كشف الاسرار عن عبد الله بن يزيد بن اسلم عن ابيه قال  
عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يهون عن القراءة  
خلف الامام اشد النهي ابو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن  
عقمان وعلي بن ابي طالب وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابوقحافة  
وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وعبد الله بن  
عباس انتهى وفي جامع الترمذي اخلف اهل العلم في القراءة  
خلف الامام فرأى اكثر اهل العلم من اصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم القراءة خلف الامام ويقولون  
مالك والشافعي واحمد والسنن وابن المبارك وروى عن عبد الله بن  
المبارك انه قال انا قرأ خلف الامام والناس يقرؤون الا قوم من  
الكوفيين وشهدت قوم من اهل العلم في ترك الفاتحة وان كان  
خلف الامام وقالوا لا تجزئ صلوة الا بقراءة فاتحة الكتاب حدة  
كان او خلف الامام وذهبوا الى ما قرئ عبادته بن الصامت قبرا  
عبادة بعد النبي صلى الله عليه وسلم خلف الامام وسأول قول  
النبي صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بقراءة فاتحة الكتاب وبه يقول  
الشافعي والسنن وغيرهما اما احمد بن حنبل فقال معنى قوله صلى  
عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقرأ فاتحة الكتاب اذا كان وحده واخر  
محمد بن جابر بن عبد الله حيث قال من صلى ركعة لم يقرأ فيها

في كتاب كشف الاسرار عن عبد الله بن يزيد بن اسلم عن ابيه قال عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يهون عن القراءة خلف الامام اشد النهي ابو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عقمان وعلي بن ابي طالب وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابوقحافة وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس انتهى وفي جامع الترمذي اخلف اهل العلم في القراءة خلف الامام فرأى اكثر اهل العلم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم القراءة خلف الامام ويقولون مالك والشافعي واحمد والسنن وابن المبارك وروى عن عبد الله بن المبارك انه قال انا قرأ خلف الامام والناس يقرؤون الا قوم من الكوفيين وشهدت قوم من اهل العلم في ترك الفاتحة وان كان خلف الامام وقالوا لا تجزئ صلوة الا بقراءة فاتحة الكتاب حدة كان او خلف الامام وذهبوا الى ما قرئ عبادته بن الصامت قبرا عبادة بعد النبي صلى الله عليه وسلم خلف الامام وسأول قول النبي صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بقراءة فاتحة الكتاب وبه يقول الشافعي والسنن وغيرهما اما احمد بن حنبل فقال معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقرأ فاتحة الكتاب اذا كان وحده واخر محمد بن جابر بن عبد الله حيث قال من صلى ركعة لم يقرأ فيها





تفسير كل النظر في الحكم بفساد الصلوة بقراءة الكثر من الأخطاء  
 في الحكم بفساد ما ترك قراءتها وما مثل هذين القولين الأكمل  
 الاستدلال على ترك رفع اليدين عند الركوع والسيح في الصلوة  
 بقول تعالى الم تر إلى الذين قيل لهم كففوا أيديكم وأقيموا الصلوة  
 والاستدلال على إثباته بقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد  
 كما قال صاحب الكنز المداقون والفلان المشهورون وقعت على كتاب  
 لبعض مشائخ الحنفية ذكر فيها مسائل الخلاف ومن عجائبه  
 الاستدلال على ترك رفع اليدين في الصلاة بقوله تعالى  
 الم تر إلى الذين قيل لهم كففوا أيديكم وأقيموا الصلوة وما أذنتكم  
 ذلك لأصحابنا على سبيل التجسس إن ظفرت في تفسير الثعلبي  
 بما يجوز عندنا هذا العظيم وذلك أنه حكى في سورة الأعراف من  
 القاضي القنوي أنه قال في قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد  
 إن المراد بالزينة رفع اليدين في الصلوة فهذا في طرف وذلك في  
 الطرف الآخر انتهى فليعلم القائل إن أمثال هذا لا تقابل ضخمة  
 للنظرين ومن خرفة وإهمية عند المأهرين وهذه الأعباء  
 أصح ما بنا الحنفية الذين هم المتقدمون بالسلوك على هذا المسلك  
 من بين أصحاب الأئمة المشهورة الأربعة الدالة على آرائهم  
 المختلفة وأقوالهم المتفرقة قال صلى الله عليه وسلم في شرحه الوفاية  
 ولا يقرأ الموت خلف الإمام بل يسهم وينصت قال الله تعالى وإذا  
 قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وقال عليه السلام إذا كبر الإمام  
 فكلوا وإذا قرأ فانصتوا وقال عليه السلام من كان له إمام فقلوة

عبارت کتب الخطیہ و کتابیہ





في الكافي منع القراءة ما تورد عن ثمانين نفر من الصحابة منهم الرضا  
 وعبد الله وقد دون اهل الحديث اسمايهم تحت المقتضى اذا اقتصر  
 خلف الامام في صلوة الخفاة قيل لا يكره واليه مال الشيخ ابو حنيفة  
 وقيل عند محمد لا يكره وعندهما يكره انتهى **ومثله** في شرح الكافي  
 المسمى برضا الحقائق **وفي** الحديثي شرح مختصر القندوس في شرح الكافي  
 للبزدوى ان القراءة خلف الامام على سبيل الاحتياط حسن عند محمد  
 ومكره عندهما وعن ابى حنيفة انه لا بأس بان يقرأ الفاتحة في الظهر  
 والعصر وما شاء من القرآن انتهى **وفي** غنية المستمل شرح منية المصل  
 بعد ذكر الآثار الواردة في المنع وطاعة النصوص كراهة ابو يوسف  
 قراءة المأموم في السرية ايضا وهو كراهة تحريم كما يفيد قول صاحب  
 الهداية وعندهما يكره لما فيه من الوعيد فان اطلاق الكراهة يفيد  
 كراهة التحريم سيما اذا استدلل عليها بما فيه وعيد والمراد ما تقدم من  
 قول مروى وسعد وعلى وان كانت مستحسنة عند محمد فان الاصح قولها  
 لما من الأدلة انتهى **وفي** تبين الحقائق شرح كثر الدقائق للشيخ الزبيدي  
 لا يقرأ الموت خلف الامام بل يسهو وقال الشافعي يجب على الموت قراءة الفاتحة  
 لقوله عليه السلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وحديث عبادة ان  
 النبي عليه السلام قال للمؤمنين الذين قرأوا خلفه لا تفعلوا الا  
 بفاتحة الكتاب فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها انتهى **وفي** الهداية لا يقرأ  
 الموت خلف الامام خلافا للشافعي في الفاتحة له ان القراءة ركن مشترك  
 فيشتركان فيه ولنا قوله عليه السلام من كان له امام فقرأه الامام  
 قراءة له وعليه اجماع الصحابة ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما يروى

من محمد ويكره عند المالكية من الوعيد انتهى وفي حواشي الهداية  
 المسماة بالنهاية قوله في ما يروى أن محمد وقال شمس الأمانة السرخسي  
 تفسد صلاته في قول عدة من الصحابة وعن عبد الله البلخي أنه  
 قال يبدل قوة من التراب وقيل يستحب أن يكسر أسنانه انتهى وفي  
 حواشيه المأثرة هذا الجوف في روى قوله يكره عند المالكية من الخ  
 فقد روى أن المنع عن القراءة ما نورد عن ثمانين من الصحابة وقال  
 من قرأ خلف الإمام ففسد خطأ السنة وقال سعد بن أبي وقار  
 وزيد بن قرأ خلف الإمام فلا صلوة له وأثار الصحابة أنه كانت غير  
 مدركة بالقياس كانت محمولة على السماع فيعارض الخبر المقتض  
 لوجوب قراءة الفاتحة على السامع والنصر الموجب والحرم إذا عارض  
 يعمل بالحرم ولا شك ذممة ما نهي الله عنه خير من عبادة التفلين انتهى وفي  
 البناية شرح الهداية للعيني ويستحسن أي يستحسن قراءة المقتدى  
 الفاتحة احتياكاً ورفعاً للخلاف فيما روى بعض المشائخ عن محمد  
 وفي الذخيرة لو قرأ المقتدى خلف الإمام في صلوة لا يجزئها الخلف  
 المشائخ فيه فقال أبو جعفر وبعض مشائخنا لا يكره في قول محمد  
 وإطلاق المصنف كلامه ومراعاة في حالة المخافة دون الجمهور وفي شرح  
 الجامع للإمام ركن الدين على السغدي عن بعض مشائخنا أن الإمام  
 لا يتحمل القراءة عن المقتدى في صلوة المخافة انتهى وفي حواشي الهداية  
 المسماة بفتح القدير بعد ذكر دلائل المانعين وأثار الصحابة في المنع وأثر  
 عبد الرزاق وابن أبي شيبة من قول علي من قرأ خلف الإمام فقد خطأ  
 الفطرة وأخرج الدارقطني من طريق وقال لا يصح أسناده وقال ابن

في حواشيه المأثرة هذا الجوف في روى قوله يكره عند المالكية من الخ  
 فقد روى أن المنع عن القراءة ما نورد عن ثمانين من الصحابة وقال  
 من قرأ خلف الإمام ففسد خطأ السنة وقال سعد بن أبي وقار  
 وزيد بن قرأ خلف الإمام فلا صلوة له وأثار الصحابة أنه كانت غير  
 مدركة بالقياس كانت محمولة على السماع فيعارض الخبر المقتض  
 لوجوب قراءة الفاتحة على السامع والنصر الموجب والحرم إذا عارض  
 يعمل بالحرم ولا شك ذممة ما نهي الله عنه خير من عبادة التفلين انتهى وفي  
 البناية شرح الهداية للعيني ويستحسن أي يستحسن قراءة المقتدى  
 الفاتحة احتياكاً ورفعاً للخلاف فيما روى بعض المشائخ عن محمد  
 وفي الذخيرة لو قرأ المقتدى خلف الإمام في صلوة لا يجزئها الخلف  
 المشائخ فيه فقال أبو جعفر وبعض مشائخنا لا يكره في قول محمد  
 وإطلاق المصنف كلامه ومراعاة في حالة المخافة دون الجمهور وفي شرح  
 الجامع للإمام ركن الدين على السغدي عن بعض مشائخنا أن الإمام  
 لا يتحمل القراءة عن المقتدى في صلوة المخافة انتهى وفي حواشي الهداية  
 المسماة بفتح القدير بعد ذكر دلائل المانعين وأثار الصحابة في المنع وأثر  
 عبد الرزاق وابن أبي شيبة من قول علي من قرأ خلف الإمام فقد خطأ  
 الفطرة وأخرج الدارقطني من طريق وقال لا يصح أسناده وقال ابن



في كتاب الضعفاء هذا يرويه عبد الله بن ابي ليلى الانصاري وهو  
باطل ويكفي في بطلانه اجماع المسلمين على خلافه واهل الكوفة انما  
اختاروا ترك القراءة خلف الامام فقط لا الهنم لم يحذروه وان ابي ليلى  
هذا رجل مجهول انتهى كلام ابن حبان وليس ما نسبته الى اهل الكوفة  
بصحيح بل هم ينعونه وهي عندهم تركة والمراد كراهة تحريم كما ينبغي قول  
المصنف ويكره عند اهل الكوفة من الوعيد وحذر بعض المشايخ انما  
لا تخل خلف الامام وقد عرف من طريق اصحابنا الهنم لا يطابقون  
الحرام الا على ما حرمته قطعية انتهى وفيه ايضا قول له في ما يروى  
عن محمد بن قيس هذه العبارة انها ليست بظواهر الرواية عنه كما قال في  
الزئفة خلافا لابن يوسف في ما يروى عنه في دين الزئفة وهو الذي  
يظهر من قول صاحبنا ان خيرة وبعض مشايخنا ذكر ان علي بن محمد  
لا يكرهه وعلى قولهما يكرهه ثم قال في الفصل الرابع الاصح انه يكنى واخبر  
ان قول محمد بن قولطما فان عباراته في كتبه مصرحت بالتجافي عن خلافه  
فانه في كتابه الثاني في باب القراءة خلف الامام بعد الاستدال على قيس بن قيس انما قرأ  
قط في ما يجهر فيه لا في ما لا يجهر فيه قال وبه نأخذ لا نرى القراءة خلف  
الامام في شيء من الصلوات يجهر فيه او لا يجهر فيها استمر في الاستدلال  
انما ثم قال محمد لا ينبغي ان يقرأ خلف الامام في شيء من الصلوات وفي  
موطأ بعد ان يروى في منعه القراءة في الصلوة ما يروى قال محمد لا قراءة  
خلف الامام في ما يجهر فيه لا في ما لا يجهر فيه بذلك جاءت عامة الآثار  
وهو قول ابن حنيفة وقال السرخسي تفسد صلاة في قول عدة من  
الاصحاب ثم لا يخفى ان الاحتياط في عدم القراءة خلف الامام لان

الشيخ العلامة الفقيه الميرزا محمد باقر المجلسي

[illegible]

قلت لا يصح عن محمد بن من هذا فقد قال في كتاب الاثار لا يقرأ في الصلاة خلف الامام في شيء من الصلوات وقال في كتاب الحج لا يقرأ خلف الامام في ما يجوز ولا في ما لا يجوز بذلك جاءت عامة الاثار تروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى خلف الامام فان قراءته الامام قراءة له انتهى وقال الخطاط في حواشي المداخلة لا يقرأ به ويكون فاسقا الظاهر ان ذلك عند الاعتقاد لانه صغيرة ولا يقبى بمن انتهى وفي مراقي الفلاح شرح نفا الايضاح كتابهما للشعر بن ابى وايقرا الموت بل يتيم حال جهل الامام وينصت حال اسراره وان قرا المأموم التخت او غيرها كره ذلك تحريما للنهي انتهى وقال الخطاط في حواشيه عليه ما في شرح الكافي للبرزوي ان القراءة خلف الامام على سبيل الاختياط تسن عند محمد وذكره عنه وما قاله الشيخ ابو حفص السلفان كان في صلوة السنية كره قراءة المأموم عندهما وقال محمد لا تكرر بل تسحب به فاخذ لانه احوط وهو مذاهب الصديق والفاروق والمرضى فقد تكرر اكمال برده انتهى فليتنظر ما في هذه العبارات وغيرها الواقعة في كتب الاثبات من الاختلافات وليحفظ ان المنسوب الى ائمتنا الثلاثة ثلثة اقوال الاول انهم اخترتوا ذلك القراءة لا انهم لم يجزوه بيان كرههم او حرموه كما ذكره ابن حبان وهو الظاهر من ذكره الشعرا في الاختلاف الواقعة في هذا البحث في كتابه الميزان بقوله ومن ذلك قول ابن حنيفة بعد وجوب القراءة على المأموم سواء جهل الامام او ايسر بل لا تسن له القراءة خلف الامام بحال وكذلك قال احمد وما لا يانه لا تجب الاقراءة على المأموم بحال بل كرهه مالك للمأموم ان يقرأ فيها

[illegible]



والصوفية كما قال صاحب التفسير الاحمدى بحال الاختلاف في  
المسئلة بلغ اقصاه حتى وجب ابو حنيفة الوعيد على القاري والشافعي على  
التارك فان رأيت الطائفة الصوفية والمشائخ الحنفية تراهم يجتنبون  
قراءة الفاتحة للموتى كما استحسنه محمد ايضا احتياطا فيما يرى عنه انتهى  
واستظهر على القاري المكي في الموقاة شرح المشكوة حيث قال اختلفوا  
في قراءة المأموم فأحرم قول الشافعي انه يقرأها في السرية والجمهرية  
وهو من هبل محمد واحد قول الشافعي انه يقرأها في السرية ومن ذهب  
الى حنيفة لا يقرأها في السرية ولا في الجمهرية كذا نقله الطيبي والامام  
فهر من ائمتنا يوافق الشافعي في القراءة في السرية وهو اظهر في الجمع بين  
الروايات الحديثية وهو من ذهب لامام مالك ايضا انتهى وقرآن هذا  
الرواية ليست ظاهر الرواية عن محمد وانها مخالفة لشريح في الموطا  
وغیره ولهذا استضعفها ابن الطاهر وادعى ان الحق ان قواه كقولها  
وتبعه من جاء بعده وسيجى ماله وما عليه وظهر ايضا من  
العبارة السابقة ان اصحابنا الحنفية اختلفوا في هذا البحث على  
خمسة اقوال ثلاثة منها هي المذكورة آنفا المنسوبة الى حضرات الائمة  
والاخرى ان الانصاف واجب كما ذكر الكندي وذكر في بحث المحرمات  
ان ترك كل واجب في الصلوة حرام فيعلم منه انه قائل بحرمة القراءة  
خلف الامام وهو الظاهر من كلام بعضهم انها لا تخل ومصرع الجمهور  
وغيره ان اصحابنا لم يطلوا الحرام عليها لما عرفت انهم لا يطلوا الحرام  
الا على ما كان دليله قطعيا فيقيم منه ان المذكورة تحريم اقرب من الحرام  
حكما وان فارق ذلك لا بد على هذا القول على القول بالحرمة يتفرع الحكم

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠





فقايتة ان يكون خلع السنة او مكرها تنزيها او تحريما وهو لا يستلزم  
فساد الصلوة به بل لو فرضنا انه حرام حرمة قطعية لا يلزم منه فساد  
الصلوة ايضا فليس اد تكايب كل حرام في الصلوة مفسدا لها ما لم يكن  
منافيا للصلوة ومن المعلوم ان قراءة القرآن في نفسها ليست منافية  
للصلوة بل الصلوة ليست الا الذكر والتسبيح والقراءة الا ترى انما  
اخرجه ابن جريج من طريق كلثوم بن المصطلق عن ابن مسعود قال ان  
البرص صلى الله عليه وسلم كان عودني ان يرد علي لسألتهم في الصلوة فقايتة  
ذات يوم فسألت عليه فلم يرد علي وقال ان الله يحدث في امره ما نشاء  
وانه قد احدث لكم في الصلوة ان لا تكلم احدا لا يذكر الله وما ينبغي من  
تسبيح وتحميد وقوموا لله قائمين ذكره السيوطي في هذا المتن وفي اخرج  
مسلم وابوداود والنسائي واحمد وابن ابى شيبة عن معاوية بن الحكم  
السلمي قال بينا انا اصلح من رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا عطس  
رجل من القوم فقلت ورحمك الله فوما ان القوم باصبارهم فقلت وانك  
امية ما شانكم تنظرون الي فجعلوا يضربون بايديهم فلما رأيتهم يصيتموني  
سكت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فباي هو وامى ما رأيت  
مما قبله ولا بعده احسن منه فوالله ما تهمني ولا ضرر بي ولا شقني  
فقال ان هذه الصلوة لا يصلى فيها شئ من كلام الناس مما هو التسبيح  
والتكبير وقراءة القرآن فهذا وامثاله من الاخبار والآثار ال صريحا  
على ان قراءة القرآن واداء الاذكار ليست بمنافية للصلوة فكيف يصح  
الحكم بفساد الصلوة بها وكون ذلك مكرها او حراما بما لا يخفى من ذلك  
لا يستلزم ذلك والله اعلم بما يعجب شديد من صنيع الدين لقولوا

قوله من المحرمات  
 بالقرآن من الاول  
 الخبير المودع في نفسه  
 لا يشك في انما في نفسه  
 من معنى الاشياء كما هو  
 من معنى قوله في نفسه  
 في الاول ما لم يرد في  
 في الخفية في نفسه  
 من معنى الاشياء  
 الشرع والامام  
 غرض القام  
 على ما  
 امام الكلام

هذا القول في كتبهم ساكتين عليه ولم يحكموا بكونه خطأ مردوداً  
 وغاية ما قالوا ان عدم الفساد احيى ولم يحكموا بكونه صحيحاً وكون  
 ما يخرج منه غلطاً صريحاً وغاية ما استدلالهم بهذا القول لو ان بعض  
 آثار التبرئة كانت من صلته خلف الامام فلا صلوة له وستعرف انه مما  
 لا يحتج به ولا يستقيم الاستدلال به وما ذكره السرخسي ومن تبعه ان  
 فساد الصلوة من ذهب عدة من الصحابة فيقال له اي صحابي قال بهذا  
 واي مخرج يخرج هذا واني راوي روى هذا وتوجد نسبه اليهم حاشاكم  
 عنه من دون سند مسلسل محتمل برواه مما لا يعتد به وقريب من  
 هذا القول قول الجوزي وجوب ترك القراءة فان مجرد دعوى لا بد من دليل  
 عليه بل ولا يحتاج بل ولا يذكر الامثال الكيد في الذي حذر الاشارة في  
 التشهد من المحرمات وقد مر عليه على القاري المكي في رسالته في التبرئة  
 يتحسين الاشارة ورسالته التبرئة بالتدخين رد ابيها وحقق ثبوت  
 الاشارة بل سنيتهما بالدلائل الواضحات واما القول بالكرهية التبرئة  
 فهو الذي ذهب اليه جماعة غفيرة من الخفية واستدلوا عليها بدلائل  
 سياقي ذكرها مع ما لها وما عليها بحيث يتنبه الجاهل وينشط الفاضل  
 الكامل واحسن هذه الاقوال هو القول الثالث وهو ان كان  
 ضعيفاً رواية لكنه قوي دراية كما استفت عليه هذا كله كان  
 كلاماً على المذاهب المتفرقة تحت المسلك الاول يعني عن القراءة في الشريعة  
 واما المسلك الثاني ففتحته ايضاً اقوال مختلفة الاول ان  
 قراءة الفاتحة فرض للمأموم في الجهرية والسرية كليهما اما في السرية  
 فلا اشكال واما في الجهرية فتحقق على الامام ان يسكت سكناً بهذا الفراغ

04/06/21

1. What is the main purpose of the document?

من القراءة من الفاتحة وبعد الفراغ من التكبير قبل القراءة وبعد الفراغ  
من القراءة قبل الركوع على ما ذكره ابن النجاشي رحمه الله عليه وسلم كان يسكت في  
هذه الاوقات فان لم يفعل الا ما فعله الفاتحة على كل حال وهذا  
مذهب الشافعي وابي ثور على ما ذكره ابن عبد البر وعبد الله بن عوف  
الاوزاعي واهل الشام على ما ذكره الحافظي وغيرهم فقد قدم لا يجزئ صلاوة  
الابقاء في الفاتحة مطلقا لكن الجواب من اجب مرا على انه يسقط عن ادراك  
الامام في الركوع اذا ظن انه لو قرأ الفاتحة لا يدرك الركوع حتى يقل بعضه الاجماع  
والثاني ان فرضيتها بلغت بحال لا تسقط اصلا حتى ان مدارك الركوع  
اذا لم يقرأها لم تعد تلك الركعة ومدة الركوع من دون القراءة ليس  
بمدرك للركعة وهو قول شريحة قليلة من الشافعية وقيل لا يشيّد  
اركانها الشوكاني في كتابه نبيل الاوطار شرح منتقى الاخبار على او قضي  
عليه بعض الاخبار وهذه عبارة في كل صلاة قد عرفت ما سلف وجواب  
الفاتحة على كل امام وما موم في كل ركعة وعرفنا ان تلك الادلةصالحة  
للاحتجاج بها على ان الفاتحة من شرط الصلوة فمن زعم انها تصح صلاوة  
من صلوات او ركعة من ركعات بدون فاتحة الكتاب فهو محتاج الى اقامة  
برهان يخص تلك الادلة ومن هو ثابتين لك ضعفت ما ذهب اليه  
الجمهور من ان من ادرك الامام في الركوع دخل معه واعتد بتلك الركعة  
وان لم يدرك شيئا من القرآن واستند لواعي ذلك بحديث ثابتي هريه من  
ادراك الركوع من الركعة الاخيرة من صلاوة الجمعة فليضرب اليها ركعة اخرى  
رواه الدارقطني من طريقين مشهورين معاذ وهو متروك واخرجه الدارقطني  
ايضا بلفظ اذا ادرك احد ركعاتي يوم الجمعة فقد ادرك واذا ادرك

فوق المستند

فقط الباری

البحار المحيطة بالجزيرة

وہاں سے تھوڑے دیر بعد

اسلام آباد

السلامة والسلامة

۱۰۰

فاتحة الوقت

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

المطبعة المختارة  
بمكة

المفتي محمد صالح المنجد

الشيخ  
الشيخ  
الشيخ

وذهب الخزانة العامة في السرية والجور

فقد التفت اليه بكبريائه  
مجدد الجلال والجلال  
في كبره شديداً  
ولن المصطفى فقال  
الذي صلى عليه  
سليم  
وصالحا واقب  
تقوا وادعاه  
جاءك اكراماً  
وفيت القمام  
الاجرام





وقد كثر فيه ما كيا عن روى عن ابن خزيمة انه احتج بان الله تعالى يبارك  
 عن ابن هريزة انه صلى الله عليه وسلم قال من ادرك في الركوع فليركع  
 معه وليعد الركعة وقد رواه البيهقي في جوهرة القراءات خلف الامام  
 من حديث ابن هريزة انه قال ان ادركت النجوم ركعتك فليركع  
 قال يحافظ ابن حجر هذا هو المعروف عن ابن هريزة هو قول الامام الموفق  
 فلا اصل له وقال الرافعي تبع الامام ان اياها هم العبادى حكم عن  
 ابن خزيمة انه احتج به وقد حكم بهذا المذهب البيهقي في الشريعة  
 خلف الامام عن كل من ذهب الى وجوب القراءة خلف الامام  
 وحكاها في الفتح عن جماعة من الشافعية ورجحوا المقتل وقال  
 قد بحثت هذه المسئلة ولا حظتها في جميع بحثي ففكرت وحديثا  
 فلم احصل منها على غير ما ذكرته يعني من عدم الاعتداد بتلك الركعة  
 فقط وقال العراقي في شرح الترمذي بعد ان حكم عن شيخه انه  
 كان يفتي بان لا يعتد بركعة من لا يدرك الفاتحة فانقلبه وهو الذي  
 افتراه انتهى قاله من يبدع لاجتماع المخالف مثل هؤلاء واما  
 احتجاج الجمهور بحديث ابن بكرة حيث صل خلف الصوف مخافة  
 ان يفوته الركعة فقال صلى الله عليه وسلم له زادك الله حرصا و  
 لا تعد ولم يأمره باعادة الركعة فليس فيه ما يدل على ما ذهبوا اليه  
 لا سيما لم يأمره بالاعادة لم ينقل اليه انه اعتد بها والدعاء له بالحرص  
 لا يستلزم الاعتداد بها لان الكون مع الامام ما وريه سواء كان  
 الذي يدركه الموت معتلا به ام لا كما في حديث اذا جئتم الى الصلاة فممن  
 سجد فاسجدوا ولا تعدوها شيئا اخرجه ابو داود وغيره عن ابن النبي







ان لا يستند  
ان لا يفتضح  
ان لا يكون ذلك  
ان لا يفتضح  
ان لا يفتضح  
ان لا يفتضح  
ان لا يفتضح  
ان لا يفتضح  
ان لا يفتضح  
ان لا يفتضح

[illegible]

میں نے اپنے والدین سے کہا کہ ان کو بھی بتا دوں کہ میں نے کیا کیا ہے۔



فمن كان من هؤلاء...  
فمن كان من هؤلاء...  
فمن كان من هؤلاء...

الاستسكان...  
الاستسكان...  
الاستسكان...

ان يكون...  
ان يكون...  
ان يكون...

ان يكون...  
ان يكون...  
ان يكون...

[illegible]



[illegible]

ومنها حديث أبي هريرة مرفوعا إذا اجتمعتم إلى الصلوة

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين



عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من قرأ القرآن في ليلة الجمعة، لم يزل يقرأه في الجنة، ولا يتركه في الدنيا.

[illegible]

من المستحسن  
فان شريعتي صانعيها  
مخوفون الغنى المستطاع  
فلا بد من نقل اسباب تلك الامتياز  
والتوفيق لولا انما انشئت و  
يكون من ذوات الكتب جائز في  
الصدق والبرهان فان  
من الاماير البروتيه فيها  
مهران لروايتهم لاسيما  
صحت فان حبيبنا الحسن  
منه توفيقه وحبها  
سماحه ورضاه على ان  
وفاؤه بغير ان يحل  
علا مولا محمد و  
المذريب و شيوخنا  
توفيقا فانه امر  
لا يترك في توفيق  
البيان ليعلموا و  
بما السند الا انه  
و انما الطيوسه  
ان و سيبكنا  
يوس تاكي ان  
سيد موضع عيسى  
تصوير عن زياره

ما هو قول ابن تيمية في قوله تعالى ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم

ما هو قول ابن تيمية في قوله تعالى ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم

ما هو قول ابن تيمية في قوله تعالى ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم

ما هو قول ابن تيمية في قوله تعالى ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم

ما هو قول ابن تيمية في قوله تعالى ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم

[illegible]



[illegible]

الحمد لله رب العالمين



في شرح معاني الآثار في باب من صلى خلف الصف وحده يسند  
 عن زيد بن وهب قال دخلت المسجد انا وابن مسعود فادركنا الامام  
 وهو راكع فركعنا ثم مشينا حتى استويينا في الصف فلما قضى الامام  
 الصلوة قمت لا قضى فقال ابن مسعود قد ادركت الصلاة **ومنها**  
 ما اخرجه ايضا عن طارق قال كنا جلوسا مع ابن مسعود فجاء النداء  
 قد قامت الصلوة فقام وقتنا فدخلنا المسجد فراينا الناس راكعين  
 في مقدم المسجد فركع ومشى وفعلنا مثل ما فعل **ومنها** ما  
 اخرجه ايضا عن ابي امامة قال رايت زيدا بن ثابت دخل المسجد  
 والناس راكعون فمشى حتى اذا امكنه ان يصل الى الصف وهو راكع  
 فركع ثم ذهب وهو راكع حتى وصل الصف واخرجه ايضا عن  
 خارجة بن زيد بن ثابت ان زيدا كان يركع على عتبة المسجد  
 وجهه الى القبلة ثم يمشي الى الصف ثم يعتليها ان وصل الى  
 الصف او لم يصل **ومنها** ما اخرجه محمد في الموطاعن مالك عن  
 نافع عن ابي هريرة انه قال اذا فاتتك الركعة فاتتك السجدة **ومنها**  
 ما اخرجه مالك في الموطاعن بلفظه ان ابن عمر وزيد بن ثابت كانا  
 يقولان من ادرك الركعة فقد ادرك السجدة **ومنها** ما اخرجه  
 ايضا بلال عن ابي هريرة كان يقول من ادرك الركعة فقد ادرك  
 السجدة ومن فاتته قراءة او القرآن فقد فاتته خير كثير **ومنها**  
 قول عمر اذا ادركت الامام راكعا فركعت قبل ان ترفع راسه فقد  
 ادركت الركعة وان رفع قبل ان تركه فقد فاتتك الركعة ذكره المصنف  
 في غنية المستقل وقال هذا نص في المسئلة **ومنها** ما اخرجه

في شرح معاني الآثار في باب من صلى خلف الصف وحده يسند  
 عن زيد بن وهب قال دخلت المسجد انا وابن مسعود فادركنا الامام  
 وهو راكع فركعنا ثم مشينا حتى استويينا في الصف فلما قضى الامام  
 الصلوة قمت لا قضى فقال ابن مسعود قد ادركت الصلاة **ومنها**  
 ما اخرجه ايضا عن طارق قال كنا جلوسا مع ابن مسعود فجاء النداء  
 قد قامت الصلوة فقام وقتنا فدخلنا المسجد فراينا الناس راكعين  
 في مقدم المسجد فركع ومشى وفعلنا مثل ما فعل **ومنها** ما  
 اخرجه ايضا عن ابي امامة قال رايت زيدا بن ثابت دخل المسجد  
 والناس راكعون فمشى حتى اذا امكنه ان يصل الى الصف وهو راكع  
 فركع ثم ذهب وهو راكع حتى وصل الصف واخرجه ايضا عن  
 خارجة بن زيد بن ثابت ان زيدا كان يركع على عتبة المسجد  
 وجهه الى القبلة ثم يمشي الى الصف ثم يعتليها ان وصل الى  
 الصف او لم يصل **ومنها** ما اخرجه محمد في الموطاعن مالك عن  
 نافع عن ابي هريرة انه قال اذا فاتتك الركعة فاتتك السجدة **ومنها**  
 ما اخرجه مالك في الموطاعن بلفظه ان ابن عمر وزيد بن ثابت كانا  
 يقولان من ادرك الركعة فقد ادرك السجدة **ومنها** ما اخرجه  
 ايضا بلال عن ابي هريرة كان يقول من ادرك الركعة فقد ادرك  
 السجدة ومن فاتته قراءة او القرآن فقد فاتته خير كثير **ومنها**  
 قول عمر اذا ادركت الامام راكعا فركعت قبل ان ترفع راسه فقد  
 ادركت الركعة وان رفع قبل ان تركه فقد فاتتك الركعة ذكره المصنف  
 في غنية المستقل وقال هذا نص في المسئلة **ومنها** ما اخرجه



[illegible]

قال الناصح المخلص في فتاواه العبد المذنب  
على ان قد اذنت الانفس من اكلان الصلوة في وقتها  
يخلص تلك الانفس من اكلان الصلوة في وقتها  
وقد اذنت الانفس من اكلان الصلوة في وقتها  
وقد اذنت الانفس من اكلان الصلوة في وقتها

[illegible]

سواء وسليمان متروك ايضا ومن طريق صالح بن ابي الاخضر عن  
 الزهري عن ابي سلمة وحده نحو الاول وصالح ضعيف ومراعاة  
 من حديث الاوزاعي واسامة بن زيد ومالك بن اويس وصالح  
 ابن ابي الاخضر رواه ابن ماجة من حديث عمر بن حبيب وهو متروك  
 عن ابن ذئب كلهم عن الزهري عن ابي سلمة زاد ابن ذئب وسعيد  
 عن ابي هريرة بلفظ من ادراك من صلوة الجمعة ركعة معادرك  
 الصلوة وسواء الدارقطني من رواية الحجاج بن ارطاة وعبد الوزاق  
 ابن عمر عن الزهري عن سعيد عن ابي هريرة كذلك لم يذكر الزيادة  
 التي فيه من قوله ومن لم يدرك الركعة الأخيرة فليصل الظهر ربيعا  
 ولا قيد ولا يادراك الكوع واحسن طرق هذا الحديث رواية  
 الاوزاعي على ما فيها من تدليس الوليد وقد قال ابن حبان في  
 صحيحه انها كلها معلولة وقد قال ابن ابي حاتم في العلل عن ابيه  
 لا اصل لهذا الحديث انها المثلث من ادراك من الصلوة ركعة فقد  
 ادراكها وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في علله وقال الصحيح من  
 ادراك من الصلوة ركعة وكذا قال العقيلي والله اعلم وله طريق اخرى  
 من غير طريق الزهري رواه الدارقطني من حديث داود بن ابو هند  
 عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة وفيه يحيى بن راشد البزاز وهو  
 ضعيف وقال الدارقطني في العلل حديثه غير محفوظ وقد سري عن  
 يحيى بن سعيد الانصاري انه بلغه ان سعيد بن المسيب من قوله  
 وهو اشبه بالصواب ورواه الدارقطني ايضا من طريق ابن قيس وهو  
 متروك عن ابي سلمة وسعيد جميعا عن ابي هريرة وفي الباب عن

ابن عمر رواه النسائي وابن ماجه والدارقطني من حديث بقره  
حدثني يونس بن يزيد عن الزهري عن سالم عن ابيه رفعه من  
ادراك ركعة من صلوة الجمعة او غيرها فليضف اليها اخرى  
وقد تمت صلاته وفي لفظ فقد ادراك الصلوة وقد قال  
ابن ابي داود والدارقطني تفرد به بقره عن يونس وقال  
ابن ابي حاتم في العلل عن ابيه هذا خطأ في المتن والاسناد  
وانما هو عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة مرفوعا  
من ادراك من صلوة ركعة فقد ادراكها وما قوله من صلوة  
الجمعة فيهم وله طريق اخرى اخرجها ابن حبان في الضعفاء  
من حديث ابراهيم بن عتيبة عن يحيى بن سعيد عن الزهري  
به قال وابراهيم منكر الحديث جدا او كان هشيم يلبس  
عنه اخبارا الا اصل لها وهو حديث خطأ ورواه يعقوب  
ابن الجهم عن عبد الله بن غدير عن يحيى بن سعيد عن نافع عن  
ابن عمر اخرجها الدارقطني واخرجه ايضا من حديث عيسى  
ابن ابراهيم عن عبد العزيز بن مسلم والطبراني في الاوسط  
من حديث ابراهيم بن سليمان عن عبد العزيز بن مسلم  
عن يحيى بن سعيد وادعى ان عبد العزيز تفرد به عن يحيى  
ابن سعيد وان ابراهيم تفرد به عن عبد العزيز ورواه في  
الامرين معا كما زاع انتهى كلامه وقوله على ان التقييم  
معدوش بانه لا يظهر الفرق بين الجمعة وغيرها فان الدلائل  
عامت شاملة لها وغيرها فاجزاء هذا الحكم المستفاد من الحديث

ابن عمر رواه النسائي وابن ماجه والدارقطني من حديث بقرية  
حدثني يونس بن يزيد عن الزهري عن سالم عن ابيه رفعه من  
دراك ركعة من صلوة الجمعة او غيرها فليضف اليها اخرى  
وقد تمت صلاته وفي لفظ فقد ادراك الصلوة وقت كل  
بن ابي داود والدارقطني تفرد به بقية عن يونس وقال  
بن ابي حاتم في العلل عن ابيه هذا خطأ في المتن والاسناد  
رائع عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة مرفوعا  
من ادراك من صلوة ركعة فقد ادراكها وما قوله من صلوة  
لجمعة فيهم وله طريق اخرى اخرجه ابن حبان في الضعفاء  
من حديث ابراهيم بن عطيبة عن يحيى بن سعيد عن الزهري  
به قال وابراهيم منكرا للحديث جدا وكان هشيم يدلس  
فيه اخبارا لا اصل لها وهو حديث خطأ ورواه يعقوب  
بن الجهم عن عبد الله بن غدير عن يحيى بن سعيد عن تاجر عن  
بن عمر اخرجه الدارقطني واخرجه ايضا من حديث عيسى  
بن ابراهيم عن عبد العزيز بن مسلم والطبراني في الاوسط  
من حديث ابراهيم بن سليمان عن عبد العزيز بن مسلم  
عن يحيى بن سعيد وادعى ان عبد العزيز تفرد به عن يحيى  
بن سعيد وان ابراهيم تفرد به عن عبد العزيز ورواه في  
الاسانيد معا كما تراه انتهى كلامه وقوله على ان التثنية  
قد وش بانه لا يظهرا الفرق بين الجمعة وغيرها فان الدلالة  
امة شاملة لها وغيرها فاجزاء هذا الحكم المستفاد من الحديث

امام الاسلام  
الحسين بن علي  
المعروف بالرضا  
ادفنه  
كان ائمة  
الشيعة  
يقولون  
فقدوا





[illegible]



42







اقول كثيرة صريحة البطلان فليكن هذا القول منها ونسبها الى ابن خزيمة  
 مطابقة تصحيح المتن الصريح وليس في صحيحه ما يدل عليه وقوله  
 انما حجة لذلك ما روينا عن ابي هريرة الترمذي مردود بان صحيح ابن خزيمة  
 يكذب به واتحديث المرفوع لا اصل له وقوله وقد رواه البخاري والترمذي  
 فيه انه لا يصح كالم فيه فقد قال ابن عبد البر في شهر الموطأ هذا قول  
 لا نعلم احدا من فقهاء مالك صاخر قال به وحق اسناده نظرا انتهى

[illegible][illegible][illegible]





لما ادعاهم لا وقوله فالجواب من يدعي الاجماع والمخالفة مثل هؤلاء  
 لما استقيم رد اهل من نقل الاجماع بعد عصر هؤلاء وامام من نقل الاجماع  
 قبلهم فانما يصح الايراد عليه اذا تحقق الخلاف قبله وثباته في حين  
 الاشكال وقوله لانه كما لم يامر بالاعادة لم ينقل اليئانه اعتدالها  
 في نسخة مرده وبكاه لما ثبت انه لم يامر بالاعادة ثبت انه اعتد بها كان  
 المستلزم في معرض الضرر ببيان وقوله الاحتجاج بشيء قد فرغ  
 لا يصح غير صحيح فان الاحتجاج بما مر عنه من حيث انه مضمون عنه  
 لا يثبت امرين فيه غير صحيح لكنه ليس بموجود ههنا واما الاحتجاج  
 لنفسه فمقرر ذلك الشيء وفائدة وكفايته بعدم ما يدل عليه ان وخر  
 الذي عنه صحيح كما سط في كتب الاصول فان الذي عن شيء لا يستلزم  
 عدم تفرده اصلا وقوله وقد اجاب ابن حزم الخ فيه ان جواب  
 ابن حزم مرده وبكاه وان كان الاحتجاج غير مذکور صراحة  
 لكنه مفهوم ضرورية وقوله فزعم الخ لا يقيد ما لم يبين الدليل عليه  
 واما الاستدلال بحديث ما فاكثر ما قل على ما دعاه لا يصح لانه  
 لا يخلو من ان يكون ما في هذا الحديث عامة على اصل وضعها  
 شاملة لجميع ما في الصلوة او مخصوصة الاول باطل والالزام ان  
 على فائت الشك والتوجيه ونحو ذلك من الادعية الواردة وفائت  
 السورة قضاء ما فات وان ادركت الفاتحة وغيرها من الادراك  
 والثاني مضرا فانه كما خصص اللفظ العام بالاركان والتشليل  
 بدلا لغيره فليخصص بما سوى الفاتحة بدلا لغيره فليخصص  
 بمخافة قوله فلا يجوز ان يخصص شيء من ذلك بغيره فليخصص

الشيخ علي بن الحسين بن محمد بن علي بن أبي طالب عليه السلام  
 رحمه الله تعالى و آله و صحبه اجمعين



الى وجوده وقوله وهو كاذب في ذلك صادق في حق المتأخرين  
 ان ارادوا بالاجماع اجماع الكل وكاذب في حق المتقدمين  
 المتأخرين ان ارادوا به اجماع الجمهور وقوله لانه قد روي  
 لا يفيد ما لم يبين صحة هذا الاثر ولا سبيل له اليه كما مر  
 وقوله حجة عليهم حجة عليه فان الذين استدلوا على مطلوبهم  
 بهذا الحديث حملوا الركعة على الركوع ومن المعلوم ان مداركه  
 يسقط عنه قضاء ما لم يدرك وعلى تقدير حمل الركعة على الركعة  
 الكاملة هو محمول على ان من ادرك ركعة فقد ادرك ثواب  
 الجماعة وقوله ان افضل الخ محدوش بان لهم آثارا خاضعة  
 وقوله من القائلين بالمدح الثاني محتاج الى اثباته

[illegible]



وقوله من البعيد الخ بعيد عنه فان كون الحديث صحيحاً عند واثق  
لا يستلزم ان لا يذهب الى خلافة بدليل آخر اخرج منه في زعمه  
وقوله ومن الادلة على ما ذهبنا اليه الخ قد مر ما فيه وان الاستدلال  
لا يصح والثالث قول احمد وغيره انه يقرأ خلف الامام الفاتحة  
في ما اسرو في ما جهر ايضاً ان لم يسمع قراءة الامام ولا سكت الرابع  
قول جماعة من المحدثين انه يقرأها في السرية مطلقاً وفي الجهرية  
في السكيات فان لم يظفر بسكينة فلا والخامس انها واجبة في  
السرية غير واجبة في الجهرية وهو رواية عن الشافعي السابعة  
انه يقرأها فيما لا على سبيل الوجوب بل على وجه السنية وهو وجه مذهب الشافعية  
واما المسلك الثالث وهو ان يقرأها في السرية دون  
الجهرية ففتحته قولان الاول انه فرض في السرية كما هو قول  
اصحاب داود والثاني انه لا يقرأ في الجهرية ويقرأ في  
السرية لا على سبيل الوجوب فان لم يقرأ فلا بأس  
الباب الثاني في ذكر ما استدلت عليه اصحاب المسالك  
الثلاثة المشهورة من الادلة الاربعة مع ذكر ما يرد عليها وما  
ينفخها وتعلم من البحث في ذلك كيفية استدلال المذاهب المتفرقة  
المندرجة تحتها مع ما لها وما عليها وفيه فصول مشتملة على اصول  
الفصل الاول في ذكر ما استدلت به اصحابنا الحنفية ومن  
وافقهم على مذهبهم مع ما ينفعهم وما يضرهم بتحقيق يقبله اهل  
الانصاف خال عن مبادئ الاعتساف اعلم اننا صحتنا استدلالنا  
على ما ذهب اليه انه لا يقرأ الفاتحة ولا شيئاً مطلقاً في السرية

الباب الثاني في ذكر ما استدلت عليه اصحاب المذاهب الاربع

٢٣

الفصل الاول في ذكر ما استدلت



على طريقة الكفاية حصول المقصود من شرعيته في مجرد حصوله وحكمه  
الزوم على الكل والسقوط بفعل البعض ومعناه على طريق العين  
على المقصود من شرعيته لكل هذا لا يصدور عنه وحكمه  
الزوم على من وجب او فرض عليه ختم لا يتبرأ منه بفعل الغير  
اذا تم هذا فاقول المقصود من شرعية استماع القرآن التدبر  
والتفكير وحيوة القلب والعمل به لا مجرد الالتفات اليه والاحتراز  
بما ظن قفى الكافي والكفاية ومما جرد راية المطلوب من القراءة  
التدبر والتفكير وحيوة القلب والعمل به قال الله تعالى كتاب انزلنا  
اليك مبارك ليديره وآياته وليتذكر اولوا الالباب قال الحسن  
انزل القرآن ليعمل به فاتخذ الناس تلاوته عملاً وقي النهاية لقراءة  
غير مقصود لا يمينها بل التدبر والتفكير والعمل به وحصول هذا  
المقصود عند قراءة الامام وسماع القوم ومما يؤيد ان المقصود من  
الاستماع ما ذكرنا ذهاب بعضهم الى جواز قراءة المقتدى في أي وقت  
فانهم انما ذهبوا اليه من جهة ان المقصود من الاستماع هو التدبر  
والتفكير لا مجرد الالتفات والاحتزام ولو كان المقصود مجرد ذلك  
لما فات فلم يكن حرام للذهاب المذكور وجه وايضا يدل عليه سابق  
هذه الآية وسياقها فانه تعالى قال هذا ابصار من ربكم وهذا  
رحمة لقوم يؤمنون واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم  
ترحمون فانه لما ذكر ان القرآن بصائر للقلوب يبصر به الحق ويدل  
الصواب وهذا يحصل العمل بوجبه اطر بالاستماع وبالانصات  
تربا للحاكم على هذه الاوصاف اذا تقر ما ذكرنا فنقول لا يخفى ان

امام الكلام

ممن غيب القرآن

هذا المقصود لا يحصل من شريعته لكل احد الا يصدا ومراعاة  
 فتعين طريق العين داخل الصلوة وخارجها ولا يخفى انه ليس في كون  
 الاستماع فرض كفاية من الآية والسنة والمعقول وضميرها دليل  
 فيعمل بما يدل عليه اطلاق هذه الآية لكن على كل حال مواضع الحج  
 مستثناة وعدم الحج في الاستماع خالف الامام ظاهره واما استماع  
 القرآن فاحرم الصلوة فان في بعض المواضع فيه حرجا وفي تركه عند  
 وفي بعضها لا انتهى للحكماء ويرد عليه من المخاضين وجوه  
**الايراد الاول** ان هذه الآية نزلت في الخطبة لاشتمالها  
 غالباً على قراءة القرآن فلا تدل على وجود الاستماع والانصات  
 حال الخطبة لا على السكوت حال القراءة والجواب عنه  
 من وجود الوجه **الاول** ان الروايات عن الصحابة  
 ومن بعدهم في شأن توليها مختلفة على ما اوردناه السيوطي في  
 تفسير الدر المنثور وكتابه اسباب النزول والحا فظ الزيلعي في  
 نصب الراية لتفريق احاديث الهداية والحا فظ ابن حجر العسقلاني  
 في الدراية في تخرجه احاديث الهداية وغيرهم في كتبهم فاخرج  
 ابن جرير وابن ابى حاتم وابن عسكروا بن مزيه والبيهقي في كتاب  
 القراءة وابن عسكروا عن ابى هريرة في هذه الآية نزلت في رفع  
 الاصوات وهم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة  
 واخرج ابن جرير وابن المنذر والبيهقي في كتابي القراءة عن  
 ابن عباس قال واذا قرأ القرآن فاستمعوا له يعني في الصلوة  
 المفروضة واخرج ابن مزيه والبيهقي في القراءة عن

في قوله تعالى فاستمعوا له يعني في الصلوة

في قوله تعالى فاستمعوا له يعني في الصلوة

في قوله تعالى فاستمعوا له يعني في الصلوة

قال صلى الله عليه وسلم فقرأ قوم خلفه فخطوا عليه فنزلت  
فهذا في المكتوبة وأخرج شعيب بن منصور وابن أبي حاتم  
والبيهقي في القراءة عن محمد بن كعب القرظي قال كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم إذا قرأ في الصلوة أجابه من وراءه إذا قال  
بسم الله الرحمن الرحيم قالوا مثل ذلك حتى تنقضي النخبة  
والسورة فلبث ما شاء الله أن يلبث ثم نزلت وإذا قرئ القرآن  
فاستمعوا له فقرأوا وانصتوا وأخرج عبد بن حميد وابن أبي حاتم  
والبيهقي في سننه عن مجاهد قال قرأ رجل خلف النبي صلى الله  
عليه وسلم في الصلوة فانزلت وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له  
وأخرج ابن أبي حاتم وأبو الشيخ وابن جرير والبيهقي في القراءة عن عبد  
ابن مغفل أنه سئل أكل من سمع القرآن وجب عليه الاستماع  
قال لا إنما نزلت هذه الآية فاستمعوا له وانصتوا في قراءة الأمام إذا قرأ  
الأمام فاستمعوا وانصتوا وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم  
وأبو الشيخ والبيهقي عن ابن مسعود أنه صلى بإصمأ به فسمع  
ناساً يقرؤون خلفه فلما انصرف قال ما أن لكم أن تفهموا أن  
تعقلوا وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأخرج ابن جرير  
والبيهقي في القراءة عن الزهري قال نزلت هذه الآية في فتى من  
الأنصار كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما قرأ شيئاً  
قرأ فنزلت وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأخرج عبد بن حميد  
وأبو الشيخ والبيهقي في القراءة عن أبي العباس أن النبي صلى الله  
عليه وسلم كان إذا صلى بإصمأ به فقرأ بإصمأ به فنزلت هذه



[illegible]

ثم صليتم فيقول كذا وكذا فانزل الله هذه الآية فامروا بالاستماع  
والانصات علم ان الانصات هو امرى ان يستمع العبد ويعية ويحفظ  
علم ان من يفتقرها حتى ينصتوا والانصات باللسان والاستماع بالاذنين  
واخرج عبد بن حميد عن الضحاك قال كانوا يتكلمون في الصلوة  
فانزل الله هذه الآية واخرج ابن ابي حاتم وابو الشيخ وابن مردويه  
والبيهقي في سننه عن ابن عباس قال قلت واذا قرئ القرآن فاستمعوا  
له في الصلوة الجمة وصلوة العبد في وفي ما جهر به من القراءة  
في الصلوة واخرج ابن ابي حاتم وابو الشيخ عن ابن عباس قال  
المؤمن في سعة من الاستماع عليه الا في صلوة الجمة وفي صلوة  
العبد في وفي ما جهر به من القراءة في الصلوة واخرج ابن مردويه  
والبيهقي في القراءة عن ابن عباس في قوله تعالى واذا قرئ القرآن  
نزلت في رفع الاصوات خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة  
وفي الخطبة يوم الجمعة وفي العبد في فتهاهم عن الكلام في الصلوة  
وفي الخطبة لانها صلوة وقال من تكلم يوم الجمعة والامام يخطب  
فلا صلوة واخرج عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن ابي شيبة  
وعبد بن حميد وابن المنذر وابن ابي حاتم وابو الشيخ والبيهقي في  
القراءة عن مجاهد في هذه الآية قال هذا في الصلوة والخطبة يوم الجمعة  
واخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير عن مجاهد قال  
وجب الانصات في اثنين في الصلوة والامام يقرأ وفي الجمعة والامام  
يخطب واخرج ابو الشيخ عن ابن جرير قال قلت لعطاء ما اوجب  
الانصات يوم الجمعة قال قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له

امام النكاح

معه غيث الغمام

قال ذلك زعموا انها نزلت في الصلوة وفي الجمعة قلت والانصات  
يوم الجمعة كالانصات في القراءة قال نعم واخرج ابن ابي شيبة  
عن الحسن في قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا  
قال عند الصلوة المكتوبة والذكر واخرج عبد الرزاق وابن  
عن الكلبى قال كانوا يرفعون اصواتهم في الصلوة حين يسبحون  
ذكر الجمعة والنار فانزل الله واذا قرئ القرآن فاستمعوا له واخرج  
ابن ابي حاتم وابو الشيخ عن ابن عباس في هذه الآية قال في الصلوة  
حين ينزل الوحي عن الله واخرج البيهقي في القراءة عن عطاء  
قال سألت ابن عباس عن قوله واذا قرئ القرآن فاستمعوا له  
هذا كل قارئ قال لا ولكن في الصلوة واخرج عبد الرزاق  
وعبد بن حميد وابن جرير عن ابن جاهد انه كره اذا امر الامام  
بآية خوف وآية رحمة ان يقول احد من خلفه شيئا قال لا شكوت  
واخرج ابو الشيخ عن عثمان بن زائدة انه كان اذا قرئ عليه  
القرآن غطي وجهه بثوبه ويتأول من ذلك قول الله واذا قرئ  
القرآن فاستمعوا له فيكره ان يشغل بصره وشيئا من جوارحه  
بغير استماع واخرج ابن جرير وابو الشيخ عن ابن زبير في قوله  
تعالى فاستمعوا له وانصتوا هذا اذا قام الامام في الصلوة  
فهذه الاشارة تشهد انهم اختلفوا في سبب نزول الآية  
على اقول احدها انها نزلت في سماع الخطبة وثانيها انها نزلت  
في القراءة خلف الامام في الصلوة وثالثها انها نزلت في سماع التكليم  
والصلوة ورابعها انها نزلت في الاذكار خلف الامام عند آذات

في شأن نزول الآية المشكوك فيه  
٢١

الترغيب والترهيب وخامسها انها عامة لكل سامع القرآن سواء كان في الصلاة او في الخطبة وسادسها انها نزلت في القراءة والخطبة جميعا ومن شكا اختلاف المفسرون في تفاسيرهم فمنهم من ذكر الاختلاف فيه من غير ترجيح ومنهم من اختار بعضها ومنهم من ابدل بعضها ومنهم من ابدأ احتمالا سواها فففي حكم التنزيل للجمهور اختلفوا في سبب نزول هذه الآية فالزهري جماعة الى انها في القراءة في الصلاة وتروى عن ابى هريرة انهم كانوا يتكلمون في الصلاة بجوامعهم فامر وابل سئوت وقال قوم نزلت في ترك الجهر بالقراءة خلف الامام وقال الكلبي كانوا يفعلون اصواتهم في الصلاة حين يسمعون ذكر الجنة والنار وهذا قول الحسن والزهري والنخعي ان الآية في القراءة في الصلاة وقال سعيد بن جبير وبها هذا ان الآية في الخطبة وقال سعيد بن جبير هذا في الانصات يوم الاضحى والاضحية يوم الجمع وفي ما يجهر فيه الامام وقال هرب بن عبيد الله بن الانصات لكل واعظ والاول اولها وهو انها في القراءة في الصلاة لان الآية مكية والجمعة وجبت بالمدينة انتهى ملخصا وفي تفسير البيضاوي نزلت في الصلاة كانوا يتكلمون فيها فامر وابل استماع قراءة الامام والانصات له وظاهر اللفظ يقتضي وجوبها حيث يقرأ القرآن مطلقا وعامة الفقهاء على استحبابها خارج الصلاة واحتج به من لا يرى وجوب القراءة على المأموم وهو ضعيف انتهى تعقبه شهاب الخياط





ظاهره وجوب الاستماع والانصات وقت قراءة القرآن في الصلوة وغيرها  
 وقيل عنها اذا تلى عليه السلام الرسول للقرآن عند نزوله فاستمعوا له وهموا  
 الصحاكة على انه في استماع المؤمن وقيل في استماع الخطبة وقيل فيهما  
 وهو الاصح انتهى وفي الكشف ظاهره وجوب الاستماع والانصات  
 وقت قراءة القرآن في صلوة وغير صلوة وقيل كانايتة كلون في  
 الصلوة فنزلت ثم صار سنة في غير الصلوة ان ينصت القوم اذا كانوا  
 في مجلس يقرأ فيه القرآن وقيل مناه اذا تلى عليه السلام الرسول القرآن  
 عند نزوله فاستمعوا له وقيل معنى فاستمعوا له فاعلموا بما فيه ولا تجاؤروا  
 انتهى وفي تفسير الفخر الرازي لا شك ان قوله فاستمعوا له وانصتوا له  
 وظاهر الامر للوجوب فمقتضاها ان يكون الاستماع والاسكوت واجبا  
 وللتاس فيه اقوال الاول هو قول الحسن وقول اهل الظاهر انما  
 نحرم هذه الآية على عمومها ففي اي موضع قرأ الانسان القرآن  
 وجب على كل احد استماعه والقول الثاني انها نزلت في تحريم الكلام  
 في الصلوة والقول الثالث ان الآية نزلت في ترك الجهر بالقراءة  
 وراء الامام وهو قول ابى حنيفة واصحابه والرايع انها نزلت في  
 السكوت عند الخطبة وفي الآية قول خامس وهو انه خطاب مع  
 الكفار في ابتداء التبليغ وليس خطابا مع المسلمين وهذا قول  
 مناسيب وتقريره ان الله حكى قبل هذه الآية بان اقواما من الكفار  
 يطلبون آيات مخصوصة ومجهرات مخصوصة فاذا كان الرسول  
 لا ياتيها قالوا لا اجتنبيتها فامر الله رسوله ان يقول جوابا من  
 كلامهم انه ليس لي ان اقترح على ربي وليس لي الا ان انظر الوحي

مستند على الامر  
 لما في الشاهد من الوجوب والادب  
 ان من ادبنا الصلوات على من سجد  
 من سمع من في صلوة فمكة يستجيب  
 تكبيرا بالبراءة والبراءة بغيره  
 ان من سمع من في صلوة فمكة يستجيب  
 تكبيرا بالبراءة والبراءة بغيره  
 ان من سمع من في صلوة فمكة يستجيب  
 تكبيرا بالبراءة والبراءة بغيره

ظاهره وجوب الاستماع والانصات وقت قراءة القرآن في الصلوة وغيرها  
 وقيل عنها اذا تلى عليه السلام الرسول للقرآن عند نزوله فاستمعوا له وهموا  
 الصحاكة على انه في استماع المؤمن وقيل في استماع الخطبة وقيل فيهما  
 وهو الاصح انتهى وفي الكشف ظاهره وجوب الاستماع والانصات  
 وقت قراءة القرآن في صلوة وغير صلوة وقيل كانايتة كلون في  
 الصلوة فنزلت ثم صار سنة في غير الصلوة ان ينصت القوم اذا كانوا  
 في مجلس يقرأ فيه القرآن وقيل مناه اذا تلى عليه السلام الرسول القرآن  
 عند نزوله فاستمعوا له وقيل معنى فاستمعوا له فاعلموا بما فيه ولا تجاؤروا  
 انتهى وفي تفسير الفخر الرازي لا شك ان قوله فاستمعوا له وانصتوا له  
 وظاهر الامر للوجوب فمقتضاها ان يكون الاستماع والاسكوت واجبا  
 وللتاس فيه اقوال الاول هو قول الحسن وقول اهل الظاهر انما  
 نحرم هذه الآية على عمومها ففي اي موضع قرأ الانسان القرآن  
 وجب على كل احد استماعه والقول الثاني انها نزلت في تحريم الكلام  
 في الصلوة والقول الثالث ان الآية نزلت في ترك الجهر بالقراءة  
 وراء الامام وهو قول ابى حنيفة واصحابه والرايع انها نزلت في  
 السكوت عند الخطبة وفي الآية قول خامس وهو انه خطاب مع  
 الكفار في ابتداء التبليغ وليس خطابا مع المسلمين وهذا قول  
 مناسيب وتقريره ان الله حكى قبل هذه الآية بان اقواما من الكفار  
 يطلبون آيات مخصوصة ومجهرات مخصوصة فاذا كان الرسول  
 لا ياتيها قالوا لا اجتنبيتها فامر الله رسوله ان يقول جوابا من  
 كلامهم انه ليس لي ان اقترح على ربي وليس لي الا ان انظر الوحي



القرآن المأثور لو كان المخاطبون بقوله فاستحواله وانصتوا هم المؤمنون  
لما قال اهكم ترجمون لانه جزم قبل هذه الآية بكون القرآن رحمة  
للمؤمنين قطعاً فكيف يقول بعد من غير فصل العمل بكون القرآن  
رحمة للمؤمنين اما اذا قلنا ان المخاطبين بهم الكافرون <sup>العلم</sup> <sup>العلم</sup>  
ترجموا انهم ملخصاً فظهر من هذه العبارات ونظائرها اقوال اخر  
في تفسير الآية المذكورة وتأويلها سوى الاقوال الستة التي ذكرناها  
فما بعوا انما نزلت في قراءة النبي صلى الله عليه وسلم القرآن عند نزوله  
وثامنها ان معنى فاستحواله العمل بما فيه لا سماعه وتاسمها ان الخطاب  
في هذه الآية للكفار المسلمين اذا اتم هذا فنتقل ما اذا اراد  
المورد من قوله انما نزلت في الخطبة وان فرضية الاستماع لقراءة  
القرآن مقتضية على الخطبة ان اسراده انما لمجمل الآية دون غيره فوض  
ياكل قطعاً لوجود الاختلاف الكثير من الصياغة من بعدهم في  
تفسيرها وتأويلها جزمنا وان اراد ان الخطبة الظاهر فيها لعل ليسا كان  
الظاهر منها وجوب الاستماع مطلقاً كما اختاره الظاهرية وجمع من  
اهل المذهب المعتدلة وفعوا عليه كون استماع القرآن فوض عين  
او كفاية وان اراد ان المنقول عن الصحابة ومن بعدهم فغير صحيح ايضاً  
لما ذكرنا من الآثار المختلفة والعبارات المتشعبة وان اراد ان الثابت  
نقلنا من حيث الاسناد دون غيره فهو مطالب باثباته وودونه خرط  
القتاد وان اراد ان المرجح من بين التفاسير المختلفة فهو دسوى بلا  
وان اراد معنى آخر فليبينه حتى ينظر فيه الوجه الثاني ان ظاهر  
لفظ القرآن عام فتخصيصه بالاستماع حال الخطبة من غير ما كان

غير تام فان قال هذا الوجه مشترك في الورد وعلينا وعليكم لانكم  
ايضا تخصصونه بالقراءة خلف الامام وتقولون انها نزلت نبياً عن  
القراءة خلف الامام قلنا له كلا لا يرد علينا معاشرا لخصية هذا  
فاننا وان قلنا بنزولها في القراءة خلف الامام لاننا لا نخصص حكمها  
بما بل نجعله شاملاً لغيرها ونقول بوجوب سماع القرآن مطلقاً  
كفاية او عيناً ووجوب سماع الخطبة ايضاً وانما تخصصونه بالخطبة  
لحجب لا يخرجها في غيرها عندكم فلا يرد علينا الا يرد بل هو مقتصر عليكم  
فان اجاب عنه باننا نخصصنا به اقتفاء لما هو النقول عن  
جمهور المنسرين من ان نزولها في الخطبة قلنا له يا عرضة نقل  
عن جمهور آخر انه في القراءة في الصلاة فما ياله رجحان على هذا من وجوه  
مرجوان اجاب عنه بما اجاب به الفخر الرازي في تفسيره  
حيث قال بعد نقل القول الرابع انها نزلت في السنن عند الخطبة  
هذا القول منقول عن الشافعي وكثير من الناس قد استبعد هذا  
القول وقال للفظ عام وكيفية مجوزة قصر على هذه الصورة الواحدة  
واقول هذا القول في غاية البعد لان لفظة اذا تفيد الالزام  
اما لا تفيد التكرار واللايل عليه ان الرجل اذا قال لامرأته اذا دخلت  
الدار فانت طالق قد خطت الدار مرة واحدة طلقت طلقت واحدة  
فاذا دخلت الدار ثانياً لم تطلق بالانفاق لان كلمة اذا لا تفيد التكرار  
اذا ثبت هذا فنقول قوله واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا  
الاجوب لانصت مرة واحدة فلما اوجبت الاستماع عند قراءة  
القرآن في الخطبة فتد وفيها بموجب للفظ ولم يبق في اللفظ الا

على ما وراء هذه الصورة انقضى قلبنا له هذا الكلام وان صدر  
عن الامام لا يخلو عن الخلال المرام اما اولافان قصر اللفظ العام على  
صورة شخصية من غير يئنة بعيد غاية البعد فان كان ذلك كذا  
منشأ للورود فلا دلالة له على انه المقصود واما ثانيا فان اذا وان  
لا يفيد التثنية لكن تعلق الامر بالاستماع بقراءة القرآن يفيد التثنية  
واما ثالثا فان اذا قد تكون شرطية وقد تكون ظرفية فيحتل ان  
تكون في الآية ظرفية ويكون المعنى استهوا وانصتوا وجوباً وقت قراءة  
القرآن وهذا بظاهرة لا يختص بشأن دون شأن واما رابعا فان  
ما ذكره منقوض بقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم  
الآية وقوله تعالى اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاستمعوا الى كلامه  
وذروا البيع الآية وقوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح  
ان تقصروا من الصلوة الآية ونحو ذلك من الآيات فما هو جوابكم  
جوابنا الوجه الثالث ان التفاسير المذكورة من الآية  
والتأويلات المنقولة عن علماء الاثنية بعضها ركيكة وبعضها مرجحة  
وبعضها مرجحة فاختار ان نزولها في الخطبة فحسب محتاج الى ترجيح  
يرجح على غيره والحال انه مرجوح والمرجح غيره وتفصيل ذلك  
ان اضعفت الاقوال السابقة المذكورة هو القول لثان من ان معنى  
فاستمعوا العمل بآية كونه مخالفاً للمعقول والمنقول اما ثونه مخالفاً  
للمعقول فانه لو كان الغرض منه الامر بالعمل لما كان لتعليقه على  
قراءة القرآن معنى محصل فان وجوب العمل به ليس موقفاً بوقت  
دون وقت واما ثونه مخالفاً للمعقول فانه لم يرو عن احد من السلف

الوجه الثالث ان التفاسير المذكورة من الآية والتأويلات المنقولة عن علماء الاثنية بعضها ركيكة وبعضها مرجحة وبعضها مرجحة فاختار ان نزولها في الخطبة فحسب محتاج الى ترجيح يرجح على غيره والحال انه مرجوح والمرجح غيره وتفصيل ذلك ان اضعفت الاقوال السابقة المذكورة هو القول لثان من ان معنى فاستمعوا العمل بآية كونه مخالفاً للمعقول والمنقول اما ثونه مخالفاً للمعقول فانه لو كان الغرض منه الامر بالعمل لما كان لتعليقه على قراءة القرآن معنى محصل فان وجوب العمل به ليس موقفاً بوقت دون وقت واما ثونه مخالفاً للمعقول فانه لم يرو عن احد من السلف



فان  
تدبر  
القول  
التاسع

الصالحين والايمة المجتهدين ولا يقر به في السحابة القول التاسعة  
اختلاف الفخر الرازي وجعله احسن الوجوه من ان الخطاب في الآية  
لا ينفك عن المسلمين وذلك لانه وان كان في الظاهر تارة يدرك لطيفا  
لكنه ليس بمقول عن ائمة المسلمين ولا مرتبة لهذه الآية بما قبلها  
لا يتوقف على جعل الخطاب فيه للكفار بل هو حاصل عند كون  
خطابا للمسلمين ايضا فانه تعالى قال ولا واذ لم تأتكم آية قالوا ولا  
اجتبتهم اقل انما تتبع ما يوحى اليك من ربك هذا بصائر من ربكم وهذا  
ورحمته لقوم يؤمنون واذ قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم  
ترحمون فذكر ان اقواما من الكفار يقترحون آيات مخصوصة فعلم  
نبيه الجواب عنه بان يقول انما تتبع ما يوحى اليك من ربك ولا اقبح  
آية واحدة على صدق يكون ما يوحى اليك كافيا لمن تفتن في نفسه بقوم  
ما انطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى ثم اذ تعالى ان يذكر عظمة  
ما يوحى قدره وفضامته سرا فذكر ان هذا اي ما يوحى من القرآن بصائر  
للناس ان تاملوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون فمن آمن صار  
القرآن له رحمة وهداية وبصيرة وانتوا ايها الكفار صم بكم عما توحى  
ولا تؤمنون فكيف يكون هداية ورحمة لكم يحصل الانتفاع لكم فان  
امنتم صار لكم هداية ورحمة ثم لما كان كون القرآن بصيرة وهدى  
لا يحصل الا بالتأمل في اسرارها والتحقق في استارها فاذ يكون بان  
يقرا المرء نفسه القرآن ويتمثل فيه من المعاني ويتدبر حسن المعاني  
وقد يكون بان يسهر قراءة الخير ويتدبره وينصت له ويتوجه اليه  
وكان حصول البصيرة بالقراءة مع التدبر ظاهرة كمن قال في التوراة

وحاشا للمؤمنين بانه اذا قروا القرآن فاستمعوا له وانصتوا  
 لتحصل لكم البصيرة والهدى بالتدبر في معانيه العمل فانتم ان لم تستمعوا  
 ولم تنصتوا فانت منكم الشك والافتك فلا تحصل البصيرة والهداية  
 هذا يوضح لك ان الآية المذكورة مرتبطة بما قبلها ارتباطا كافيا  
 على تقدير جعل الخطاب للمسلمين ايضا ووجهه واضح في كلام  
 الفخر الذي نقلناه سابقا التأكيد هذا الوجه المذكور انما  
 قول فلو قلنا ان قوله تعالى فاستمعوا له امراد منه قراءة المأمور  
 خلف الامام لم يحصل الخ فيه انه على تقدير جعله عليه لا يتقطع  
 النظم ولا يفسد الترتيب بل يوجد ارتباطا بما قبله بوجه لطيف  
 وقوله فوجب الخ تفريع على ما نحن من فساد النظم والمتفرع عليه  
 باطل فالمتفرع بطلانه حتم وقوله فساد النظم الخ ايضا فساد لوجي  
 المناسبة التامة على هذا التقدير ايضا واما قوله في اولية  
 الوجه الذي اختاره فلما حكى عنهم ذلك ناسبا الخ غير مناسب لانه  
 لما حكى عنهم ذلك امر ديني بجوابه وقول الكلام معهم ثم اذكرت  
 القرآن بصا وهدى ورحمة للمؤمنين ناسبا ان يأمرهم بالسمع  
 واستماعه ليستدبروا ما فيه ويحيطوا بمعانيه فيكون لهم بصيرة  
 وهداية واما قوله الوجه الثاني الخ فيجيب منه جدا فقد صدر  
 عنهم من الثقات ومنهم الفخري ايضا ان لعل في كلام الله تعالى لا يكون  
 للترجي بل يكون على سبيل التحريم فلا ينافي ايادى لكم ترجمون قوله  
 ورحمة لقوم يؤمنون بل لما ذكر سابقا انه رحمة للمؤمنين ذكرها  
 يهدى اليه عند سماع القرآن وهو استماعه والانصات اليه

ذكر الخ شال على كلام الامام في تفسيره لقوله تعالى سمعوا له



عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى الصلوة بعد الهجرة في المدينة حتى نزلت  
 وقوموا لله قانتين في سورة البقرة المدنية وهذه الآية التي نزلت فيها  
 مكية نزلت قبل الهجرة فلو كان الكلام منوعاً من هذه الآية لما كان  
 للتكلم في المدنية معنى وقوله ذكر السيوطي في الدر المنثور وغيره في غير  
 آثار كثيرة دالة على هذين المعنيين فمن ذلك ما أخرجه وكيع وأحمد  
 وسعيد بن منصور وعبد بن حميد والبخاري ومسلم وأبو داود  
 الترمذي والنسائي وابن جرير وابن خزيمة والطحاوي وابن المنذر  
 وابن أبي حاتم وابن حبان والطبراني والبيهقي عن زيد بن أرقم قال كنا  
 نتكلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة حتى  
 نزلت وقوموا لله قانتين فأمرنا بالسكوت وهيئنا عن الكلام وأخرج  
 الطبراني عن ابن عباس في قوله وقوموا لله قانتين قال كانوا يتكلمون  
 في الصلوة بمجى خادم الرجل إليه وهو في الصلوة فيكلمه بما يحتاجه  
 عن الكلام وأخرج ابن جرير وابن المنذر عن عكرمة مثله وأخرج  
 سعيد بن منصور وعبد بن حميد عن محمد بن كعب قال قدم رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بالمدينة والناس يتكلمون في الصلوة في  
 حوائجهم كما يتكلم أهل الكتاب في الصلوة فانزل الله وقوموا لله  
 قانتين وأخرج عبد بن حميد وابن جرير عن عطية كانوا يأمرون في  
 الصلوة بحوائجهم حتى نزلت وقوموا لله قانتين فتركوا الكلام في الصلاة  
 وأخرج عبد الرزاق في المصنف وعبد بن حميد وابن جرير في الميزان  
 عن محمد بن قيس قال كانوا يتكلمون في الصلوة وكان الرجل إذا مر أخاه  
 بأمر حاجة فانزل الله وقوموا لله قانتين فالتفتوا بالسكوت وأخرج

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى الصلوة بعد الهجرة في المدينة حتى نزلت  
 وقوموا لله قانتين في سورة البقرة المدنية وهذه الآية التي نزلت فيها  
 مكية نزلت قبل الهجرة فلو كان الكلام منوعاً من هذه الآية لما كان  
 للتكلم في المدنية معنى وقوله ذكر السيوطي في الدر المنثور وغيره في غير  
 آثار كثيرة دالة على هذين المعنيين فمن ذلك ما أخرجه وكيع وأحمد  
 وسعيد بن منصور وعبد بن حميد والبخاري ومسلم وأبو داود  
 الترمذي والنسائي وابن جرير وابن خزيمة والطحاوي وابن المنذر  
 وابن أبي حاتم وابن حبان والطبراني والبيهقي عن زيد بن أرقم قال كنا  
 نتكلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة حتى  
 نزلت وقوموا لله قانتين فأمرنا بالسكوت وهيئنا عن الكلام وأخرج  
 الطبراني عن ابن عباس في قوله وقوموا لله قانتين قال كانوا يتكلمون  
 في الصلوة بمجى خادم الرجل إليه وهو في الصلوة فيكلمه بما يحتاجه  
 عن الكلام وأخرج ابن جرير وابن المنذر عن عكرمة مثله وأخرج  
 سعيد بن منصور وعبد بن حميد عن محمد بن كعب قال قدم رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بالمدينة والناس يتكلمون في الصلوة في  
 حوائجهم كما يتكلم أهل الكتاب في الصلوة فانزل الله وقوموا لله  
 قانتين وأخرج عبد بن حميد وابن جرير عن عطية كانوا يأمرون في  
 الصلوة بحوائجهم حتى نزلت وقوموا لله قانتين فتركوا الكلام في الصلاة  
 وأخرج عبد الرزاق في المصنف وعبد بن حميد وابن جرير في الميزان  
 عن محمد بن قيس قال كانوا يتكلمون في الصلوة وكان الرجل إذا مر أخاه  
 بأمر حاجة فانزل الله وقوموا لله قانتين فالتفتوا بالسكوت وأخرج

ابن جرير بن طريف السدي عن ابن مسعود قال كنا نقوم في الصلوة  
 فيتكلم ويسأركم الرجل صاحبه وشكركم ويردون عليه اذا سلم حتى انيت  
 فسلمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ير علي فاشتد فلما خلت  
 فلما قضى صلاته قال انه لم يمنعني ان ارد عليك السلام الا ان امرنا  
 ان نقوم قانتين لا نتكلم في الصلوة واخرج ابن جرير عنه كنا نتكلم  
 في الصلوة فسلمت على النبي صلى الله عليه وسلم فلم ير علي فلما انصرف  
 قال لقد احدث الله ان لا تتكلموا في الصلوة ونزلت وقوموا لله  
 قانتين وقد قال الطحاوي في شرح معاني الآثار في باب الكلام  
 في الصلوة لما يحدث فيها من السهو والاعمال الشافعية اما قولك ان  
 الكلام كان بمكة فمن روى لك هذا وانت لا تحتمل الا بسند و  
 لا يسوغ لخصمك الحجج عليك الا بمثله فمن اسند لك هذا وعمن  
 رويته وهذا زبير بن ارقم الانصاري يقول كنا نتكلم في الصلوة  
 حتى نزلت وقوموا لله قانتين فامرنا بالسكوت وقد رويناه عنه  
 في غير هذا الموضع من كتابنا هذا وصحبة زيد بن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم انه كان بالمدينة فقد ثبت بحديثه هذا ان نسيخ الكلام  
 في الصلوة كان بالمدينة بعد قدوم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من مكة وهما يدل على ما ذكرنا ان نسيخ الكلام انما كان بالمدينة ايضا  
 ما حدثنا علي بن عبد الرحمن نا عبد الله نا الليث ثني محمد بن عجلان  
 عن زيد بن اسلم عن طاووس عن ابن مسعود النخعي قال كنا نركب السلا  
 في الصلوة حتى نهينا عن ذلك وابوسعيد لعنه في السنن ايضا  
 زيد بن ارقم وقد روى في ذلك ايضا عن ابن مسعود ما حدثنا ابوك



قال قتادة بن اسمعيل نا محمد بن مسلمة نا عاصم بن ابي وائل قال قال عبد الله  
 قال كنانة كثر في الصلوة فقد مات على رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم من الحبشة وهو يصلي فسلمت عليه فلم يرد علي فاخذني  
 ما حدث فلما قضى صلاته قلت يا رسول الله نزل في شيء قال لا  
 الله يحدث من امر ما يشاء انتهى ملخصا فان قلت قد روى  
 البخاري ومسلم وابوداود والنسائي وابن ماجة عن ابن مسعود  
 قال كنا نسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في  
 الصلوة فيرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فليد  
 علينا فقلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك في الصلوة فتزد علينا  
 فقال ان في الصلوة شغلا ومن المعلوم ان قدوم ابن مسعود من  
 الحبشة كان بمكة في عام منه ان نسخ الكلام كان بمكة  
 قلت هذا غاية ما استدلل به من قال ان تحريم الكلام كان بمكة  
 لكن يدفع ذلك بوجهين أحدهما ان الروايات الاخر عنه على ما  
 ذكرها تدل على ان نسخ الكلام كان بقوله تعالى قوموا لله قانتين  
 وهي مدينة اتفقا وتأتيها ان قدومه من الحبشة كان مرتين  
 فانه رجع مرة منها حين سمع ان المشركين اسلموا عند النبي صلى  
 عليه وسلم بمكة ثم عاد الى الحبشة ثم جاء النبي صلى الله عليه وسلم  
 بالمدينة فالتقدم الواضح في هذا الحديث المذكور ان حمل على  
 قدومه الاول دل على كون تحريم الكلام بمكة وبه قالت طائفة  
 والظاهر حمل على قدومه الاخر لوافق الروايات الاخر عنه  
 والروايات عن غير هذه الالة صريحة على انه كان بالمدينة قال

قال قتادة بن اسمعيل نا محمد بن مسلمة نا عاصم بن ابي وائل قال قال عبد الله  
 قال كنانة كثر في الصلوة فقد مات على رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحبشة وهو يصلي فسلمت عليه فلم يرد علي فاخذني  
 ما حدث فلما قضى صلاته قلت يا رسول الله نزل في شيء قال لا  
 الله يحدث من امر ما يشاء انتهى ملخصا فان قلت قد روى البخاري ومسلم وابوداود والنسائي وابن ماجة عن ابن مسعود  
 قال كنا نسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الصلوة فيرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فليد  
 علينا فقلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك في الصلوة فتزد علينا فقال ان في الصلوة شغلا ومن المعلوم ان قدوم ابن مسعود من  
 الحبشة كان بمكة في عام منه ان نسخ الكلام كان بمكة قلت هذا غاية ما استدلل به من قال ان تحريم الكلام كان بمكة  
 لكن يدفع ذلك بوجهين أحدهما ان الروايات الاخر عنه على ما ذكرها تدل على ان نسخ الكلام كان بقوله تعالى قوموا لله قانتين  
 وهي مدينة اتفقا وتأتيها ان قدومه من الحبشة كان مرتين فانه رجع مرة منها حين سمع ان المشركين اسلموا عند النبي صلى  
 عليه وسلم بمكة ثم عاد الى الحبشة ثم جاء النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فالتقدم الواضح في هذا الحديث المذكور ان حمل على  
 قدومه الاول دل على كون تحريم الكلام بمكة وبه قالت طائفة والظاهر حمل على قدومه الاخر لوافق الروايات الاخر عنه  
 والروايات عن غير هذه الالة صريحة على انه كان بالمدينة قال

النجاشي بن حجر العسقلاني في فتح الباري شرح صحيح البخاري تحت  
 حديث زيد بن ارقم الحديث ظاهر في ان نسخ الكلام في الصلاة  
 وقع بهذه الآية فيقتضي ان النسخ وقع بالمدينة لان الآية منسية  
 باتفاق فيشعر كل ذلك على قول ابن مسعود ان ذلك وقع لما جعلوا  
 من عند النجاشي كان رجوعهم من عنده الى مكة وذلك ان  
 بعض المسلمين هاجروا الى الحبشة ليعلمهم ان المشركين اسلموا  
 فرجعوا الى مكة فوجدوا الامر بخلاف ذلك واشتد الاذى عليهم  
 فخرجوا اليها ايضا وكانوا في المرة الثانية اضعاف الاول وكان  
 ابن مسعود منهم القريظيين واختلفت في مراد به بقوله فلما رجعنا  
 من عند النجاشي هل اراد الرجوع الاول ام الثاني فحينئذ القاضى  
 ابو الطيب الطبري وآخرون الى الاول وقالوا كان تحريم الكلام  
 بمكة ومحمدا حديث زيد بن ارقم على انه وقومه لم يبلغهم النسخ وقتها  
 لا مانع ان يتقدم الحكم ثم تنزل الآية بوقفه وحينئذ آخرون الى  
 الترجيح فقالوا بترتيب حديث ابن مسعود بانه حكى لفظ النبي صلى الله  
 عليه وسلم بخلاف زيد فلم يحكمه وقال آخرون انما اراد ابن مسعود  
 رجوعه الثاني وقد ردائه قدم المدينة ورسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يتجهز الى بدر روقي مستدرك الحاكم عن ابن مسعود  
 قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الى النجاشي ثمانين رجلا  
 فذكر الحديث بطوله وفي آخره فتعجل عبد الله بن مسعود فشهد  
 بدر واول هذا الجمع نحا الخطبان ويقويه رواية كلثوم المتقدمة  
 اي وهي قوله ان الله يحدث من امر ما يشاء وفي آخرها وقوموا

قائمين فانها ظاهرة في ان كلام ابن مسعود وزيد بن ارقم كل ان  
 الثاني هو قوله وقوموا لله قانتين واما قول ابن حبان كان نسخ الحكم  
 بمكة قبل الهجرة بثلاث سنين ومعنى قول زيد بن ارقم كنا نكلم الله  
 قومي يتكلمون لان قومه كانوا يصلون مع مصعب بن عمير الذي  
 كان يعلمهم القرآن فلما نسخ الحكم بمكة بلغ ذلك اهل المدينة  
 فتركوه فهو متعقب بان الآية مدنية بالاتفاق وبان اسلام الانصار  
 وتوجه مصعب بن عمير اليهم انما كان قبل الهجرة بسنة واحدة  
 وبان في حديث زيد كنا نكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 كما اخرج الترمذي فانتهى ان يكون المراد الانصار الذين كانوا  
 يصلون بالمدينة قبل الهجرة واجاب ابن حبان في موضع آخر بان  
 ابن ارقم اراد بقوله كنا نكلم من كان يصل خلف رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بمكة من المسلمين وهو متعقب ايضا بانهم ما كانوا بمكة  
 حتى يرون الانصار او يشاروا في الطبراني من حديث ابي امامة قال  
 كان الرجل اذا دخل المسجد الى مسجد المدينة فوجدهم يصلون  
 فسأل الذي الى جانبه فيخبره بما فاتة فيقضي ثم يدخل معهم حتى  
 جاء معاذ بن جبل يومئذ دخل في الصلاة الجديت وهذا كان  
 بالمدينة قطعا لان ابا امامة ومعاذ بن جبل انما اسلموا انتفى  
 كلامه قلت هذا كلام في غاية التحقيق مفيد لان تحرير الحكم  
 هناك بالمدينة لا بمكة لكن تعقبه حديث الطبراني عن  
 ابي امامة لا يخلو عن شيء يجوز ان يكون المراد بالاخيار الواقع فيه  
 الاخبار بالاشارة لا بالكلام وقد ورد ذلك مصرحا في بعض

الطرق كما اخرجها الحافظ ابو بكر الحازمي في باب المسبوق يصلي ما فاتته ثم يدخل مع الامام ونسخ ذلك من كتاب الناسخ والمنسوخ بسند لا عن معاذ بن جبل قال كُتبتا في الصلوة او يحج رجل وقد سبق بشيء من الصلوة اشار اليه الذي يليه قد سبقت بكذا وكذا فيقضي فكُتبتا بين رافع وساجد قائم وقاعد فحُثت يوما وقد سبقت ببعض الصلوة واُشير الى بالذي سبقت به فقلت لا اجوز على حال الاكث عليهما فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قمت ووصلت واستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس وقال من القائل كذا وكذا قالوا معاذ بن جبل فقال قد سن لكم معاذ فاقتدوا به اذ جاء احدكم وقد سبق بشيء من الصلوة فليصل مع الامام بصلاته فاذا فرغ الامام فليقضي ما سبقه واخرجه بسند آخر عنه قال كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سبق احد من المشركين من الصلوة سألهم فاشاروا اليه بالاذ سبق به فيصل ما سبق به ثم يدخل معهم فجاء معاذ والقوم قعود في صلاة ثم فقم معهم فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فقمض ما سبق به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اصنعوا ما صنع معاذ وذكر ابن عبد البر في الاستلكار باسانيد روايات مختلفة المبنى متقاربة المعنى في قصة سلام بن مسعود بعد رجوعه من الحبشة على النبي صلى الله عليه وسلم وعدم جوابه ليس في شيء منها ما يدل على ان ذلك كان بمكة وتحقق ان رجوعه كان مرتين فانه كان ممن هاجر من مكة الى ارض الحبشة في جماعة وانصرف من الحبشة الى مكة حين بلغهم ان المشركين اسلموا وكان الخبر كاذبا ثم هاجر







فرضت بمكة وهو غريب وهذا وان كان مسلا فله شاهد حسن  
 اخرجه احمد وابوداود وابن ماجه وصححه ابن خزيمة من حديث كعب  
 ابن مالك قمر بن سيار بن زيد عن ابي ابي بصير الصفي اية اختاروا يوم  
 الجمعة بالاجتهاد ولا يمنع ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم عليه بالاجتهاد وهو  
 بمكة فلم يتمكن من اقامتها ثم ولد ذلك جمعهم اول ما قدم المدينة  
 وقد ورد فيه حديث ابن عباس عند الدارقطني انتهى كلامه ملخصا  
 قلت ذكر الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير في تخريج احاديث شرح  
 الرافعي الكبير اثر ابن سيرين منسوبا الى عبد الرزاق وعبد بن حميد قال  
 رجاله ثقات وذكر ان الدارقطني روى من طريق المغيرة بن عبد الرحمن  
 عن مالك عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس انه قال اذن يا اجمعة  
 للنبي صلى الله عليه وسلم قبل ان يهاجروا لم يستطع ان يجمعهم بمكة فكتب  
 الى مصعب بن عمير ما بعد فانظروا اليوم الذي يجمع فيه اليهود بالزور  
 فاجمعوا نساءكم وابنائكم فاذما لا تنهار عن شطوئهم عند الزوال من يوم  
 الجمعة فتقربوا الى الله بركعتين قال فهو اول من جمع حتى قدم رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم المدينة انتهى ذكر ابن الهيثم في فتح القدير بعد ذكر  
 حديث كعب بن مالك ان ذلك كان قبل ان تفرض الجمعة بمكة ان  
 فرضية الجمعة كانت بمكة لكن فرضية الخطبة واشترطها وجوب سماعها  
 في الجمعة انما كان بالمدينة بنزل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودي  
 للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم ان  
 تعلمون ويقوله تعالى واذا راوا تجارة او لهوا فليصرفوا اليها وتركوا  
 قائما قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجرارة وهما مدنيان والحمد لله

الذي استند به من قال بفرضية الجمعية بمكة وهو حديث ابن عباس  
عند الدارقطني ليس فيها ذكر الخطبة على ان الآية المذكورة صريحة في  
الامر بالاستماع عند قراءة القرآن والخطبة وان كانت مشتملة عليها  
لا يطلق عليها قراءة القرآن فحملها على سماع الخطبة يابن عنه ايضا  
ظاهر القرآن فاذا ظهر حق الظهور ان ارجح تفاسير الآية وموارد  
ترونها هو القول الثاني وهو انها نزلت في القراءة خلف الامام واما غيرها  
من الاقوال فمنها ما هي مردودة قطعاً لا تجد سنداً ومستنداً ومنها ما  
مخدوشة ومنها ما هي غير منافية وهذا القول ترجحه بوجه احدها  
انه لا تعارضه الاثار والاعخبار ولا يست فيه خدشاً ومناقضة عنه  
اول البصار وثانيها انه منقول عن الائمة الثقات من غير معارضات  
وتأنيها انه قول جمهور الصحابة حتى ادعى بعضهم الاجماع على ذلك  
كما اخبره البيهقي عن احمد انه قال اجمع الناس على ان هذه الآية نزلت  
في الصلوة وقال ابن عبد البر في الاستدكار هذا عند اهل العلم عند  
سماع القرآن في الصلوة لا يختلفون ان هذا الخطاب نزل في هذا  
المعنى دون غيره انتهى فاعلم ان اختيار هذه الآية نزلت في الخطبة  
وكذا اختيار باقي الاقوال المخدوشة لدفع استدلال الخفية بعيد  
كل البعد عن الانصاف ومع العام بما حققنا لا يخالوا القول به  
عن الاعتساف الوجه الرابع اختلف اهل الاصول عند  
العبرة لمعوم اللفظ والخصوص السبب والاصح الاول وقد نزلت  
آيات في اسباب وانفقوا على تعديتها الى غير اسبابها قال الزمخشري  
يجوز ان يكون السبب خاصاً والوعيد عاماً لا يتناول كل من ينسب  
الى

الذي استند به من قال بفرضية الجمعية بمكة وهو حديث ابن عباس  
عند الدارقطني ليس فيها ذكر الخطبة على ان الآية المذكورة صريحة في  
الامر بالاستماع عند قراءة القرآن والخطبة وان كانت مشتملة عليها  
لا يطلق عليها قراءة القرآن فحملها على سماع الخطبة يابن عنه ايضا  
ظاهر القرآن فاذا ظهر حق الظهور ان ارجح تفاسير الآية وموارد  
ترونها هو القول الثاني وهو انها نزلت في القراءة خلف الامام واما غيرها  
من الاقوال فمنها ما هي مردودة قطعاً لا تجد سنداً ومستنداً ومنها ما  
مخدوشة ومنها ما هي غير منافية وهذا القول ترجحه بوجه احدها  
انه لا تعارضه الاثار والاعخبار ولا يست فيه خدشاً ومناقضة عنه  
اول البصار وثانيها انه منقول عن الائمة الثقات من غير معارضات  
وتأنيها انه قول جمهور الصحابة حتى ادعى بعضهم الاجماع على ذلك  
كما اخبره البيهقي عن احمد انه قال اجمع الناس على ان هذه الآية نزلت  
في الصلوة وقال ابن عبد البر في الاستدكار هذا عند اهل العلم عند  
سماع القرآن في الصلوة لا يختلفون ان هذا الخطاب نزل في هذا  
المعنى دون غيره انتهى فاعلم ان اختيار هذه الآية نزلت في الخطبة  
وكذا اختيار باقي الاقوال المخدوشة لدفع استدلال الخفية بعيد  
كل البعد عن الانصاف ومع العام بما حققنا لا يخالوا القول به  
عن الاعتساف الوجه الرابع اختلف اهل الاصول عند  
العبرة لمعوم اللفظ والخصوص السبب والاصح الاول وقد نزلت  
آيات في اسباب وانفقوا على تعديتها الى غير اسبابها قال الزمخشري  
يجوز ان يكون السبب خاصاً والوعيد عاماً لا يتناول كل من ينسب  
الى

الذي استند به من قال بفرضية الجمعية بمكة وهو حديث ابن عباس  
عند الدارقطني ليس فيها ذكر الخطبة على ان الآية المذكورة صريحة في  
الامر بالاستماع عند قراءة القرآن والخطبة وان كانت مشتملة عليها  
لا يطلق عليها قراءة القرآن فحملها على سماع الخطبة يابن عنه ايضا  
ظاهر القرآن فاذا ظهر حق الظهور ان ارجح تفاسير الآية وموارد  
ترونها هو القول الثاني وهو انها نزلت في القراءة خلف الامام واما غيرها  
من الاقوال فمنها ما هي مردودة قطعاً لا تجد سنداً ومستنداً ومنها ما  
مخدوشة ومنها ما هي غير منافية وهذا القول ترجحه بوجه احدها  
انه لا تعارضه الاثار والاعخبار ولا يست فيه خدشاً ومناقضة عنه  
اول البصار وثانيها انه منقول عن الائمة الثقات من غير معارضات  
وتأنيها انه قول جمهور الصحابة حتى ادعى بعضهم الاجماع على ذلك  
كما اخبره البيهقي عن احمد انه قال اجمع الناس على ان هذه الآية نزلت  
في الصلوة وقال ابن عبد البر في الاستدكار هذا عند اهل العلم عند  
سماع القرآن في الصلوة لا يختلفون ان هذا الخطاب نزل في هذا  
المعنى دون غيره انتهى فاعلم ان اختيار هذه الآية نزلت في الخطبة  
وكذا اختيار باقي الاقوال المخدوشة لدفع استدلال الخفية بعيد  
كل البعد عن الانصاف ومع العام بما حققنا لا يخالوا القول به  
عن الاعتساف الوجه الرابع اختلف اهل الاصول عند  
العبرة لمعوم اللفظ والخصوص السبب والاصح الاول وقد نزلت  
آيات في اسباب وانفقوا على تعديتها الى غير اسبابها قال الزمخشري  
يجوز ان يكون السبب خاصاً والوعيد عاماً لا يتناول كل من ينسب  
الى

ذلك التفسير ومن الادلة على اعتبار عموم اللفظ احتجاج الصحابة  
وغيرهم في وقائعهم بآيات نزلت على اسباب مخصوصة شاعها  
ذاقها بينهم واخرج ابن جريسي بسند عن محمد بن كعب ان الآية نزلت  
في الرجل ثم تكون عامة بعد كذا ذكر السيوطي في الاتقان وقد  
وسمحت كتب الاصول والنفا سيريد كره هذه المسئلة وتحققها  
وذكر دلالتها ونقل اجماع الصحابة عليها والرد على من ضالها اذا  
تقرر هذا فنقول سلمنا ان الآية المذكورة وردت في الخطبة او  
في التكلم في الصلوة او غير ذلك لكنه لا يقتضي ذلك ان تكون  
مخصوصة بذلك بل لفظها عام يشمل الموارد المخصوصة وغيرها  
فيجري على عمومها ويشمل حكمه الموارد وغيرها فتدل هذه الآية  
بعمومها على وجوب الاستماع والانصات عند قراءة القرآن مطلقا  
والتيقيد بموضع دون موضع باطل جزما **الوجه الخامس**  
سلمنا ان الآية نزلت في الخطبة وان لفظها العام ايضا لا يشتمل  
غير الخطبة لكننا نقول ان افتراض سماع القرآن في الخطبة او سماع  
مطلق الخطبة ليس لان القرآن نزل للتدبر والتفكير ليعمل بما فيه  
وان الخطبة شرعت لتعليم الاحكام فلا بد من استماعه  
لئلا يفوت المرام ومن المعلوم ان هذا الامر موجود في قراءة القرآن  
في الصلوة ايضا فيفترض الاستماع عند ها ايضا **البرهان الثاني**  
ان الآية انما امرت بالاستماع للقرآن والانصات له وهذا لا يقتضي  
وجوب سكوت المقتضى بان لا يقرأ في نفسه ايضا فان الانصات  
هو ترك الجهر والصري يسمى تارك الجهر منصتا وان كان يقرأ لنفسه

الوجه الخامس من مجموعها ان الاستماع على الاستدلال بالقرآن





فان العادة في هذه الحالة هي ان يكون

1000 900 800 700 600 500 400 300 200 100 0











واذا قرأ فانصتوا الخرجه جماعة من الائمة واختلفوا في ضعفه  
وقوته **فأخرج** ابو داود في سننه في باب الشاهد عن عمرو بن  
عون انا ابو عوانة عن قتادة وعن اسهل بن حنبل نأجي بن  
سعيدنا هشام عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطان بن  
عبد الله الرقاشي قال صلى بنا ابو موسى الاشعري فليسا جلس في  
آخر صلاته قال رجل من القوم اقربت الصلوة بالبر والركعة فلما  
انقضى ابو موسى اقبل على القوم فقال ليكم القائل كلمة كان او كذا  
فارق القوم قال فليكم القائل كلمة كانا فارق القوم قال فليكم  
حطان قال فليكم ما قلتمنا ولقد رعبت ان تمكثني بها فقال رجل  
من القوم انا قلتمنا وما اردتم بها الا الحجة فقال ابو موسى اما تعلمون  
كيف تقولون في صلواتكم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبنا  
فعلينا وبين لنا سنتنا وعلمنا صلاتنا فقال اذا سلمت فاقموا صغركم  
ثم ليومكم اسدكم فاذا اكبر فكبروا واذا اقرضتم المفضوب عليهم ولا الضامن  
فقولوا آمين يحبكم الله واذا اكبر وركع فكبروا واركعوا الحديث ثم  
قال ابو داود نا ما حسن النضير نا المعمر قال سمعت ابي سليمان التيمي  
نا قتادة عن ابي غلاب يحدثه عن حطان الرقاشي بهذا الحديث  
زاد فاذا قرأ فانصتوا ثم قال قوله وانصتوا ليس يحفظ لم ينجح به  
الا سليمان التيمي في هذا الحديث انتهى **فأخرج** ايضا في باب الامام  
يصل قائما من طريق ابي خالد عن ابن عجلان عن يزيد بن اسلم  
ابن صالح عن ابي هريرة مرفوعا انما جعل الامام ليؤتبه فاذا اكبر  
واذا قرأ فانصتوا الحديث وقال هذا الزيادة واذا قرأ فانصتوا

قوله  
حطان  
ابو داود  
الاصح  
في  
الاصح  
في  
الاصح

عن أبي بصير عن جابر بن عبد الله عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قرأ القرآن من غير أن يفهمه لم يقرأه

الوهم عندنا من أبي خالد انتهى ولا يخرج من ابن ماجه من طريق أبي خالد  
 عن ابن عجلان عن زيد بن اسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا أنما  
 جعل الامام يؤتم به فاذا اكبر فكبروا واذا قرأ فانصتوا الحديث وانحرج  
 ايضا من طريق جابر بن عبد الله عن قتادة عن أبي غلاب عن جابر  
 الرقاشي عن ابي موسى الاشعري مرفوعا اذا قرأ الامام فانصتوا فاذا  
 كان عن القعدة فليكن اول ذكر احدكم الشاهد واخرهم الناس  
 عن ابي هريرة مثل رواية ابن ماجه تسندنا ومثنا واشرعهم مسلم  
 في صحيحه في باب الشاهد من طريق قتادة عن يونس بن جابر عن  
 حطان قال صليت مع ابي موسى الاشعري الحديث نحو رواية  
 ابي داود الاولى رقبه اذا صليت فاقموا صفوكم ثم ليؤمكم احدكم  
 فاذا اكبر فكبروا واذا قال غير المضروب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين  
 الحديث ثم قال وحد ثنا ابو بكر بن ابي شيبة نا ابو اسامة ناسعيد  
 ابن ابي عروة سمعونا ابو غسان نا معاذ بن هشام نا ابي حنيفة نا اسحق  
 ابن ابراهيم نا جابر بن سليمان نا ابي كلثوم نا عن قتادة وهذا  
 الاسناد مثله وفي حديث جابر بن عبد الله عن قتادة من الزيادة  
 واذا قرأ فانصتوا قال ابو اسحق نا ابو بكر بن ابي شيبة نا ابي النضر نا  
 هذا الحديث فقال مساهم نا ابي حفص نا سليمان نا فقال ابي بكر  
 فحديث ابي هريرة قال هو صحيح يعني واذا قرأ فانصتوا فقال هو عند  
 صحيح فقال لم تضعه ههنا فقال ليس كل شيء عندى صحيح  
 وضعت ههنا انا وضعت ههنا ما اجمعوا عليه انتهى ما في صحيح مسلم  
 وذكر الزيلعي في نصب الراية ان البراء ايضا اخبر بهذا الحديث

من سليمان  
 قال ابو بكر بن ابي شيبة نا ابي النضر نا ابي حنيفة نا اسحق نا ابراهيم نا جابر بن سليمان نا ابي كلثوم نا عن قتادة وهذا الاسناد مثله وفي حديث جابر بن عبد الله عن قتادة من الزيادة  
 111  
 وقال ابو اسامة نا ابي حنيفة نا اسحق نا ابراهيم نا جابر بن سليمان نا ابي كلثوم نا عن قتادة وهذا الاسناد مثله وفي حديث جابر بن عبد الله عن قتادة من الزيادة  
 قال ابو بكر بن ابي شيبة نا ابي النضر نا ابي حنيفة نا اسحق نا ابراهيم نا جابر بن سليمان نا ابي كلثوم نا عن قتادة وهذا الاسناد مثله وفي حديث جابر بن عبد الله عن قتادة من الزيادة  
 قال ابو بكر بن ابي شيبة نا ابي النضر نا ابي حنيفة نا اسحق نا ابراهيم نا جابر بن سليمان نا ابي كلثوم نا عن قتادة وهذا الاسناد مثله وفي حديث جابر بن عبد الله عن قتادة من الزيادة

قال ابو بكر بن ابي شيبة نا ابي النضر نا ابي حنيفة نا اسحق نا ابراهيم نا جابر بن سليمان نا ابي كلثوم نا عن قتادة وهذا الاسناد مثله وفي حديث جابر بن عبد الله عن قتادة من الزيادة

نحو رواية ابن ماجة عن ابي موسى وقال لا نعلم احدا قال فيه واذا  
 قرأ فانصتوا لاسليمان النبي لا ما حدثنا به محمد بن يحيى ناسا لم بن  
 نوح عن عمر بن عامر عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطان عن ابي موسى  
 مرفوعا نحو حديث سليمان انتهى ورواه ابن عدي في الكامل عن سالم  
 ابن نوح العطار عن عمر بن عامر عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة بن نخوة  
 سندا ومثقا وقال هذا الحديث لسليمان النبي اشهر من عمرو بن عروبة  
 انتهى كلام الزيلعي ملخصا وفي شرح معاني الآثار للطحاوي حدثنا  
 ابن ابي داود نا الحسين بن عبد الاول نا ابو خالد سليمان بن حيان  
 نا ابن عجلان عن زبيد بن اسلم عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليوتيه فاذا قرا  
 فانصتوا انتهى ويرد على الاستدلال بهذا الحديث انه متكلف قد  
 جعلوه شاذ غير محفوظ وقد حو في ثبوته حتى ان ابا داود حكم عليه  
 انه ليس بمحفوظ من طريق قتادة وان الوهم فيه من ابي خالد الاحمر  
 من طريق زبيد بن اسلم كما مر نقله وقال النووي في شرح صحيح مسلم ان  
 هذه اللفظة مما اختلف الحفاظ في صحته فتروى البيهقي في السنن الكبرى  
 عن ابي داود ان هذه الزيادة ليست بمحفوظة وكذلك رواه عن ابن  
 واين حاتم الرازي والدارقطني والحافظ ابي علي النيسابوري شيخنا  
 واجتماع هؤلاء الحفاظ على تضعيفها مقدم على تصحيح مسلم لاسيما واهوا  
 «سندة في صحيحه» انتهى وقال السيوطي في مصابح الزجاجة على سنن  
 ابن ماجة في سنن البيهقي قال ابو حاتم هذه الكلمة اي واذا قرا  
 فانصتوا من تخاليف ابن عجلان قال وقد رواه ايضا خارجة بن صعب

١٢  
 لا يستدل بالضعيفات الحديث وغيرها وان جواب عنه يتقرب





ابن حبان وهو من الثقات الذين احتج بهم البخاري ومسلم ومعه هذا  
 فلم يفرج له الزيادة بل تابعه عليها ابو سعيد محمد بن سعد لانصا  
 الاشهر المسمى نزيل بغداد وقد سمع من ابن عجلان وهو ثقة وثقة  
 النسائي وابن معين وغيرهما وقد اخرج مسلم هذه الزيادة في صحيحه  
 من حديث ابي موسى وضعفها ابو داود والدارقطني والبيهقي وغيرهم  
 لتفرج سليمان التيمي قال الدارقطني وقد رواه اصحاب قتادة الحفافظ  
 منهم هشام الدستوائي وسعيد وشعبة وهمام وابو عوانة وابان و  
 عدى بن ابي عمارة فلم يقل احد منهم واذا قرأ فانصتوا واجمعهم يدل  
 على انه وهم انتهى فلم يثبت عند مسلم تفرجه بها الثقة وحفظه وحكمها  
 من حديث ابي هريرة وابي موسى انتهى كلام المذاري قلت ما  
 ذكره من توثيق ابي خالد لا ريب فيه فقد قال السحق بن راهويه سألت  
 وكيعا عنه فقال وابو خالد يسأل عنه وقال ابن ابي مريم عن ابن معين  
 ثقة وكذا قال ابن المديني وقال النسائي والدارقطني عن ابن معين ليس به  
 بأس وقال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث وذكره ابن حبان في الثقات  
 وقال الجليل ثقة ثبت كذا ذكره الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب  
 واما ما ذكره من متابعة محمد بن سعد اراد به ما اخرجه النسائي في  
 سننه عن محمد بن عبد الله بن المبارك عن محمد بن سعد عن محمد بن  
 عجلان عن زيد بن سند ومثله اخرجه الدارقطني ايضا وقال قال  
 ابو عبد الرحمن كان محمد بن عبد الخزومي يقول محمد بن سعد هذا  
 ثقة انتهى له متابعا آخران ايضا عن محمد بن سعد سميل ومحمد بن  
 ميسرة اخرج الدارقطني حديثهما وضعفهما كذا اقال الزيلعي وغيره

ومما ذكره من تصحيح مسلم اراد به ما نقلناه سابقا عنه واما كلامه  
 النورى في شرحه المنقول سابقا فالجمل من تعصب فان اجتماع  
 هؤلاء انما يقدم على تصحيح مسلم اذا كان ذلك مستندا الى وجه  
 معتد به ويدونه لا وجه لتقدمه فان كان مستندا لهم في ذلك  
 ضعفت سليمان فليس يصحح فقد وثقه احمد وابن معين والمدارس  
 وابن سعد وابن حبان وغيرهم وان كان تضعه كما هو المشهور عندهم  
 فليس يصحح ايضا لما تقدم من ذكر متابعاته وان كان غير ذلك  
 فليبينه حتى ينظر فيه وقال العيني في البناية فان قلت قال البيهقي  
 في كتاب المعرفة بعد ان روى حديث ابى هريرة وابى موسى قد اجمعه  
 الحفاظ على خطأ هذا اللفظة منهم ابوداود وابو حاتم وابن معين  
 والحاكم والدارقطني وقالوا انها ليست بحفوفة قلت يرد هذا كله  
 ما يوجد في بعض نسخ مسلم هذه الزيادة عقيب هذا الحديث وتصح  
 ابن خزيمة حديث ابن عجلان المذکور فيه تلك الزيادة وقال مسلم  
 هو صحيح عندي يعني الحديث الذي رواه ابو هريرة وهذا مسلم جبل  
 جبال الحديث واهل النقل قد حكم بصحة هذا الحديث ورد بهذا كله  
 اليهم في واصله انتهى وقال ابن الهمام في فتح القدير قد ضعفها  
 ابوداود وغيره ولم يلتفت الى ذلك بعد صحة طريقها وثقة روايتها  
 وهذا هو الشاذ المقبول ومثل هذا هو الواقع في حديث قراءة الامام  
 قراءة له انتهى وبالحكمة فالحكمة بصحة هذا الحديث هو الاربع  
 بالنظر الدقيق فيكفي للاستدلال به ومن حكم بضعفها ليس له دليل  
 معتد به يقبله ارباب التحقيق وترد عليه ايضا لاراد ان يثبت

٢  
 فقهه وهذا  
 هو الشاذ المقبول  
 انما جاء ان شذوذا  
 لا يثبت فيه  
 من جهة  
 وشذوذا في الاجماع  
 ولا يثبت في ان  
 الشاذ في نسخ  
 ١١٥  
 صورة الاسناد  
 ان الشاذ لا يثبت  
 الاسناد ليس به  
 اطلاقا بل هو محمول  
 على اطلاقه  
 فصلت في المسائل  
 في رسالة  
 شذوذا في مجلس  
 قدس

[illegible]

عمر و حسن  
خفیف و حسن

الحديث الثاني

و غیبی خبر

مجلس

عن ابن عمر

۱۱۶  
مکتوب فی سبیل اللہ  
مکتوب فی سبیل اللہ

من حيث  
خطا الاشياء

روا به الله و الى الله

فلاحی کتب خانہ

عن القارئ خلف الامام  
في الامام

10

الواردة على الاستدلال بالآية لانه نظيرها مبني ومعنى **والجواب** والكلام كالكلام **الحديث الثاني** حديث المنازعة والاشقاء وهو قوله صلى الله عليه وسلم ما لي انازع القرآن وانتهى الناس عن القراءة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير ذلك مما يدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم زج المؤمنين عن القراءة وكثر ذلك وان الناس تركوا القراءة خلفه عند ذلك وهو حديث تخرج في كثير من الكتب المعتبرة لثقات الامة **فأخرج** مالك في الموطأ عن الزهري عن ابن اكيمة الليثي عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من صلوة جهر فيها بالقراءة فقال هل قرأ معي منكم من احد فقال رجل نايك يا رسول الله فقال اني اقول ما لي انازع القرآن فانهى الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ما جهر به من الصلوة حين سجدوا ذلك **وأخرجه** محمد بن الحسن في موطأه من طريقه **وأخرجه** ابو داود في سننه في باب من رآه القراءة اذا لم يجهر من طريق مالك **ثم قال** روى حديث ابن اكيمة هذا معمر بن يوسف اسامة ابن زيد عن الزهري عن معمر بن مالك **ثم أخرجه** عن مسدد واحمد **ابن المروزي** ومحمد بن اسحق بن خلف وعبد الله بن محمد الزهري **ابن اسحق** قالوا ناسفيا عن الزهري قال معمر بن ابي محمد بن سعيد بن المسيب قال سمعت ابا هريرة يقول صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة فظن انها الصبح بعثنا الى قوله ما لي انازع القرآن **ثم قال** قال مسدد في حديثه قال معمر فانهى الناس عن القراءة في ما جهر به رسول الله صلى الله عليه وسلم **وقال** ابن السرح في حديثه قال معمر قال الزهري

*Handwritten signature: [illegible]*



وقوله فانتهى الناس آخر مدارج في الخبر من كلام الزهري بينه الخطيب  
واتفق عليه البخاري في التاريخ وابدأ وديعقوب بن شعبة والذاهلي  
والخطابي وغيرهم انتهى **واخرج** عن هذا الاستدلال بوجه **أحدها**  
ان اصل الحديث من رواية ابن اكيمة اللبني وعليه تدوير رواياته ولم  
عنه غير ابن شهاب الزهري وليس مشهورا بالنقل بل هو مجهول فحديثه  
ليس في ميزان الاحتجاج والقبول الا ترى الى ما ذكره الحافظ ابن حجر  
في تهذيب التهذيب ان ابا بكر البزار قال ابن اكيمة ليس مشهورا بالنقل  
ولم يحدث عنه الا الزهري وقال الحميدي هو رجل مجهول وكذا قال  
البيهقي قال اختلافوا في اسمه فقبيل عمار وقيل عمار وقال ابن حبان في  
الثقات يشبه ان يكون المحفوظ ان اسمه عمار انتهى فمن ثم قال للنووي  
بعد نقل تحسين الترمذي حديثه هذا انكر الايئة على تحسينه  
واتفقوا على ضعف هذا الحديث لان ابن اكيمة مجهول **واخرج**  
الحاكم في كتاب الناسخ والمنسوخ بسند لا عن الحميدي انه قال  
ان قال قائل من يرى ان لا يقر خلف الامام فيما يجهر به ان الزهري  
حدث عن ابن اكيمة عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
ما لي انازم القرآن فانتهى الناس الحديث قلنا هذا حديث رواه مجهول  
لم يرو عنه غيره انتهى **والجواب عنه** ان دعوى الاتفاق على كونه  
ضعيفا كما صدر عن النووي مردودة كما قال علي القاري في المرقاة شرح  
المشكوة قال ميرزا نقلا عن ابن الملقن حديث ابي هريرة رواه مالك  
والشافعي في الاربعة وقال الترمذي حسن وصححه ابن حبان وضعفه  
الحميدي والبيهقي انتهى فهذا يعلم ان قول النووي اتفقوا على ضعف

ابن اكيمة على الاستدلال  
بوجه احدها  
ان اصل الحديث من رواية ابن اكيمة اللبني وعليه تدوير رواياته ولم  
عنه غير ابن شهاب الزهري وليس مشهورا بالنقل بل هو مجهول فحديثه  
ليس في ميزان الاحتجاج والقبول الا ترى الى ما ذكره الحافظ ابن حجر  
في تهذيب التهذيب ان ابا بكر البزار قال ابن اكيمة ليس مشهورا بالنقل  
ولم يحدث عنه الا الزهري وقال الحميدي هو رجل مجهول وكذا قال  
البيهقي قال اختلافوا في اسمه فقبيل عمار وقيل عمار وقال ابن حبان في  
الثقات يشبه ان يكون المحفوظ ان اسمه عمار انتهى فمن ثم قال للنووي  
بعد نقل تحسين الترمذي حديثه هذا انكر الايئة على تحسينه  
واتفقوا على ضعف هذا الحديث لان ابن اكيمة مجهول **واخرج**  
الحاكم في كتاب الناسخ والمنسوخ بسند لا عن الحميدي انه قال  
ان قال قائل من يرى ان لا يقر خلف الامام فيما يجهر به ان الزهري  
حدث عن ابن اكيمة عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
ما لي انازم القرآن فانتهى الناس الحديث قلنا هذا حديث رواه مجهول  
لم يرو عنه غيره انتهى **والجواب عنه** ان دعوى الاتفاق على كونه  
ضعيفا كما صدر عن النووي مردودة كما قال علي القاري في المرقاة شرح  
المشكوة قال ميرزا نقلا عن ابن الملقن حديث ابي هريرة رواه مالك  
والشافعي في الاربعة وقال الترمذي حسن وصححه ابن حبان وضعفه  
الحميدي والبيهقي انتهى فهذا يعلم ان قول النووي اتفقوا على ضعف

ابن اكيمة  
بوجه احدها  
ان اصل الحديث من رواية ابن اكيمة اللبني وعليه تدوير رواياته ولم  
عنه غير ابن شهاب الزهري وليس مشهورا بالنقل بل هو مجهول فحديثه  
ليس في ميزان الاحتجاج والقبول الا ترى الى ما ذكره الحافظ ابن حجر  
في تهذيب التهذيب ان ابا بكر البزار قال ابن اكيمة ليس مشهورا بالنقل  
ولم يحدث عنه الا الزهري وقال الحميدي هو رجل مجهول وكذا قال  
البيهقي قال اختلافوا في اسمه فقبيل عمار وقيل عمار وقال ابن حبان في  
الثقات يشبه ان يكون المحفوظ ان اسمه عمار انتهى فمن ثم قال للنووي  
بعد نقل تحسين الترمذي حديثه هذا انكر الايئة على تحسينه  
واتفقوا على ضعف هذا الحديث لان ابن اكيمة مجهول **واخرج**  
الحاكم في كتاب الناسخ والمنسوخ بسند لا عن الحميدي انه قال  
ان قال قائل من يرى ان لا يقر خلف الامام فيما يجهر به ان الزهري  
حدث عن ابن اكيمة عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
ما لي انازم القرآن فانتهى الناس الحديث قلنا هذا حديث رواه مجهول  
لم يرو عنه غيره انتهى **والجواب عنه** ان دعوى الاتفاق على كونه  
ضعيفا كما صدر عن النووي مردودة كما قال علي القاري في المرقاة شرح  
المشكوة قال ميرزا نقلا عن ابن الملقن حديث ابي هريرة رواه مالك  
والشافعي في الاربعة وقال الترمذي حسن وصححه ابن حبان وضعفه  
الحميدي والبيهقي انتهى فهذا يعلم ان قول النووي اتفقوا على ضعف



امام الكلام

مع غيث النعام

هذا الحديث غير صحيح انتهى ما أقول من قال ان ابن اكيمة مجهول فغير  
مقبول فانه ان لم يعرفه فقد عرفه جماعة من النقاد ووثقوا الا ترى  
الى كلام الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمته قال ابن حاتم  
صالح الحديث مقبول وقال ابن خزيمة قال لنا محمد بن يحيى الذهلي  
ابن اكيمة هو عمارة ويقال عامر المحفوظ عندنا عمارة وهو جد عمرو بن مسلم  
الذي روى عنه مالك بن انس محمد بن عمرو بن علقمة حديث امرأته  
اذا دخل العشر قلت قال ابن عبد البر في باب من لم يشتهر عنه الرواية  
واحتلت روايته لروايات الثقات عنه ابن اكيمة الليثي المدني قال  
يحيى بن معين كذا قول الزهري سمعت ابن اكيمة يتحدث سعيد بن  
المسيب وقد روى عنه غير الزهري محمد بن عمرو وروى الزهري عنه  
حديثين أحدهما في القراءة خالفنا الامام وهو مشهور به والاخر في  
المنزلة انتهى كأنه يشير الى حديثه عن ابن اخي ابي زهم واما قوله ان  
محمد بن عمرو روى عنه فخطأ وقد وضع من كلام الذهلي كما تقدم ذكره  
مسلم وغير واحد في الوحدان وقالوا لم يرو عنه غير الزهري وقال  
الدورى عن يحيى بن سعيد عمرو بن اكيمة ثقة وقال يعقوب بن سفيان  
هو من مشاهير التابعين بالمدينة وذكره ابن حبان في الثقات انتهى  
ملخصا وفي استذكار ابن عبد البر قال ابن شهاب كان ابن اكيمة يروي  
في مجلس سعيد بن المسيب ويصغى الى حديثه وحسبك بهذا  
وثنا انتهى وثانيها ان جملة وانتقل الناس الى هذا الحديث  
مدرجة فمنهم من يجعلها من كلام ابي هريرة ومنهم من يجعلها  
من كلام الزهري ومنهم من يجعلها من كلام محمد بن عمرو فلهذا عن

من قال ان ابن اكيمة مجهول فغير مقبول فانه ان لم يعرفه فقد عرفه جماعة من النقاد ووثقوا الا ترى الى كلام الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمته قال ابن حاتم صالح الحديث مقبول وقال ابن خزيمة قال لنا محمد بن يحيى الذهلي ابن اكيمة هو عمارة ويقال عامر المحفوظ عندنا عمارة وهو جد عمرو بن مسلم الذي روى عنه مالك بن انس محمد بن عمرو بن علقمة حديث امرأته اذا دخل العشر قلت قال ابن عبد البر في باب من لم يشتهر عنه الرواية واحتلت روايته لروايات الثقات عنه ابن اكيمة الليثي المدني قال يحيى بن معين كذا قول الزهري سمعت ابن اكيمة يتحدث سعيد بن المسيب وقد روى عنه غير الزهري محمد بن عمرو وروى الزهري عنه حديثين أحدهما في القراءة خالفنا الامام وهو مشهور به والاخر في المنزلة انتهى كأنه يشير الى حديثه عن ابن اخي ابي زهم واما قوله ان محمد بن عمرو روى عنه فخطأ وقد وضع من كلام الذهلي كما تقدم ذكره مسلم وغير واحد في الوحدان وقالوا لم يرو عنه غير الزهري وقال الدورى عن يحيى بن سعيد عمرو بن اكيمة ثقة وقال يعقوب بن سفيان هو من مشاهير التابعين بالمدينة وذكره ابن حبان في الثقات انتهى ملخصا وفي استذكار ابن عبد البر قال ابن شهاب كان ابن اكيمة يروي في مجلس سعيد بن المسيب ويصغى الى حديثه وحسبك بهذا وثنا انتهى وثانيها ان جملة وانتقل الناس الى هذا الحديث مدرجة فمنهم من يجعلها من كلام ابي هريرة ومنهم من يجعلها من كلام الزهري ومنهم من يجعلها من كلام محمد بن عمرو فلهذا عن

سُئِنَ ابْنُ حَاوُدَ وَقَالَ الْقَارِي فِي الْقِرَاءَةِ عِنْدَ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ قَالَ فَاِسْتَعِ  
النَّاسُ كَيْفَ اَيُّ ابُو هُرَيْرَةَ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ لَكِنْ يُقَالُ صَدْرُكَ عَنْ ابْنِ الْمَلِّقِ  
اِنْ قَوْلُهُ فَاَتَمَّ النَّاسُ هُوَ مِنْ كَلَامِ الزُّهْرِيِّ قَالَ ابْنُ خَالٍ الْقَارِي وَالزُّهْرِيُّ ابْنُ قَاسِرٍ  
وَابُو دَاوُدَ وَابْنُ حَبَّانٍ وَالْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُمْ اَتَمُّ وَجَوَابُهُ اِنَّ هَذَا  
الْاِخْتِلَافَ لَا يَقْدُمُ فِي اَصْلِ الْمَرَامِ لَانْ هَذَا الْكَلَامُ سَوَاءٌ كَانَ مِنْ  
كَلَامِ ابِي هُرَيْرَةَ اَوْ مِنْ كَلَامِ الزُّهْرِيِّ اَوْ غَيْرِهِمَا يَدُلُّ قَطْعًا عَلَى الصَّحَابَةِ  
تَرْكُوا الْقِرَاءَةَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَا يُجْهَرُ فِيهِ  
وَهَذَا كَانَتْ لَلِاسْتِنَادِ بِهِ وَثَقَالَتُهُ اِنْ اِنْتَهَى بِالصَّحَابَةِ عَنِ الْقِرَاءَةِ  
لَعَلَّه كَانَ يَأْجُتْهُمْ وَفَهُمْ مِنْ سِوَا النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُمْ  
وَالْخَيْرِ عَيْنًا زَعَمَ قَرَاءَتُهُمْ تَرْكُ الْقِرَاءَةِ وَلَمْ يَرَوْا ابْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
اَطْلَعَهُ عَلَيْهِ فَحَسَنَهُ لَوْ نَحَاكُمُ عَنِ الْقِرَاءَةِ وَجَوَابُهُ اِنْ اَلصَّحَابَةُ  
اَعْلَمُوا بِمَا رَدَّ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ وَهُمْ مِنْ صُدُورِ شَجَائِسِهِ  
وَشُرَكَائِهِ مَا نَسَهُ وَفَهُمْ اقْوَى مِنْ فُهُمْنَا فَتَرْكُهُمُ الْقِرَاءَةَ خَلْفَهُ  
دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى اِنْ الْقِرَاءَةَ الَّتِي هِيَ مِنْ شَأْنِ الْمَنَازَعَةِ كَانَتْ مَكْرُوهَةً  
عِنْدَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ هَذَا مَرَادُهُ وَكَانَ قَدْ اَطْلَعُ مِنْ ذَلِكَ  
الْيَوْمَ عَلَى تَرْكِ الْمَنَازَعَةِ لَهَذَا هُمْ اِلَى قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ وَصَرَّحَ بِبُطْنِ الْجُمْلَةِ  
وَالْمَنَازَعَةِ وَاخْتِيَارَ الْفَاتِحَةَ وَمِنْ الْعُلُومِ اِنْ السَّيَكُوتُ فِي مَعْزُفِ  
الْبَيَانِ بَيَانٌ وَرَابِعُهَا وَهِيَ اقْوَاهَا اِنْ هَذَا الْحَدِيثُ اَقْبَلُ دَلِيلٌ عَلَى  
تَرْكِ الْقِرَاءَةِ فِي الْجُمْهُرِ وَلَا دَلَالَةَ لَعَلَّهَا فِي السَّرِّيَّةِ فَلَا يَلِيقُ التَّقْرِيبُ  
وَهَذَا سَجَلُهُ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ الْقَائِلُونَ بِالْفَرْقِ بَيْنَ السَّرِّيَّةِ وَالْجُمْهُرِ  
مِنْ اَدْلَةٍ مَذْهَبِهِمْ وَبِهِ صَرَّحَ جَمَاعَةٌ مِنْ غَيْرِهِمْ فَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ

٢٣

١٣٠

٢٣

ولا يستند كارتقاه هذا الحديث الذي من اجله جئ به هو ترك  
 القراءة مع الامام في كل صلوة يجهر فيها الامام بالقراءة فلا يجزئ ان  
 يقرأ معه اذ اجهر لا يرام القرآن ولا غيرها على ظاهر هذا الحديث و  
 عمومها انتهى وقال القاري في المرقاة عند تفسيره فانهى الناس عن  
 القراءة في ما جهر بالقراءة مفهوما لهم كانوا يفسرون بالقراءة فيما  
 كان يخفى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مذهب الكثر  
 وعليه الامام محمد بن ابي نعيم انتهى **واجيب عنه** بانه ورد في  
 بعض الروايات فانهى الناس عن القراءة بدون قيد الجهرية وهو  
 دال على انها لهم عن مطلق القراءة وفيه ضعف ظاهر لا يقر  
 ان الروايات تفسر بعضها بعضا فيحمل مطلق القراءة الوارد في  
 بعض الروايات على القراءة في الجهرية لكون الواقعة واحدة **فان**  
 ان يقال غرض المستدلين من الحنفية بهذا الحديث اثبات احد  
 جزئي مطلقهم والرد على من قال بالقراءة في الجهرية والسرية  
 بان هذا يناقض الفهم **وخامسها** ان المراد في هذه الرواية الامة  
 عن الجهر خلف الامام كما قال ابن مالك من قال بقراءة خلف  
 الامام في الجهرية حمله على ترك رفع الصوت خلفه انتهى وفيه  
 ما ذكره القاري انه خلاف ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم هل قرأ  
 مع احد منكم **وسادسها** انه محمول على ترك قراءة ما عدا  
 الفاتحة كما نقله الحانزي عن الحميدي انه قال انما قال في النبي  
 صلى الله عليه وسلم ما الى نازع القرآن فاحتمل ان يكون عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم ان لا يقرأ قرآنا خلفه سوى فاتحة الكتاب

١٢١

ما

ما

لانا وجدنا عمران بن حصين قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لو رجل قرأ  
 خلف بسجته اسمر ربك الاعلى هل قرأ احد منكم بسجته اسمر ربك فقال  
 رجل نعم فقال صدقت قد علمت ان بعضهم خالف فيها وقوله انا نزع  
 الخالجه فلا يحتمل ان يكون عن في حديثه بن اكيمة ان يقول ما لي انا نزع  
 القرآن يعني فاتحة الكتاب هو يقول لا صلوة الا بها انهم فيها خالفوا لفظا  
 سورة الروايات ورواية عمران واقعة على حدة فان واقعة هذه الروايات  
 كانت في الجهرية والواقعة المذكورة في رواية عمران كانت في السرية  
 كما سيأتي فيما يأتي فلا يمكن حل تلك الواقعة على هذه الواقعة فان  
 قلت نحن نجهله على قراءة ما عدا الفاتحة لحديث لا صلوة لمن يقرأ  
 بامر القرآن وغيره من الاحاديث دلالة على ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 اجاز قراءة الفاتحة من خلفه في الجهرية قلت الجهرية ما نحن فيه من  
 تلك الاحاديث لا يتعين لهذا الطريق وسأبصرها انه منسوخ بحديث  
 العلاد عن ابي السائب عن ابي هريرة الذي فيه قول ابي هريرة له اقرأ  
 بها في نفسك يا فارسي وقد مر ذكره في الفصل الاول من الباب الاول  
 ويؤيد حديث آخر مروي من طريق ابي هريرة دال على ان لا صلوة الا  
 بالفاتحة كما قال الحازمي في كتاب التماسيح والمنسوخ نقلا عن الحميدي  
 انه قال بعد ان حكم بان حديث ابن اكيمة ليس بثابت ولو كان هذا  
 ثابتا اريد به التهم عن قراءة الفاتحة خلف الامام دون غيرها لكان في  
 حديث العلاد عن ابيه ما يبين انه ناسخ هذا وحديث العلاد بن  
 عبد الرحمن انه سمع ابا السائب مولى هشام بن زهرة يقول سمعت  
 ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلوة

فقد علمت ان  
 الطريقين  
 يمكن ان يخل  
 تلك الروايات  
 على من قد  
 الوجود في  
 ١٢٢  
 في  
 ان يقال  
 حديث جابر  
 في قوله  
 الرتبة الثالثة  
 انما ياتي  
 ابي





في غير ان الذي قال عن ابن معين ليس حديثه بحجة وقال ابن ابي شيبة  
عن ابن معين ليس هذا كلام يزل الناس يتوهمون حديثه وقال ابو زرعة  
ليس بالقوي ما يثرون انهم وفيه نظر انا او لا فبان حديث الملاء  
المنذور في قصة الفتحة قد تلقاه الائمة واستدل به الحنفية و  
المالكية على ان البسمة ليست جزءا من الفتحة ورواه على الشافعية  
القائلين بالجبرية واجابوا عن خدش بعضهم في العلماء اسلامهم بما  
بسطته في رسالتهم احكام القنطرة في احكام البسمة الا ترى الى قول  
ابن عبد البر في الاستدكار عند شرح الحديث المنذور بهذا الحديث  
ابن ماجة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في سقط بسطة الله الرحمن الرحيم  
من فائقة الكتاب هو قاطع لموضع الخلاف انتهى فقال العيني في البداية  
شرح الهداية في بحث البسمة بعد ذكر هذا الحديث وذكر ابن العنبر  
الشافعية عليه بان حديثه ليس بحجة هذا جهل فوطي تعصب يتركوا  
الحديث الصحيح لكونه غير موافق لمن هبهم وقد رواه عن العلماء الائمة  
الاثبات كما لك وسفيان وابن جرير وعبد العزيز والوليد بن كثير و  
محمد بن اسحق وغيرهم وهو ثقة صدوق انتهى فاذ ثبت ان الحنفية والمالكية  
قد قبلوا هذا الحديث في بحث البسمة وجعلوه اوضح حجة في الخرافة  
فكيف يمكن منهم ابدان ضعفه وكون الملاء متكلم فيه في بحث الفتحة  
واقا اناسا قبان جماعة من نقاد الفرق وثقوا الملاء وبسطوا  
السنة في حقه بالثناء فان عبد الله بن احمد قال عن ابيه انه ثقة  
لم اسم احدا ذكره بسوء وقال ابو حاتم صاخر روى عنه الثقات وقال  
النسائي ليس به بأس وقال ابن عدي للملاء نسخر به عن الثقات

كانت فتوى ابن عبد الرحمن ووضيعة

وما روي بأسا وذكر ابن حبان في الثقات وقال ابن سعد قال محمد بن  
عمر صحيفة الصادق بالمدينة مشهورة وكان ثقة كثيرا الحديث وقال  
عثمان الدارمي سألت ابن معين عن الصادق وابنه كيف حديثهما فقال  
ليس بأسا قلت هو أحق إليك وسعيد القميري قال سعيدا وثق والصادق  
ضعيف يعني بالنسبة إليه وقال الترمذي هو ثقة عند أهل الحديث  
كذا ذكر ابن حجر في تهذيبه بالتحديث وثانيهم هسان أدهم النسيف  
هذا المقام لا يستقيم لأعلى مذهب الحنفية ولا على مذهب الجهاديين  
والشافعية وذلك لأن مذهب الجهاديين كما ذكر ابن الصراح والكلاب  
وغيرهم أن الجمهور بين المتعارضين مقدم على النسيف ولا يصح ادعاء قوة  
معهم أم كان الجمع ولا عبرة لجمهور الترخي بل بقدر الجمع الثاني فإن ظهر  
وجاهة بجمهور به بين المتعارضين يدخل به أعمال الدارسين وهو أولى  
من أهال أحد هما وإن ثبت تأخر أحد هما فإن لم يظهر جدير إلى النسيف  
أن وضع ما يدل عليه ولا يصح ما إلى الترجيح وهذا المذهب هو الذي  
يميل إلى صحته الظهور الدقيق ويحكم الفطرة السليمة بأنه التحقيق  
وقد وضحت كل ذلك في رسالتي المسماة بالأجوبة الفاضلة للأشياء  
المستقر الكفاءة ومن المعلوم أن الجمهور في ما نحن فيه بين قول أبي حمزة  
أقربها في نفسك يا فارسي وبين انتهى الناس عن القراءة خلت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في ما يجهل فيه يمكن بأن يقال لا انتها  
مقتصر على الجمهورية كما هو المفهوم من ظاهر التفسير والمحكمات القريبة  
في نفسه مقتصر على السرية أو كان يقال لا انتها لئلا كان بالجمهورية  
عند قراءة الأما هو لا مطلقا والأمر بالقراءة في نفسه في السرية

لا تقدم الجمهور على النسيف والعشرون في بيان ما لا يثبت

وفي الجهرية عند استنات الامام لا مطلقاً فمع امكان الجمع  
ثبوت يصار الى النسبة وانما الخفية فافهم وان حملوا بتقديم النسبة على  
الجمع وقالوا اذا تعارض له ليلان فان علم منهما المتأخر فهو ناسخ  
للمتقدم وان لم يعلم فالترجيح ان امكن والا فالجمع بقدر الامكان  
وان لم يمكن تساقطاً لكن قيدوه بعلم المتأخر والمتقدم على سبيل  
الظن والجزم لم يقولوا بالنسبة بخرج الاحتمال بلا استدلال  
وبوجه آخر اذا روي الصحيح حديثاً مفسراً لا يقبل التأويل و  
ترك العمل به بعد الرواية تعيين كون تركه للعلم بالنسبة قال يعمل  
بالحديث لقوته منسوخاً هذا عند الخفية وعند الشافعي لا عبوة  
لعمل الصحيح خلافاً لروى بل يوجب بالحديث وهذا هو مذهب  
المحدثين لئلا يمانع الحديث مفسراً وقد عمل راويه الصحيح  
بمخلاف ذلك علم انه كان عالماً بنسخه لانه لا يصح العمل بمخلاف  
القاطع من الصحيح بل مقطوع عدالة الابعاد علمه بالنسبة بمخلاف اذا  
عمل راوي خلافاً لروى قبل الرواية فانه لا يدل على النسبة وكذا اذا  
لم يعمل تأخير العمل ورواية الحديث وكبرهاته يحتمل ان ينظر النسخة  
ناسخاً فيترك العمل به قلنا هذا بعيد بل غير صحيح لان ناسخ المفسر يكون  
الامشترق لا احتمال للنسخة كذا في تحرير الاصول وشرحه وقد  
استند الخفية بهذا الاصل في كثير من المباحث كبحث رفع اليد  
وغسل الاناء سبجاً بولوغ الكل وغير ذلك وشرح معاني الآثار للطحاوي  
ملون امثال ذلك وان كان كل ذلك لا يخلو عن ايرادات جديدة  
وشبهات قوية اذا عرفت هذا فنقول في دعاء النسبة في ما نحن فيه

لا يستقيم على مذهب الشافعية ومن وافقه لان قول الصحابي  
وعمله ليس بمعتبر عندهم اذا كان خلاف الرواية بل يجب الاخذ بالقول  
فما افاض ابو هريرة رضي الله عنه بالقراءة في نفسه مع روايته ترك القراءة خلف  
النبي صلى الله عليه وعلى آله لا يعتبر بقراءة بل بما رواه واما الخفية  
فعندهم وان كان عمل الصحابي الراوي وفتواه على خلاف روايته من  
امارات السنخ لكنهم قيدوا بما اذا علم تاخرفوا عن روايته بيقين  
وبكونه خلاف المروي خلافاً بيقين وفي ما نحن فيه كراهة في حيز الاشكال  
فان ثبت تاخرفوا وكونه خلاف مروي بيقيناً صرح ذلك والا فلا يكون  
خلافه بحيث لا يمكن الجمع بينه وبينه ممنوع لما مر من وجه الجمع  
**الحديث الثالث** حديث الخناجعة وهو مخرج في ثوب  
مستعدة بطرق متعددة فاخرجها ابو داود في سننه من طريق شعبة  
عن قتادة عن زرارة عن عمران بن حصين رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم  
صلوا الظهر فجاءه رجل فقرأ خلفه يسبح اسم ربك الاعلى فلما فرغ قال ايكم قرأ  
قالوا رجل قال قد عرفت ان بعضكم خالفنيها قال ابو داود وقال ابو داود  
في حديثه قال شعبة فقلت لقتادة اليس قول سعيد انصبت  
قال لا اذا جهز به وقال ابن كثير في حديثه قال شعبة فقلت لقتادة  
كانه كرهه قال لو كرهه لهرم عنه واخرجه ايضا من طريق سعيد  
عن قتادة عن زرارة عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم  
صلوا الظهر فلما انقضى قال ايكم قرأ يسبح اسم ربك الاعلى فقلت  
رجلنا فقال قد علمت ان بعضكم خالفنيها واخرجه مسلم في صحيحه  
**الحديث الرابع** ما اخرج الطحاوي عن ابن مسعود قال

الحديث الثالث حديث الخناجعة

١٢٤

الحديث الرابع حديث الخناجعة

كانوا يقرءون خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا خلطوا  
على القرآن ويرد على الاستدلال بما يعض ما ورد على الاستدلال  
بالحديث الثابت ذكره وقد يورج عليه بانه قال ابن عبد البر  
في الاستدكار بعد ذكر حديث ابن مسعود هذا لا حاجة فيه وانما  
معناه في الجهر لا في الخلط لا يقع في صلوة السريين ذلك حديث  
ما لا نازع القرآن وهذا في الجهر على ما قد مناه انتهى وقال بعد ذكر  
حديث عمران هذا الحديث رواه شعبة وجماعة عن قتادة عن  
زائدة بن اوفى عن عمران وقوله خالفنيها يعني نازعنيها وهذا مثل قول  
في حديث ثابتي هريفة ما لا نازع القرآن انتهى لان يقال غرض  
المستدلين بهذين الحديثين وامثالهما اثبات ترك القراءة في  
الجهرية وترك الجهر فيها وفي السرية على ما مر نظيرة وقال ليس ارد  
ايضا بان هذين الخبرين لا يثبت منهما النهي عن القراءة ولا تركها وانما  
اخبر النبي عليه الصلوة والسلام بالخاتجة والخاتمة ولو كرهها لنهاه  
عنها وجوابه ان النهي وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مفهوما من قوله  
فان من المعلوم ان الخاتجة والخاتمة في القرآن منعه عن ذلك والنهي  
صلى الله عليه وسلم عن جهر القراءة معكما وغير في السنن وغيرها فيكون  
ما يورد في اليها وهو القراءة في الجهر والجهر بالقراءة ممنوع عنه ايضا  
فليس غرض النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك الخبر الا هذا لا يجوز الخبر  
فان قلت الخاتجة ونحوها انما يتحقق عند جهر المقتدى بالقراءة واما  
عند الاسرار بالقراءة فلا فلا يثبت منه الا النهي عن الجهر خلف الامام  
لا عن مطلق القراءة خلف الامام ولذا قال النووي في شرح صحيح مسلم





قنادة منهم شعبة وسعيد وغيرهما فلا يذكروا فيه النهي وحججهم لا  
 يحتج به انتهى وقال البيهقي في كتاب المعرفة قد روى مسلم في صحيحه  
 من حديث شعبة عن قتادة عن زائدة عن أنس بن مالك عليه الصلوة و  
 السلام صلى بآصم بن أبي الظاهر فقال لا يكفر أبليس باسم ربك إلا على فقال  
 رجل يا نبي الله فقال قد عرفت رجلا أخطأ بحديثها قال شعبة فقلت  
 لقنادة كانه كرهه فقال لو كرهه لنهى عنه ففهم سؤال شعبة وجواب قتادة  
 في هذه الرواية الصحيح يتلوه من قلب الحديث وزاد فيه ففهم عن  
 القراءة خلف الإمام انتهى كذا ذكره الزيلعي في تحريج أحاديث الهداية  
 ولو مسلم ثبت هذه الزيادة فنقول هذه الرواية وكذا الحديث  
 الثالث يمكن أن يجعل على قراءة السورة خلف الإمام كما يشهد به موطنهما  
 لا على قراءة السورة والفا تحته كليهما علما أنه لو سلم خلاف القراءة  
 المنع عنها في هذين الحديثين فلا يخفى أنه واقعة مأكلة وقد تقرر في  
 موضعه أنه لا عموم لها الحديث السادس ما أخرجه الطحاوي  
 عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال تقرؤون في صلاتكم خلف  
 الإمام والامام يقرأ فاستوتوا فقالوا آتانا فقالوا لا نقبل فقال لا تفعلوا  
 وفيه على ما ذكره ابن حجر العسقلاني والزيلعي في تحريج أحاديث الهداية  
 وغيرهما أنه أخرجه ابن حبان عن أنس مثله وزاد في آخره وليقرأ أحداكم  
 بفاتحة الكتاب في نفسه ومن العلوم أن الروايات بعضها لا يفسر فيها  
 فدل ذلك على أن في رواية الطحاوي اختصاصا علما أنه لو ثبت ما نقل  
 النبي يجعل ذلك على قراءة المقتدى مع قراءة الإمام كما يشهد به  
 شوق الكافر فلا يدل على تمام المرام الحديث السابع

ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ خلف الامام...

ما روى عن انس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ خلف الامام  
 صلى الله عليه وآله في صلاة جهرية باطل فقد اخرج ابن مسعود في الضعفاء  
 واؤتم به ما من ابن احمد بن محمد بن ابي نعيم في الكفاية ذكره الحافظ ابن حجر  
 في الدراية في تخرجه احاديث الهداية الحديث الثامن ما اخرج  
 الطبراني في طريقه بن سلام عن مالك عن وهب بن كيسان عن جابر  
 ابن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى ركعة فليقرأ  
 فيها بآم القرآن فلم يصل الا وراء الامام وقبيل الله قد اخرج ابن مسعود  
 عن مالك والترمذي موقوفا على جابر لا موقوفا وقد قال الدارقطني ان  
 يحيى بن سلام ضعيف والصبواب وقفه ذكره الزيلعي وقال ابن عساکر  
 في الاستدكار هو صادر حديث لا يصح الامور موقوفا على جابر عن ابي لموطا

ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ خلف الامام...

ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ خلف الامام...

ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ خلف الامام...

ابن علي بن سعيد  
الاعمال احمد  
الحسين في زمان  
وفي الكشف كلام ابن الجوزي  
لهذا الكلام  
بكتابه وادامه  
لا ينبغي ان يفتني  
ابن علي بن سليمان  
ابن حبان احمد  
فلا خلاف قال  
واختلف الامم  
وسئل قال من  
عبد الله عليه

الحديث التاسع مذكرو صاحب النهاية شرح الهداية  
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قرأ خلف الإمام ففني فيه بغيره  
أنه لا اثر له في كتب الحديث الثقات ولا طريق لرفعه عند الثبات  
ولا عبرة بذكر صاحب النهاية وغيره من شراح الهداية لأنهم ليسوا  
من الحديثين ثم قال على القارى في تذكرة الموضوعات حديث من  
قضى صلوة من الفرائض في آخر جمعة من شهر رمضان كان ذلك  
جائز لكل صلوة فائتة في عمره الى سبعين سنة باطل قطعاً لأنه منقوض  
للاجماع على ان شيئاً من العبادات لا يقوم مقام فائتة سنوات ثم لا عبرة  
بنقل صاحب النهاية ولا ببقية شراح الهداية فائتة ليسوا من الحديثين  
ولا اسندوا الحديث الى أحد من الخرجين انتهى الحديث العاشر  
ماروى عن زيد بن ثابت قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ خلف  
الإمام فلا صلوة له وهذا وامثاله مستند من تفوه بفساد الصلوة  
بقراءة شئ خلف الإمام وفيه مذكرو ابن حجر في الدراية انه اخبره  
ابن حبان في الضعفاء وابن الجوزى من طريقه واتهم به احمد بن علي  
ابن سليمان الحديث الحادي عشر مذكرو عبد الوهاب

الحديث الثاني وهو  
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
أنه قال: «من أحب الله وأهل بيته  
أحب الله وأهل بيته»

[illegible]

الدمشقي في خلافة الإمام أبي القاسم  
 محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن  
 الحسين بن علي بن أبي طالب  
 رضي الله عنه

الغالبين في الدنيا





ابن عباس فأنشده الدارقطني في كتابه عن عبد العزيز المدني عن عطاء  
 ابن عبد الله بن عتبة عنه مرفوعاً أنك فيك قراءة الإمام خافت أو جهل  
 وأما حديث أبي هريرة فمراه الدارقطني أيضاً في سننه عن محمد بن  
 عباد الرازي عن اسمعيل بن إبراهيم التيمي عن سهيل بن أبي صالح عن أبي  
 عنه مرفوعاً أن النبي صلى الله عليه وآله حدث أن سعيدياً فأنشده  
 ابن عدي في الكتاب عن اسمعيل بن عمرو بن زهير عن الحسن بن صالح  
 عن أبي هارون العبدى عنه مرفوعاً من كان له إمام فقرأه الإمام  
 له قراءة وأخرجه الطبراني في معجمه الأوسط عن محمد بن عامر الدمشقي  
 عن أبيه عن جده عن النضر بن عبد الله عن الحسن بن صالح عن  
 العبدى به سنداً مستغنياً وأما حديث ابن عمر فأنشده الدارقطني  
 عن محمد بن الفضل بن عطية عن أبيه عن سالم بن عبد الله بن عمر عن  
 أبيه مرفوعاً من كان له إمام فقرأه له قراءة ثم أخرجه عن خارجة  
 عن أيوب عن نافع عن ابن عمر به مرفوعاً وأما حديث جابر فأنشده  
 فأنشده الطحاوي عن أحمد بن عبد الرحمن ناعم عبد الله بن وهب  
 أن النبي صلى الله عليه وآله حدث عن أبي يوسف يعقوب عن أبي حنيفة النعمان عن  
 ابن أبي عايشة عن عبد الله بن شداد عن جابر مرفوعاً من كان له إمام  
 فقرأه الإمام له قراءة وعن أبي بكر نا أبو أحمد ناسفياً في الثوري عن  
 موسى بن أبي عايشة عن عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه وآله  
 في يوم يأتى كسراً وكراً وعن أبي بكر نا أبو أحمد نا أسرايل عن موسى بن أبي  
 عن عبد الله بن شداد عن رجل من أهل البصرة عن النبي صلى الله عليه وآله  
 في يوم يأتى كسراً وكراً نا أسحق بن منصور نا الحسن بن صالح عن جابر

وليس عن أبي الزبير عن جابر بن فروة مثله ومثني ابن أبي داود وهذا قال  
 ناسخ بن عبد الله بن يونس نا الحسن بن صالح عن جابر بن جعفر عن  
 أبي الزبير عن جابر بن فروة مثله واخرجه ابن ماجه في سننه عن علي بن محمد  
 نا عبد الله بن موسى عن الحسن بن صالح عن جابر بن أبي الزبير عن جابر  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فان قرا له  
 له قراءة واخرجه محمد في الموطا عن أبي حنيفة نا ابو الحسن وزيد بن ابي  
 عن عبد الله بن شاذان بن الهادي عن جابر نا النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 من صلى خلفه الامام فان قرا له الامام له قراءة واخرجه ابن ماجه عن الشيخ  
 ابي علي نا محمد بن محمد بن ابراهيم نا سهل بن عباس الترمذي نا ابيه  
 طرية عن ايوب عن ابي الزبير عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم من صلى خلفه الامام فان قرا له الامام له قراءة واخرجه  
 الدارقطني والبيهقي عن أبي حنيفة نا اسناد المذخر وروى الحسن بن عمار  
 عن جابر مثله واخرجه الدارقطني وابن عدي عن الحسن بن صالح عن  
 ليس بن ابي سليل وجابر عن ابي الزبير مثل رواية الطحاوي واخرجه ابن  
 عن أبي حنيفة نا اسناد المتقدم نا النبي صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم  
 يقرأ فجعل جعل من الصلاة ينجاه عن القراءة في الصلاة فقلت انما  
 عن القراءة خلف النبي صلى الله عليه وسلم فتنازعنا عليه فقال من صلى خلف  
 امام فاقرا له الامام له قراءة واخرجه الدارقطني غرائب مالك من طريق  
 مالك عن وهب بن كيسان عن جابر بن فروة ناخي وفي مسند أبي حنيفة  
 الخلف قال ابو حنيفة عن موسى بن ابي عيشة عن عبد الله بن شاذان  
 عن جابر نا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان له امام فقرأ له

له قراءة قوي رواية ان رجلاً قرا خلف النبي صلى الله عليه وسلم في  
الظهر والعصر وما ليس رجل فنهاه فلما انصرف قال اتخاف ان اقرا  
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فتناكر ذلك حتى سمع النبي صلى  
الله عليه وسلم فقال من صلى خلف الامام فان قراءته الامام له قراءة وفي  
رواية قال قرا رجل خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهاه انتهى وقال  
علي القاري في شرحه تحت الرواية الاولى الحديث بعينه رواه احمد  
ابن ماجة وابن منيع وعبد بن حميد عن جابر بن عبد الله **واورد من المصنف**  
**بوجوه الاول** ان الحديث بجميع طرقه مما لا يحتج به كما قال الحافظ  
ابن حجر في تلخيص الحبير في تخريج احاديث الشرح الكبير حديث من  
كان له امام فقرأ له الامام له قراءة مشهورة من حديث جابر وطرق  
عن جماعة من الصحابة كلها معلولة انتهى **وجوابه** ان الشافعي  
قوله كلها راجع الى الطرق الى جماعة من الصحابة غير جابر فلا يفيد  
معلولية طرق جابر وكفى للاستدلال صحة طريق واحد ايضاً  
والطرق المعلولة تعطيه قوة الثاني ان جماعة من النقاد قد اعلموا  
الطرق المذكورة وجعلوها غير مستبصرة فاعلم ان ابن حبان بعد  
روايته عن انس بن مالك وقال انه يخطا له اثنتان ولا يعجبني الرواية  
عنه فليمتنا الاحتجاج به روى عنه الجاهيل والضعفاء انتهى واعل  
الدارقطني بعد روايته عن ابن عباس بانه موقوف عليه لا مرفوع  
وقال عاصم بن عبد العزيز ليس بالقوي ورفعه وهم انتهى وقال ايضاً  
قال ابو موسى قلت لاهم في حديث ابن عباس هذا فقال منكرا انتهى  
واعل الدارقطني حديث ابى هريرة عن الرزي وقال تفرد به محمد بن

الرازي وهو ضعيف انتهى في أصل حديث ابن عمر بن الخطاب بن الفضل  
متروك وقال بعد إخراجهم من طريق خراجة رفعه وهم ثم أخرج عن أحمد  
نا اسمعيل بن علي بن علف عن نافع عن ابن عمر موقوفا عليه تكفيك وتراة  
الأمم وقال الوقت هو الصواب وأعل ابن عدي حديث ابن سميد  
بان اسمعيل بن عمر لا يتابع عليه وهو ضعيف وأخرج ابن عدي  
حديث جابر بن طريق الحسن بن صالح عن جابر الليثي كإرواء الحديث  
وقال ان الحسن قد قرن جابرا بالليث والليث ضعفه أحمد والنسائي  
وابن معين ولكنه مع ضعفه يكتب حديثه فان الثقات تدروا عنه  
كشعبة والثوري وغيرهما انتهى وأخرج الطبراني في الأوسط من طريق  
سهل بن عباس عن اسمعيل بن علي كرواية موطأ محمد قال لم يرو  
أحد عن ابن علي مرفوعا إلا سهل ورواه غيره موقوفا انتهى في آخره  
الدارقطني وأعله بسهل وقال أنه متروك ليس بشيء وأعل الدارقطني  
حديث جابر وقال هذا الحديث لم يسنده عن جابر غير ابن حنيفة وابن  
وهما ضعيفان وقد رواه الثوري وأبو الأحوص وشعبة وإسرائيل  
وشريك وأبو خالد وابن عيينة وجرير بن عبد الحميد وغيرهم عن موسى  
ابن أبي شاذل مرسلا وهو الصواب انتهى فقال البيهقي في كتاب المصنف  
قد روى السفيانان هذا الحديث وأبو عوانة وشعبة وجماعة من  
الحفاظ عن موسى بن أبي عائشة فلم يسنده إلى جابر ورواه عبد الله  
ابن المبارك أيضا مرسلا وقد رواه جابر الجعفي وهو متروك وليث بن  
أبي سليم وهو ضعيف وأما ما يتابعهما عليه إلا من هو أضعف منهما  
وأخرجنا أبو عبد الله الحافظ قال سمعت سلمة بن محمد النفقي

يقول سئل أبا موسى الرازي الحافظ من حديث من كان له إمام  
 فقرأ له إمامه قراءة فقال لم يصح فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 شيء وإنما اعتقد سنا أخذنا على الروايات عن علي وابن مسعود وغيرهما  
 من الصحابة قال أبو عبد الله اعجبني هذا لما سمعته قال أبا موسى  
 احفظ من رأيتنا من أصحاب الرازي على دبر الأرض انتهى وأخرجه  
 محمد في الموطأ عن أسراء بن جندب عن موسى بن أبي عايشة عن عبد الله  
 ابن شاذان بن الهادي قال أقر رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصر  
 فقرأ رجل خلفه فغضب الذي يليه فليكن صلى قال لم غنم تني  
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمك فقرأت أن تقرأ  
 خلف فسمعه النبي صلى الله عليه وسلم فقال من كان له إمام فأن  
 قراءته له قراءة وأخرجه في كتاب الآثار عن أبي حنيفة نا أبو الحسن  
 ابن أبي عايشة عن عبد الله بن شداد عن جابر قال صلى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ورجل يصلي خلفه الحديث فخرج رواية ابن عبد  
 وأخرجه الدارقطني من هذا الطريق وقال زاد فيه أبو حنيفة عن  
 ابن عبد الله وقدر وإله جبريل والسفيا نان وأبو الأحوص وشعبة  
 وزائدة وزهير وأبو عوانة وابن أبي ليلى وقيس وشريك وغيرهم  
 فارس وسائر رواة الحسن بن عمارة كإرواه أبو حنيفة وهو ضعيف  
 انقروا الجواب عنه أن هذه العلل التي ذكروها بعضها غير صحيحة  
 وبعضها صحيحة غير مضمرة كما علمت من حديث انس وابن هريرة  
 وابن عباس فغير مضمرة لأن الخصم قد يتقوى بالصحيح ويقوى  
 بعضا كما قال العيني في المنهاية وإرواه عن حديث أبي سعيد التي





ليث بن أبي سليم الثوري أحد العلماء فيه ضعف يسير من سوء حفظه  
وكان ذا صلوة وصيام وعلم كثير انتهى وفي كتاب الترغيب والترهيب  
للنذري ليث بن أبي سليم فيه خلاف وقد حدث الثوري عنه ضعفه  
يحيى والنسائي وقال ابن حبان اختلط في آخر عمره وقال الدارقطني كان  
صاحب سنة إنما أنكر وأعليه الجهم بين عطاء وطاوس ومجاهد حسب  
وثقه ابن معين في رواية انتهى به تعلم قوة طريق الطحاوي عن الميثاق  
عن أبي يوسف لقاضي يعقوب بن إبراهيم عن أبي حنيفة فإنه لا شك  
في ثوبان أبي حنيفة وما فوقه ثقة وكذلك أبو يوسف فقد ذكره السهلي  
في كتاب الأنساب لم يختلف أحد بن حنبل وابن معين وعلي بن المدني  
في ثوبان ثقة في النقل ولم يتقدمه أحد في زمانه انتهى ما علمه طريق  
سهول بن عباس عن السهيلي بن علي يعني ضعف سهل فنهى عن كثرة  
الطرق القوية وأما ما علمه جابر الجعفي وهو جابر بن يزيد بن الحارث  
ابو يزيد الثوري الجعفي الواقع في رواية ابن ماجه وغيره فجوابه ان ضعفه  
ينحصر بطريق غيره مسمونه انه ليس مجتمعا على تركه فقد وثقه سفيان  
ووكيع وان ضعفه ابو حنيفة والنسائي وعبد الرحمن بن مهدي  
وابوداود كما بسطه الذهبي في ميزان الاعتدال وفي كتاب  
الترغيب والترهيب للنذري جابر بن يزيد الجعفي عالم الشيعة تركه يحيى  
ابن القطان وقال النسائي وغيره متروك وثقه شعبة وسفيان  
الثوري وقال وكيع ما شئنا من شيء فلا تشكوا ان جابر الجعفي ثقة  
انتهى فمن اراد البسط في اقوال العلماء في وثوقه وتضعفه فليرجع  
الى تهذيب التهذيب ما علمه جابر بن حنيفة وعلمه كوز السهلي



[illegible]

ابن معين عن ابى حنيفة فقال ثقة ما سمعت احدا ضعفه وهذا  
شعبة ابن الحجاج يكتب اليه ان يحدث وقال ايضا كان ابو حنيفة  
ثقة من اهل الصدوق اشتهر بالادب وكان ما موافقا لدين الله  
صدوقا في الحديث اثنى عليه جماعة من الائمة الكبار مثل عبد الله  
ابن المبارك وسفيان بن عيينة والاعمش وسفيان الثوري  
وعبد الرزاق ومحمد بن زيد ووكيع وكان يفتى برأيه والائمة  
الثلاثة ماله الشافعي واحمد والآخرون فقد ظهر لنا من هذا  
تكمال الدارقطني عليه ولخصه الفاسد فمن اين له تضعيف  
ابى حنيفة وهو مستحق التضعيف وقد روى في مسند الاحاديث  
مقبولة معاملة ومنكرة وغريبة ومن ضوعة وحديث ابى حنيفة  
حديث صحيح اما ابو حنيفة فابو حنيفة وابو الحسن موسى بن  
ابى عايشة اللؤلؤ من الاشياء ومن رجال الصيحين وعبد الله

انما انزلنا القرآن على محمد بن عبد الله  
 صلى الله عليه وسلم ليعلموا ان الله  
 عز وجل قد ارسلنا رسلنا بالبينات  
 والقرآن من قبله لعلهم يرجعون  
 انما انزلنا القرآن على محمد بن عبد الله  
 صلى الله عليه وسلم ليعلموا ان الله  
 عز وجل قد ارسلنا رسلنا بالبينات  
 والقرآن من قبله لعلهم يرجعون

[illegible][illegible][illegible]

ابن شاذان من كبار الشاميين وثقا نهم فان قلت هذا الحديث زاد فيه ابو حنيفة جابرا قلت الزيادة من الثقة مقبولة ولئن سلمنا فالمراسيل عندنا حجة انتهى **وقال** ابن الهمام في فتح القدير بعد ذكر الحديث الذي نحن بصدده لا قدر روى من طرق عديدة مرفوعة عن جابر بن عبد الله وقد ضعف واعتزل المضعفون لرفعه مثل الدارقطني والبيهقي وابن عدي انه مرسل لان الحفاظ كالمسفيانين وابي الاحوص وشعبة واسرايل وشريك وابي خالدا اذ لا يروون جابرا وعبد الحميد وزائدة وزهير ورواه عن موسى بن ابي عايشة عن عبد الله بن شاذان عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى خلف ما لم يسمع من قراءة الامام له قراءة وقوله حان الحفاظ الذين عدوهم لم يسمعوا غير صحيح قال احمد بن منيع في مسنده انا اسحق الا زرق ناسيا وشريك عن موسى بن ابي عايشة عن عبد الله بن شاذان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقراءة الامام له قراءة قال وجدنا جري عن موسى بن ابي عايشة عن عبد الله بن شاذان عن النبي عليه السلام فذكره ولم يذكره جابرا ورواه عبد الحميد نا ابو نعيم نا الحسن بن صالح عن ابي الزبير عن جابر فذكره واستاد حديث جابر الاول صحيح على شرط الشيخين والثاني على شرط مسلم فهو كالمسفيان وشريك وجزيروا ابو الزبير فغوه بالطرق الصحيحة فبطل عداهم من لم يرفعه ولو تفرد الثقة وجب قبوله لان الرفع زيادة وزيادة الثقة مقبولة فكيف ولم يتفرد والثقة قد يسند الحديث وثبت



أخرى وأخرجه ابن عدي عن أبي حنيفة في ترجمته وذكر فيها قصة  
 قبحا أخرجه أبو عبد الله الحاكم قال قال أبو محمد بن بكر بن محمد بن حمد  
 الصيرفي قال عبد الصمد الفضل بن علي بن أبي راهيم عن أبي حنيفة  
 عن موسى بن أبي عايشة عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن جابر  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى ورجل خلفه يقرأ فجعل رجل من  
 الأصحاب يهاكه عن القراءة في الصلوة فلما انصرف قال انتهى ساني  
 عن القراءة خلف النبي صلى الله عليه وسلم فتنأزعا حتى ذكروا  
 ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال من صلى خلف أمان فان قراءة  
 الأمان له قراءة وفي رواية لأبي حنيفة أن ذلك كان في الظهور  
 العصر وهذا يفيد أن أصل الحديث هذا غير أن جابرا ومعه  
 الحكم فقط تارة والمجموع تارة وتضمن رد القراءة خلف الأمان لأنه  
 خرج تأييدا للنهي لك الصحابي عنها مطلقا وفي السرية خصوصا  
 لا بأحاجة فعلها وتركها فيعارض ما في بعض روايات حديث  
 ما لي أنا زعم القرآن أنه قال أن كان لا يبدأ بالفاتحة وكذا ما رواه  
 أبو داود والترمذي عن عبادة بن الصامت قال كنا خلف  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الفجر فقرأت عليه  
 القراءة فلما فرغ قال لعلمكم تقرؤن خلفنا ما كنتم قلنا نعم قال  
 لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب فإنه لا صلوة لمن لم يقرأ بها ولا يقدم  
 لتقديم المنع على الإطلاق عندنا لما روى ولقوة السند فان حديث  
 المنع أصح فيل رد المتعصبين وتضعيف لمثل أبي حنيفة مع  
 تضيقه في الرواية إلى النهاية حتى أنه شرط التذكرة لجواز الرواية

طراز احمد  
دکتر لالہ محمد علی  
غلام حسین شاہ  
میرزا رفیع الدین  
ابو جعفر جانا  
عمر رضا اسلمی  
بکر علی خان  
اسلمی زید علی  
صاحب داد علی  
سن احمد علی  
تاج علی  
نور محمد  
محمد حسن علی  
علی احمد علی

[illegible][illegible]

١٢٤  
 على التمسح من  
 اوقات الصلوات  
 الستة وازمنة  
 حكمه بالاجابة  
 فكلما دخل في  
 الصلاة على المذبح  
 المظلمة لا يبعد  
 الا عن المظلمة  
 الباقية فمنا  
 هو اما اخص  
 راجع

[illegible]

فيلسوف من المقلدين



لا بأس به وكان شعبة حسن الوجه فيه وقال يحيى بن معين  
 أصحنا يتفرون في أبي حنيفة وأصحابه فقبل له إذا كان يكذب  
 فقال ابن من ذلك انتهى وإن شئت زيادة التفصيل في مناقبه  
 والإطلاع على مدارجها فارجع إلى رسالتى مقدمة الهداية وغيرها  
**والحاصل** أن طرق الحديث الذى نحن فيه بعضها صحيحة  
 أو حسنة وبعضها ضعيفة يتجبرضعفها ببعضها من الطرق الكثيرة  
 فالقول بأنه حديث غير ثابت وغير محتمل به ونحو ذلك غير معتاد  
**الثالث** أن الحديث بعد صحة طرقه لا يدل لأعلى نية قراءة  
 الإمام عن قراءة المقتدى وهذا لا يدل على منع المقتدى والمند  
 وهذا واجب عنه بوجهين **أحدهما** ما ذكره الفاضل  
 الهداى الجوفورى فى حواشى الهداية وغيره أن اثبات الولاية  
 للإمام عن المقتدى يوجب حمله عليها لأن ثبوت الولاية على الغير  
 دليل على عجزه عنه والمقتدى غير عاجز عن القراءة حسنا  
 فيجعل عاجزا حدثا انتهى **وثانيهما** ما ذكره ابن الهيثم من  
 أن القراءة ثابتة من المقتدى شرعا فإن قراءة الإمام قراءة له  
 فلو قرأ كان له قرأتان فى صلوة واحدة وهو غير مشرعه انتهى  
**وفيها ما فيها أمثالي** الأول فهو أن الحديث لا يدل لأعلى  
 أن قراءة الإمام كافية للمأموم وإنها تنوب عنه وأما إثبات  
 أن الولاية للإمام وإن المأموم محجور عنه لا يثبت منه ولا يدل  
 عليه دليل غير القول به قول محمد رأى لأعبدة له **واما** فى  
 الثانى فلا أن قراءة الإمام ليست بقراءة المأموم حقيقة لأعرا





كحديث عبادة وغيره مما سيق ذكره وجوابه على ما ذكره  
ابن الهمام مما نقله ان هذا الحديث يقدم عليه بالقوة سنداً  
وضعت سندها ولتقدم المنع عند التعارض كما تقر في الاصل  
في بحث التعارض وفيه نظرفان ضعف سند تلك الاحاديث  
منوع كضعف هذا الحديث والمنع لا يستفاد اصلاً من هذا  
الحديث بل لا يدل الا على الكفاية لا على السانحة السابعة  
يمثل حمل هذا الحديث على قراءة ما عدا الفاتحة بقرينة تلك  
الاحاديث وجوابه انه ياباه ظاهراً طلاق هذا الحديث  
وقد يقال ان مورد هذا الحديث هو قراءة رجل خلف النبي  
صلى الله عليه وسلم سجدة اسم ربك في الظهور العصر كما مر من طبق  
عن جابر فهو شاهد لكونه وارداً في ما عدا الفاتحة الا ان يقال  
المصدر المضاف يفيد العموم والعبرة له باللفظ لا بخصوص السبب  
وقد يقال ان هذا الحديث ليس بنص على ترك قراءة الفاتحة  
بل يحتملها ويحتمل قراءة ما عداها وتلك الروايات تدل على وجوب  
قراءة الفاتحة ولا يستحسن انها نصاً فينبغي تقديمها عليه قطعاً  
فان قلت قد روى الحديث الذي نحن فيه جابر وقد حملوه  
على مطلق القراءة واستثنى المأموم من قراءة الفاتحة كما مر  
برواية الترمذي وغيره قلت نعم قد حمله جابر على ذلك  
واستثنى المأموم من الاصلوة الا بقراءة الفاتحة لكنه فيه  
لم يذكره مرفوعاً وحديث عبادة في عدم استثناء المأموم وقع  
مرفوعاً مرفوعاً وقد يقال ان هذا الحديث لعمومه يدل على ثبوت

٢٥

١٥٠

قراءة الامام فأتحة كان او غيرها وحديث عبادته وغيره خاص  
 في باب لفاتحة واذا انقضى العشاء والنحو يخص العام بالخاص  
 شجاع عنه بان هذا يستقيم عند القائل بتكون العام ظنيا واما  
 عند القائلين بقطعية فتثبت حكم التعارض في قدر ما تناوذه  
 كما هو مبسوط في غنى الاصول الشافعية من انه يثبت من هذا الحديث  
 على القراءة في الجهرية او الجهر بالقراءة ويجوز ان يبطئه  
 ما ورد في بعض طرقه ان ذلك كان في السرية في السرية بالقراءة  
 التامة ان ابن عمرو جابرا وابهرية الذين روى هذا الحديث  
 من طرقهم قد افتوا وعملوا بخلافه وجوزوا القراءة مطلقا وفي  
 السرية كما ذكرنا ثم الراوى اذا خالف مرويه دل ذلك على  
 نسخ وجوابه ان ابن عمر جابرا ثبتت عنهما الاجازة ثبتت عنهما الكفاية  
 كما مر ايضا فيكون ذلك مؤيدا لراوية مما هم ان خلاف الراوى  
 انما يدل على النسخ اذا كان خلافا ليقين ويثبت بعد روايته  
 باليقين واشتات ان اجازتهم القراءة كانت بعد الرواية في حين  
 المنع على ان الشافعية عنهم الاجازة لا على سبيل الوجوب لركنية  
 فلا ينافي ما ثبت بالحديث من الكفاية وهذا القدر يكفي الرد على  
 القائلين بالوجوب لركنية وان لم يوافق مسلك جماعة من الحنفية  
 العاشرة قد تقرر في اصول الحنفية ان الخبر اذا تراكب الصحابة  
 الاحتجاج به عند اختلافهم في مسألة يصلح الخبر وليا لاحد  
 الطرفين فيها يرد الخبر لانه لو كان صحيحا لاحتج به واحد من  
 الصحابة ولم يحتج به واحد منهم علم انه ليس بقابل للحجية

٩١

٢١

١٥١

١٤١

كذا في تحرير الأصول وشروجه ومن المعلوم أن مسألة القراءة  
 خلف الأمام مما اختلف فيها الصحابة واختار أحد من المائتين  
 والتاريخين بهذا الخبر يدل ذلك على أنه ليس بمعتبر ولا يليق للحجة  
 وجوابه أن الحنفية قد اختلفوا فيه على أقوال ثلاثة أحدها  
 الرد مطلقاً وثانيها القبول مطلقاً وثالثها وهو مختار صاحب الترجمة  
 أنه إذا كان الخبر ظاهرًا للمختفين ولم يتوجها لغيرهم كان ذلك دالاً  
 على النقصان وإن لم يكن ظاهرًا يقبل من غير نقصان فإن اختير  
 القول الثاني فلا يراد أن اختير الثالث فكان ذلك لعدم ثبوت أن  
 هذا الخبر كان ظاهرًا فيما بين المختلفين وأنه وصل إلى المجوزين وأن  
 اختير الأول فكان ذلك لأن احتياج المائتين بهذا الخبر ثابت بما دل  
 عليه الآثار المنقولة عنهم وفيه نظر بعد على المذهب الأول  
 إذ لم يرد عن أحد من الصحابة المائتين الاحتجاج به على فتوأم  
 وإن ثبت منهم ما يوافق الأحادي عشر أن الحنفية قد احتجوا  
 بأن خبر الأحاد فيما يعم به البلوى أي يحتاج إلى حجة  
 متأكدة مع كثرة تكرره ليس بقبول بل هو أمر مردود أو منسوخ أو  
 مأول وفعوا عليه عدم قبول خبر نقض الموضوع بمس الذكر وعدم  
 قبول خبر دفع البدن وخبر الجهر بالبسملة وغير ذلك على ما هو  
 مبسوط في كتبهم الأصولية وإن كان الأصل والفروع كلها مأخوذة  
 عن إیرادات مستحكمة وخدشات واضحة ومن المعلوم أن  
 القراءة خلف الأمام وتركها ما يعم به البلوى وتشتد إليها الحاجة  
 فكيف يقبل فيه خبر الأحاد للحجة وجوابه أن صاحب التحرير







السننات ولا على وجوبه في السر وكذا الآية القرآنية <sup>أي قوله تعالى فاستمعوا له يا أئمة</sup> وحديث الثاني والثالث والرابع وأشباه وجوب السنن مطلقا من هذه الأحاديث وكذا من الآية وإن قال به جمع من أصحابنا عند التنازع لكنه لا يخلو عن تعسف وتغشيف ومنها ما يدل بظاهره على النهي عن مطلق القراءة <sup>أي كالحديث</sup> كالحديث الخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر والثاني عشر لكنها ما خدش في ثبوتها بل يبطلان بعضها فلا يصح الاحتجاج بها مع إمكان حملها على ما عدا الفاتحة والجهر بها أو قراءتها عند القراءة ومنها ما يدل على كفاية قراءة الإمام للمقتدى وأنه لو لم يقرأ المقتدى صححت صلواته بقراءة إمامه كالحديث الثامن والثاني عشر والثالث عشر فيمكن أن يعارض ما صح منه بأطلاقه الأحاديث الواردة في إيجاب قراءة الفاتحة خلف الإمام بعمومها أو خصوصها واختار طريق الجمع بينهما ولا دلالة لها على وجوب السنن مطلقا بل ولا مقيدا أو لا على كراهة القراءة أو الحرمته وإن قال به جمع من الخفية فقط صرح أن قول أصحابنا بكفاية قراءة الإمام وعدم افتراض القراءة للأمو في رعاية الفتوة وكذا قولهم بكراهة القراءة مع قراءة الإمام في الجهر بحيث

والله اعلم  
بما فيه  
الغيب

في كنفه تارة  
الامام المتقي سواك  
قوله الفاضل في جوابه وان كان  
قوله الفاضل في جوابه وان كان  
وليس هو الذي يروي عن  
القاضي الكاشغري في جوابه وان كان  
ذلك هو الذي يروي عن  
القاضي الكاشغري في جوابه وان كان

الخ من  
 المتابعة من غير  
 حال قلة الامام وهو متحقق في كل  
 مطلقا وهو متحقق على القسمة  
 وشرح الحديث الذي توس عليه الحديث  
 ان الشايع قد ثبت ان يعقلم  
 والراجح وهو من طاعتهم على القرآن فان  
 المتابعة والاطاعة كانا من طاعة الله تعالى  
 على قوله كل طاعة لله تعالى  
 انما في القسم انما في ذلك وهو من طاعة الله تعالى  
 انما في طاعتهم عن الطاعة  
 ١٥٥  
 طاعة الامام اجماعا  
 قالوا ان النص اعم من طاعة الامام وهو  
 الامام بقوله اطيعوا الله واطيعوا  
 على قوله اطيعوا الله واطيعوا  
 الامام فلا ضرورة له من طاعة الامام  
 عليه السلام وروى ابن ابي عمير عن رسول الله صلى الله عليه وآله  
 في قوله اطيعوا الله واطيعوا  
 في قوله اطيعوا الله واطيعوا  
 في قوله اطيعوا الله واطيعوا

استفادوا من الامانة في غنائم كثيرة

يحل بالاستماع او بالحكمة ووجوب السكوت عند ذلك في نهاية  
الوثاقة واما شاهدة مطلق القراءة او حرمتها في الجمهورية ولو في  
حال السكوت والقراءة في السرية فاني مع تصحيح كتب تحقيق الحنفية  
ومحمد بنهم وكبار رفقة هاهم وشارحهم لم اطلع على سند المرفوع  
الشافي ودليله السكا في وما ذكره في تحقيق ذلك وتشعبوا  
على مسالك لا يخفى ما فيه على صاحب درية وبصيرة فاذا  
ظهر حق الظهور ان اقوى المسالك التي سلك عليها اصحابنا هو  
استحسان القراءة في السرية كما هو رواية عن محمد بن الحسن و  
اختارها جمهور من فقهاء الزمن وهو ان كان ضعيفا رواية لكنه  
قوى دراية ومن المعلوم المصريح في غنية المستطلى شرح منية للصد  
وغيره انه لا يعدل عن الرواية اذا وافقتها دراية وادرجاء مؤثقا  
ان محمد لما جوز القراءة في السرية واستحسنها لا بد ان يجوز القراءة  
في الجمهورية في السكوتات عند وجلانها لعدم الفرق بينه وبينه  
وهذا هو مذهب جماعة من المحدثين جزاهم الله يوم الدين ومن  
نظر بنظر الانصاف وغاص في بحار الفقه والاصول متجنباً عن  
الاعتساف فله علم على يقيناً ان اكثر المسائل الفرعية والاصولية  
التي اختلفت العلماء فيها قد ذهب المحدثون فيها اقوى من مذاهب  
غيرهم وان كلما اسير في شعب الاختلاف اجد قول المحدثين فيه  
قريباً من الانصاف قلله دترم وعليه شكرهم كيف لا وهم ورثة النبي  
صل الله عليه وسلم حقاً وثواب شرعه صدقاً حشرنا الله في زمرهم  
واما متنا على جهلهم وسيرتهم فان قال قائل هذا ابن الهمام معشراً

[illegible]

امام الکلام

مع غيث الفياض

تبره في الفنون الشرعية وجلالة المقام يقول في فتح القدير رحمه لا يخفى  
ان الاحتياط في عدم القراءة خلف الامام لان الاحتياط هو العمل  
باقوى الدليلين وليس مقتضى قواها القراءة بل المنع ان يقرأ له  
انظر الى ما قال ولا تنظر الى من قال اما علمت ان الادلة كثير منها  
لا يدل على المنع بالكلية وبعضها وان دلت على ذلك فهو ساقط بالحجة  
اما قري سمعنا ان العبرة ليست لقوة الدليل في نفسه بل مع قوة  
دلالته وطريق الاحتجاج به ودلائل اصحابنا ان سلم ثوبتها قوتها  
بالنسبة الى ادلة غيرنا لكن قوت دلائلها على عموم ما ذهبوا اليه مقدر  
ومع ثوبتها قوتها في نفسها لا يعطى فائدة اما عرفت ان اختلاف  
المالكين والجوزين قد ادى الى ان شرذمة من الطائفة الاولى قالوا  
بمحرمية القراءة وشرذمة منهم تفوهوا بفساد الصلوة وطائفة عظيمة  
من الجوزين قالوا باشتراطها في الصلوة وان الترك منفسد لها وترقى  
بعضهم حيث قالوا بفساد صلوة مدرك الرثوم ايضا لتركها والمعلوم  
ان قول فساد الصلوة بالقراءة او هن من نسيم العنكبوت والقول  
بفساد الصلوة بتركها له نوع من قوة الثبوت وان كان ما ترقى به  
بعضهم من خطأ عن درجة الثبوت فمع وقوع هذا الاختلاف وقوته  
في جانب الخلاف لا بد ان يحتمر الاحتياط بالقراءة على ما صرحوا  
به في المسائل الخلافية وقد رد على لقارى المكي ايضا قول ابن الهما  
حيث قال في شرح موطنه من نقل عن بعض مشائخنا ان القراءة  
خلفت الامام فيما لا يحرم لا يكره للاحتياط ورحم ابن الهمام بان  
الاحتياط هو العمل باقوى الدليلين وليس مقتضى قواها القراءة

[illegible]

[illegible][illegible]





في الفصل الاول ايضا وليس هناك ما يعلم به تاخر احد مما عن  
 ثانيهما فليس يصح الاحتجاج باحد هادون ثانيهما والثاني  
 ان كثيرا منهم لم يحكموا بالمنع والكراهة او المحرمة بل عابا راقهم  
 تدل على مجرد الكفاية فلا تكون سندا اعلى الكراهة والثالث  
 ان كثيرا من تلك الآثار ما لا يحتم بسندها كما تزيد بن ثابت من قوا  
 خلف الامام فلا صلاوة له فقد قال البخاري في رسالة القراءة في حق  
 سندا لا يصح لهذا الاسناد مع بعضهم عن بعض ولا يصح مثله  
 انتهى ذكره الزيلعي وقال ابن عبد البر قول زيد بن ثابت من قوا  
 خلف الامام فضلالته تامة ولا اعادة يدال على فساد ما روى  
 عنه انتهى كما ذكره من قرأ خلف الامام فقد اخطأ الفطرة كما نقله  
 عن ابن هبان والدارقطني وكما ذكره سعد وددت ان الذي يقرأ خلف  
 الامام في فيه جيرة قال ابن عبد البر حديث منقطع لا يصح ولا  
 نقله ثقة انتهى والرابع ان بعضها محمولة على ترك القراءة في  
 الجهرية فقط لا في السرية كما ذكر ابن عمر وغيره على ما مر فلا يصلح  
 سندا للحنفية وانما مس اكثر من ذكره الفقهاء من دون  
 سندا مستندا كقول شمس الايتة السرخسي ان فساد الصلوة  
 مروى عن عدة من الصحابة بالقراءة وكقول العيني وغيره ان  
 منع القراءة مروى عن ثمانين نفر من الصحابة فان امثال ذلك  
 وان ذكره كبار الفقهاء لكن اكثرهم ليسوا بحد ثين ولم يسندوها  
 باسناد معتبرة في الدين ولا عزوها الى المخرجين المعتمدين فكيف  
 يطعن به في ثبات امر من امور الدين وما ذكره الشيخ عبد الله بن يعقوب

ثالثا

١٧٠

ثانيا

ابن يعقوب  
 في نسخة



يكون مخالفا للكتاب لسنة فكيف وهو غير ثابت عن علي ما ذكرنا  
 من رواية عبد الله بن ابي رافع عنه بخلافه انتهى **والثامن**  
 اجماع من الصحابة قد ثبت عنهم تجوز القراءة خلفا لما لم ايضا  
 مما مر سابقا فالرجح لا اختيارا آثار المنع وترك هذا قطعا فان قيل  
 لثولها موافقة لاحاديث المرفوعة قلنا كذلك آثار التجيز ايضا  
 موافقة للمرفوعة فان قيل لثول الذين ثبت عنهم المنع يوافق  
 رأيهم الكتاب قلنا قد مر ان الكتاب لا يثبت النص مطلقا ولا اطلاق  
 الايجاب فان قيل لثولهم جاز من المجوزين قلنا هذا مورد  
 المنع عندنا ما هو من فان قيل لثول المانعين اكثر قلنا هذا ليس  
 باظهر لما علم ان كثير منهم رويت عنهم الاجازة بدون الممانعة وان  
 اكثر من رويت عنهم الممانعة رويت عنهم الاجازة فان قيل اخذنا  
 من حواشي الهداية للبحر نفور ان آثار الصحابة اذا كانت غير مد  
 بالقياس كانت محمولة على السماع فيعارض الخبر المقتضى وجوب قراءة  
 الفاتحة على المأموم والنصر الموجب للمحرور اذا تعارض يعيل بالمحرور  
 ترك ذلك مما في الله عنه خير من عبادة الثقلين وكان الاجتناب  
 من المحرور من انكارها واجباتهم قلنا فيه أولا ان آثار الصحابة  
 اذا كانت غير معقولة عدت مرفوعة حثما لكون الصحابة عدلا  
 واستنباد ان يحجز هو ايشي ليس محالا للاجتهاد ما لم يطلعوا عليه  
 سماعا فكيف تعارض الخبر المقتضى لقراءة الفاتحة لكونه مرفوعا  
 حقيقة والمرفوع حثما ادون من المرفوع حقيقة وان صح سندهما  
 ووخيم مورد هما والتعارض بين الشيئين يقتضي مساواة الطرفين

في قوله لا يكون مخالفا للكتاب لسنة فكيف وهو غير ثابت عن علي ما ذكرنا  
 من رواية عبد الله بن ابي رافع عنه بخلافه انتهى  
 اجماع من الصحابة قد ثبت عنهم تجوز القراءة خلفا لما لم ايضا  
 مما مر سابقا فالرجح لا اختيارا آثار المنع وترك هذا قطعا فان قيل  
 لثولها موافقة لاحاديث المرفوعة قلنا كذلك آثار التجيز ايضا  
 موافقة للمرفوعة فان قيل لثول الذين ثبت عنهم المنع يوافق  
 رأيهم الكتاب قلنا قد مر ان الكتاب لا يثبت النص مطلقا ولا اطلاق  
 الايجاب فان قيل لثولهم جاز من المجوزين قلنا هذا مورد  
 المنع عندنا ما هو من فان قيل لثول المانعين اكثر قلنا هذا ليس  
 باظهر لما علم ان كثير منهم رويت عنهم الاجازة بدون الممانعة وان  
 اكثر من رويت عنهم الممانعة رويت عنهم الاجازة فان قيل اخذنا  
 من حواشي الهداية للبحر نفور ان آثار الصحابة اذا كانت غير مد  
 بالقياس كانت محمولة على السماع فيعارض الخبر المقتضى وجوب قراءة  
 الفاتحة على المأموم والنصر الموجب للمحرور اذا تعارض يعيل بالمحرور  
 ترك ذلك مما في الله عنه خير من عبادة الثقلين وكان الاجتناب  
 من المحرور من انكارها واجباتهم قلنا فيه أولا ان آثار الصحابة  
 اذا كانت غير معقولة عدت مرفوعة حثما لكون الصحابة عدلا  
 واستنباد ان يحجز هو ايشي ليس محالا للاجتهاد ما لم يطلعوا عليه  
 سماعا فكيف تعارض الخبر المقتضى لقراءة الفاتحة لكونه مرفوعا  
 حقيقة والمرفوع حثما ادون من المرفوع حقيقة وان صح سندهما  
 ووخيم مورد هما والتعارض بين الشيئين يقتضي مساواة الطرفين

١٣

في قوله لا يكون مخالفا للكتاب لسنة فكيف وهو غير ثابت عن علي ما ذكرنا

بل الواجب في امثال هذا ان يشهد بين المرفوع حقيقة وبين المرفوع حكماً  
 حتى لو سمع فان لم يمكن وجهه من وجه الجرح فكل واحد يترك ويؤخذ  
 من قوله الامام رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وثانها ان آثار الصحابة  
 ليست بنصوص محرمة حتى ترجح على الموجبة بل هي مجوزة للتردد  
 دالة على الثبوت ما هو مشتمل منها على جرح وعيد ليس له طريق سلك  
 وثالثها انه انما يقدم المحرم على الموجب الذي يمكن الجمع بينهما ما لا يلزم  
 افعال احدهما فاعمال الدلائل اولى من افعال احدهما كما صرحوا به في  
 مواضع عديدة وههنا الجرح ممتنع بان يحمل النص المرفوع على الاستحسان  
 والآثار على الكفاية وان يحمل الموجب على القراءة في السرية وسكتها  
 الجهرية والآثار على القراءة في حالة القراءة او الجهرية بالقراءة والحق  
 من الخاتمة والمنزلة وان تحمل الآثار على ما عند الفتاوى فظهر من هذا  
 كله ان استدلالهم بالآثار على مذاهبهم وان كان هو سلك عامهم  
 لا يخفى عن اشيائهم لازمة عليهم وفيه وضوح قول من قال بفساد الصواب  
 بالقراءة خلاصة لا يمتد واستند ببعض الآثار المذكورة ساقط عن  
 الاعتبار لا ينبغي ان يلتفت اليه ولو لا ابيمارا الاصل الرابع  
 في الاستدلال بالاجماع وقد استدلت بخرقة قليلة من  
 اصحابنا في هذه المسئلة بالاجماع الصحابة قال صاحب الهداية  
 بعد ذكر حديث قراءة الامام قراءة له وعليه اجماع الصحابة  
 ورد لا الجوفوري في حواشيه بقوله لو كان فيه اجماع لكان  
 الشافعي اعرف به انتموهما يرد الايضاً مطالعة كتب الحديث  
 فاتها متواطئة على كثر الخلاف الواقع بين الصحابة في هذه المسئلة

١٦٣

الاصول التي ينبغي ان لا يستعمل في الاستدلال



ولو كان الاجتماع لما كان الاختلاف والنزاع **وقيل** توجيه العيني  
 في البنية الى توجيه قول صاحب الهداية بوجوه احمد هاته سماه  
 اجماعا باعتبار الاكثر وقد روي منع القراءة عن ثمانين نفرا من كبار  
 الصحابة وثانيها انه اجماع ثبت بنقل الاحاد فلا ينعى نقل البعض  
 بخلافه كقول حماد بن عيسى الاحاد ثلثا ثبت بنقل الامم ترجح ما قلناه لانه  
 موافق لقول العامة وظاهر الكتاب الستة وثانيها انه يجوز ان يكون  
 رجوع المخالف ثابته في اجماع ورابعها انه لما ثبت في العشرة الذين  
 ذكرهم السبزوئي ولم يثبت رد احد هم عليهم عند توفر الصحابة  
 كان اجماعا مستوثقا **انهم لم ينفوا ولا يثبتون** على من نظر بعين البصيرة  
 ما فيه من الركائز آتيا في الاول فوائده وان صح الملاقاة اجماع على  
 اتفاق الاكثر لكن نسبة المنع الى الاكثر ليست باظهر لانه لا يثبتوا ما ان يريدوا  
 بالاكثورية الاكثورية بالنسبة الى جميع الصحابة لا يريدون بالنسبة الى  
 الذين تعكروا في هذه المسئلة فان اريد الاول فبطلانه واضح وان  
 اريد الثاني فضعفه ايضا لانه لان تكون المائتين اكثر من المئتين  
 محتاج الى ثبوتهم بسند معتد وعدم نقل خلافة بسند معتد واذ  
 فليس واما في الثاني فلان مجرد نقل اجماع على مسئلة ثبت فيها نزاع **فلا**  
 شي في محل النزاع وترجح هذا المنقول بثبوت موافق الكتاب الستة  
 المتألفين كيف لا وظاهر الكتاب الستة لا يشهد بان بالاكثورية الاكثورية  
 واما في الثالث فلان مجرد جواز رجوع المخالف لا يفيده في صحة دعوى  
 الاجتماع مع انه مشترك في الازمان والامكانين من غير فاع واما في  
 الرابع فلان ثبوت النهي عن العشرة الذين ذكرهم السبزوئي **مورد**

له قوله  
 هي الحنفية  
 المذكورة  
 في غير ذلك من  
 ثبت عن بعض  
 الروايات  
 في غير ذلك من  
 ان كون  
 ١٦٣  
 سند صحيح  
 وثبت بجملة  
 وابن عباس  
 وعبد الله بن  
 وعبد الله بن  
 وسيد جابر  
 وعبد الله بن  
 وعبد الله بن  
 وعبد الله بن

ولا مبين ومع ثبوته خلافه ايضا مروي وان لم يوجدا لرد الصريح  
 وبكيفية المسئلة ليست بحمل الجماعة على الاجماع المستثنى من الاجماع  
 الصريح والاجماع الاكثري الاصل في الخمس في الاستدلال  
 بالمعقول فان ثروا فيه وجوها منها ما قال الطحاوي في شرح معاني الآثار  
 بعد ذكر الاخبار فلما اختلفت هذه الآثار المروية التمسنا حكم من  
 طريق النظر فأيضا هم جميعا لا يختلفون في الرجل ياتي الامام وهو في  
 اثنه يسير ويتركه معه ويعتد بتلك الركعة وان لم يقرأ فيها شيئا  
 فلما اجزاء ذلك في قوته الركعة احتمل ان يكون انما اجزاء ذلك الحكم  
 الضرورية واحتمل ان يكون انما اجزاء ذلك لان القراءة خلف الامام  
 ليست عليه فوضا فاعتدنا ذلك فأيضا هم لا يختلفون ان من جاء  
 الامام وهو راى ثم فرغ قبل ان يدخل في الصلاة بتكبير كان منه ان  
 لا يجزئيه وان كان انما تركه لحال الضرورة ونحوه فوات الركعة فكان  
 لا بد له من قومة في حال الضرورة وغير الضرورة فهذه صفات الغرض  
 التي لا بد منها في الصلاة ولا يجزئ الصلاة الا باصابتها فلما كان في الصلاة  
 مخالفة لتلك وساقطة في حال الضرورة كانت من غير جنس ذلك  
 فكانت في النظر انها ساقطة في غير حالة الضرورة فهذا هو النظر في ذلك  
 وهو قول ابن حنيفة وابن يوسف ومحمد انتهى فيه ما في الاول  
 فلان كون مدارك الركعة مدارك الركعة مما وقع فيه نزاع فلا ييسر  
 للاجماع الا ان يقال ان الخلاف حادث بعد عصر الصحابة وهم  
 متفقون على ذلك ولم ينقل عنهم ما يدل على خلافه دلالة واضحة  
 كما مر تحقيقه بالبراهين الواضحة واما ثانيا فلان عدم سقوط ط

الاصول الخمس في العقول

التكبير والقيام عن مدارك الركوع مذكورة محال للضرورة لا يدل على  
عدم سقوط القراءة للضرورة وذلك لان النطق بالتكبير واداء اداء  
القيام المفروض ليس امره متلا كما متلاد مفروض القراءة ففى ارتكابها الغا  
قوات الركعة ولا كذلك فى القيام والتحرية والحكم بدلا على ما هو الغا  
على ما هو المناسب واما ثانيا فلان بعض الفرائض قد تسقط عند  
كالقيام عند العجز عنه والركوع والسجود عند العجز عنه ولا يقدح ذلك  
فى الفرضية الا ان يقال سقط ما يسقط انما يكون الى خلف عنه فان  
القيام اذا سقط كان القعود ونحوه خلفا عنه والركوع والسجود اذا  
سقط كان الایام خلفا عنه وليس فرض يسقط عند الضرورة بل لا  
والقراءة تسقط عن مدارك الركوع بلا خلف فدل ذلك على انها  
ليست بمفروضة على المقتدى راسا والاما سقطت كلية لا يقال القدر  
ايضا تسقط الى خلف وهو قراءة الامام الحديث قراءة الامام لا تقوى  
لما جعل قراءة الامام خلفا بهذا الحديث فتخصيصه بمدارك الركوع  
من غير تخصيص لا طلاق الحديث على ان قراءة الامام ان كانت  
فليس من افعال فاشت لا اصل الفرائض لا تسقط عند الضرورة الا الى  
خلف من فاشت لا اصل فيمكن ان يقال ليس المراد فى الحديث الخلفية  
بل المراد ان الشارح منعه عن القراءة واكتفى بقراءة الامام عن سكا  
ذكره الطحاوى فى حواشى راقى الفلاح وفيه ما سبق ذكره من دلالة  
الحديث على المنع ممنوعة والتوجيهات المذكورة ما مقدوحة  
واما رابعا فلان كون القراءة ساقطه عند الضرورة لا يوجب كونها  
من غير جنس الفرائض مطلقا بل كونها من غير جنس الفرائض الشى

لا تسقط مطلقاً فيجوز ان تنقسم الفرائض الى قسمين احدهما  
 ما لا يسقط ولو في حال الضرورة الا الى خلف وثانيه ما ما يسقط عند  
 الضرورة لا الخلف فلهذا مسأله ان المقدامات بعد تسليمها لا تفيد  
 ان القراءة عن المقتدى ساقطة الفرضية لكن لا يلزم من ذلك المحرر  
 او الكراهة ان يقال غرض المستدل مجرد اسقاط الفرضية بمقابله  
 القائلين بالفرضية ومنها ان استماع الخطبة واجبة لكتبة السنة  
 مطلقاً عند جمهور العلماء منهم ابو حنيفة ومالك والشافعي ومقبيدا  
 بما اذا قرئ القرآن فيها على ما حكى عن الشعبي والنخعي ومن المعلوم ان  
 قراءة القرآن مثل قراءة الخطبة فيجب استماعه لا اشتراك العلة وفيه  
 ان استماع وجوب الخطبة ليس بجيب يوجب الانصاف مطلقاً حتى  
 المسكتات فليكن حال القراءة كذلك بان تجوز في السرية وفي حال  
 السكتات ومنها انه لو قرأ المقتدى تكون له قراءتان في حاله وحده  
 ولا نظيره في الشرعية وفيه ان اجتماع القراءة الحتمية والحقيقية  
 مما لا يستتكر لاعرف ولا شرعاً ومنها ما ذكره العيني وغيره معارضة  
 للشافعي ان المقتدى لا يخلو اما ان يقرأ من انما القراءة الامام واما  
 ان يقرأ في سكتات الامام فان نازع فقد خالت الحديث والقرآن  
 وان قرا حال السكته في ليست بواجبة على الامام باتفاق الاعلا  
 فكيف يقرأ عندا لفقدان وفيه انه لزم على القائلين بفرضية  
 الفاتحة على المقتدى قطعاً لكن لا يثبت منه باستقلاله المدعى  
 عموم الجواز ان يقال بالقراءة في السرية وفي الجمهورية حال السكته و  
 تركها عند فقدانها وبعد التثنية والثلث تقول الذي يقتضيه

ما يوجب

١٧٤

ومنها

ومنها





[illegible]

محمد بن الفضل لا يأتي بالثناء وقال غيره يأتي به والصحيح انه ان كان  
الامام يجهر بالقراءة لا يأتي بالثناء وان كان يسري يأتي به استخفى  
واما قوله ان القراءة فرض فاطلاقه غير مسلم عندنا فان صحاحنا قالوا  
ان القراءة فرض في حق الامام والمنفرد والاستماع فرض في حق المقتدي  
لا القراءة فلا يلزم من تركه تركه الفريضة فان قلت قوله تعالى قاروا  
ما تيسر من القرآن يريد اهل البيت فراضه على كل انسان قلت هو عندنا  
مخصص بحديث قراءة الامام قراءة له فلا تثبت فرضيته له وقد مر  
ما يتعلق بهذا سابقا ثم قال ويقال له ارايت اذا لم يجهر الامام  
اي جهر من خلفه فان قال لا فقد بطل لان الاستماع انما يكون لما يجهر به  
**اقول** هو لا يرد الا على من استدل بهذه الآية على وجوب السكوت  
مطلقا لا على من استدل به لوجوب السكوت في الجهرية خصوصاً  
على انه مندفع عنه ايضاً كما مر سابقاً وفيه ما فيه كما مر ايضاً ثم قال  
وروى عن ابن عباس ان قوله تعالى فاستمعوا له انزلت في الخطبة  
**اقول** قد مر ان الارسح هو كونه نازلاً في القراءة وعلى تقدير التسليم  
فالمبينة لعموم اللفظ لا بخصوص السبب فالجهرية بموجب استماع  
الخطبة ليس بخصوص الخطبة بل للاهتمام بالقراءة والموعظة  
وهو موجود في الصلوة ايضاً فيجب فيها السكوت ايضاً ثم قال ولو  
ايدى به في الصلوة فخص بقوله فيما يقرأ خلف الامام عند سكوت  
**اقول** هذا صحيح ان لم يقل بان قراخيل القراءة والا فلا يستقيم بعد  
افتراض السكوت ثم قال وقد روى سمرق قال كان لرسول الله صلى  
عليه وسلم سكتان سكتة حين يكثر سكتة حين يفرغ من قراءته









سنة طويلة بحيث يقرأ المأموم فاتحة الكتاب في سنة قل من  
الائمة من يستعملها في من السن المبحورة انتهى اذا عرفت  
هذا فنقول لما ذكر الشافعية ان الامام ان يسكت بقدم ما يقرأ  
المؤتمر وروى عليه اصحابنا بكونه قلب الموضوع كما قال هذا الشافعية  
في شرح الوقاية وسكوت الامام يقرأ المؤتمر قلب الموضوع انتهى وقال  
على التقارى في المرقاة شرح المشقة قال زين العرب يسكتون على الله عليه  
وسلم سكتين أحدهما كان بعد التثنية فائدة فيها ان يفرغ المأموم  
من النية وتليد الاحرام وتاينها بعد فاتحة الكتاب لغرض منها  
ان يقرأ المأموم الفاتحة ويصير الامام الى الاستراحة وفي كل هذا  
نظرا في السكتة الاولى لم تكن خالية عن الذكر كوز السكتة الثانية  
لنفس الاستراحة مسلم لكن كونها يقرأ المأموم قلب الموضوع كذا  
له في الحديث انتهى وفيه نظر وجب الاول ان عدم دلالة  
الحديث على كون السكتة الثانية لقراءة المأموم ان ايدي به عدم  
دلالة حديث سمرة وشيخ في سلم وان ايدي به عدم مطلق الدلالة  
فمنع بشهادة ما في الحديث وشهادة اثر سعيد بن جبيل المروي في  
كتاب لقراءة وفيه ان طول السكتة الاولى التي كانت بعد التثنية  
قبل القراءة ثابت من روايات عديدة متضمنة على قراءة النبي صلى  
الله عليه وسلم بعد التثنية سر التوجيه والثناء وغيرهما من لا يكاد  
والادعية على ما هو موجود في كتب المصنفين وأما طول السكتة الثانية  
اي بعد الفاتحة والسورة والثناء اي بعد تمام القراءة فالثابت  
من روايات معتبرة بل الظاهر ان الاولى كانت للتأمين والثناء

امام الکامل

معنى الفهم

كانت الاستراحة وقيل قال صاحب حجة الله اليها لغة الحديث  
الذي رواه اصحاب المسند ليس يخرج في الاسكتة التي يفعلها  
الامام لقراءة المأمومين فان الظاهر انها كانت للتمسك بآمين  
عند من يسربها واسكتة لطيفة تميز بين الفاتحة وآمين فلا  
يشتبها غير القرآن بالقرآن عند من يجهر بها واسكتة لطيفة يرد  
الى التقارى نفسه وعلى المنزل فاستخربا لقرن الاول ياها يدل  
على انها ليست سنة مستقرة ولا دائما عليها الجهر وانتهى قائل  
سعيد بن جبيرة لا يدل الا على طول السكتة الاولى لا على طول  
غيرها او اما في البهجة فمجرد دعوى لاشهر الابا ليس سنة  
ولا يجهل ان ثبت بروايات صحيحة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
كان يسكت بعد الفاتحة سكتة طويلة ليقرأ المأموم الفاتحة  
او كان هذا باب الحكمة في الكلام والا فهو مختلف النظام والثاني  
ان احاديث السكتة معلولة ولذا لم يعمل بها كثير من الائمة كما قال  
ابن عبد البر في الاستذكار في سورة وابو هريرة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم انه كان له سكتات حين يكبر ويقتح الصلاة حين يقرأ  
يفاتح الكتاب اذا فرغ من القراءة قبل الركوع قال ابو داود كانوا  
يستحبون ان يسكت عند فراغه من السورة لئلا يتصل لتذكير السورة  
فذهب الحسن وقتادة وجماعة الى ان الامام يسكت سكتات  
ما في هذه الآثار المذكورة في التمهيد ويستحب المأموم تلك السكتات  
فيقرأ فيها بآمين القرآن ويسكت في سائر صلوة الجهر فيكون مستمعاً  
لآية والسنة في ذلك وقال الاوزاعي والشافعي ابو ثور

[illegible][illegible]

اما الكلام

مع غیب شاهانہ

على الامام ان يسكت سكنته بعد التكبير الاولى وبعد فراغه  
من الفاتحة وبعد الفراغ من القراءة واما مالك فانكر السكتتين  
ولم يعرفهما وقال لا يقرأ احد مع الامام اذا جهل قبل القراءة و  
لا بعد ها وقد ذكرنا على حديث السكتين في كتاب التمهيد وقال  
ابو حنيفة واصحابه ليس على الامام ان يسكت اذا كبر ولا اذا فرغ  
من القراءة ولا يقرأ احد قبل الامام في ما اسروا فيما جهرو وهو  
قول زيد بن ثابت وجابر بن عبد الله انتهى وفيه ان عدم عمل  
الايمتثال لا يستلزم عدم اعتبارها والعلة التي فيها ليست بايراد  
من على كثير من الاحاديث التي احتجوا بها والثالث ان قلب  
الموضوع انما يلزم اذا ثبت ان موضوع الامام مجرد القراءة دون  
السكنة وان موضوع المقتدى مجرد السكوت وترك القراءة وانما  
في حين الاشكال لا يخلو عن الاعضال فان قلت لو سكت الامام  
ليقرأ المقتدى لزم كون الامام تابعا للمقتدى حيث صار ساكنا  
لقراءة المقتدى وهو خلاف موضوعه بلا شبهة وان لم يكن قلبا له  
قلت هذا لا يسمى خرافا لموضوع لا شرعا ولا عرفا بل هو عين  
الموضوع فان الامام وان كان متبوعا لا تابعا لكن انما وضع لا يؤيد  
من خلفه به فيلزم عليه النظر الى حوالهم لان يؤدى صلاتهم كيف  
ما شاءوا ومن لحاظهم فيشهد له حديث عثمان بن ابي لهاص قال  
قلت يا رسول الله اجعلني ما مقوم قال انت امامهم واقتد باضعفهم  
وانخذم مؤذنا لا يأخذ على الاذان اجرا اخرجه ابو داود وغيره وقال  
الطبري في حواشيه لمشكوة فيمن الغزاة ان جعل للمقتدى مقتدا

في حواشي الشارح

مجلس

سید محمد علی

مکتبہ اسلامیہ

سید محمد بن علی

مجلس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۰۰

شماره ۱۰۰

2

١٠٠

۱۰۰

مكتبة  
الشيخ  
الشيخ  
الشيخ

عبد القادر بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب بن عبد المحسن بن عبد المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

2.

تابعاً يعني كما ان الضعيف يقتدي بصلاتك فاقتداً انت أيضاً بضعفه  
 واسلك سبيل التخصيف في القيام والقراءة انتهى فقال لسيوطي في  
 مرقاة الصعود الى سنن ابى داود قد بلغت ذلك يقول هيا رواة  
 الفقه هل مريكم بخبر صحيح غريب لمقصود من امام في صدق يقينه  
 وهو الامام وفيها مقتدى به انتهى لهذا ذكر الفقهاء ان الامام اذا علم  
 ان قراءة الادعية بعد التشهد تشغل على المقتدين وسعه تركها  
 وقالوا ايضا ينبغي للامام ان يسبح في الركوع والسجود سبعا لئلا يتمكن  
 المقتدون من اتمامها وامثال ذلك كثيرة في كتب الفقه شتى فان  
 كان ذلك خلافا لموضوع كان هذا خلافا لموضوع **والرابع**  
 انما سلمنا ان سكوت الامام لان يقرأ المأموم قلب الموضوع لكن يجب  
 ان يقرأ المقتدى عند سكوت الامام لقراءة الشاء ونحوه وسكتة  
 للتأمين من دون ان يسكت الامام بقصد قراءة المأمومين  
**فان قلت** ما تان السكتتان ليستا بسكتتين حقيقة لان  
 الامام يقرأ فيها الشاء والتأمين قلت هذا يكفي لقراءة المأمومين  
 ولا يلزم السكوت الحقيقي على التعيين **ثم قال** واحتج ايضا بحديث  
 من كان له امام فقرأه الامام له قراءة وهذا حديث لم يثبت  
 عند اهل العلم من اهل الحجاز والعراق لارساله وانقطاعه اما  
 ارساله فرواه عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم واما  
 انقطاعه فرواه الحسن بن صالح عن جابر الجعفي عن ابى الزبير عن  
 جابر ولا يدري سمع من ابى الزبير **لا أقول** عدم ثبوته انما يدل  
 خروجه من الاحتجاج بغيره مسلم وان اريد غير ذلك فسلم غير ضرر

وعدم ثبوت عند اهل الحجاز والعراق لا يضر لان من ثبت عند  
 معه زيادة علم ومن يعلم حجة على من لم يعلم وارسله ليس بقدح  
 فان المرسل عند الجهم في حجة وكذا يكتفى بها صاحبها وبالزبير **ثوري**  
 ولو ثبت فيكون الفاتحة مستثناة منه **اقول** للنخعي ان يقول  
 المقتدر مستثنى من حديث لا صلوة الا بالفاتحة **ثوري** قال  
 ايضا بخبر روى داود بن قيس عن رجل من ولد سعد عن سعد  
 قال وددت ان الذي يقرأ خلف الامام في فيه جمره وهذا مرسل  
 ولم يعرفه الرجل لانه في **اقول** غاية ما يلزم منه سقوطه بهذا  
 الطريق ولا يضيره ما ضربه غيره **ثوري** قال احتج ايضا بحديث رواه  
 سلمة بن كهيل عن ابراهيم قال قال عبد الله وددت ان الذي يقرأ  
 خلف الامام ملئ فوه نارا وهذا مرسل لا يحتج به **اقول** فيه  
 ما فيه **ثوري** قال هذا كله ليس من كلام اهل العلم بوجهين  
 احدهما قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تراعوا بلعنة الله و  
 لا تعدوا لعذاب الله فكيف يقال لاحد ان يقول في فوه الذي يقرأ  
 خلف الامام جمره والجمر من عذاب الله والثاني انه لا يحمل لاحد  
 ان يمتن ان يملأ افواه اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 مثل عمرو بن كعب في حديثه وعلى بن ابي طالب في حديثه وعائشة  
 وعبد الله بن مسعود الخدري وابن عمر في جماعة آخرين ممن روى  
 عنهم القراءة خلف الامام رضى الله عنه او نارا او ترابا **اقول** المنفى  
 انما التعذيب بعذاب الله لا التوبيخ بعذاب الله والذين عدلهم  
 من القاريين منهم من عدل ايضا من التاركين **ثوري** قال واحتج ايضا



بخبر رواه عمر بن محمد عن موسى بن سعد عن زيد بن ثابت قال من قرأ  
 خلف الامام فلا صلاة له ولا يعرف لهذا الاسناد سماع بعضهم  
 بعض ولا يجمع مثله **اقول** بطلان هذا الاثر المخصوص لا يستلزم  
 بطلان المدعى **ثم قال** روى سليمان التيمي عن عمر بن عامر عن قتادة  
 عن يونس بن جبيرة عن حطان عن ابي موسى في حديثه الطويل و  
 اذا قرأ فانصتوا لكم زيد كرسليمان في هذه الزيادة سماعاً من قتادة  
 ولا قتادة من يونس وروى هشام وسعيد وابو عروبة وهما وابا  
 بن يزيد وغيرهم عن قتادة فلم يقولوا فيه واذا قرأ فانصتوا ولو صح  
 يجهل على ما سوى الفاتحة **اقول** لا يضر عدم ذكر سماع سليمان و  
 زيادة الثقة مقبولة والجمع لا يتعين بحمله على ما عهد الفاتحة  
**ثم قال** روى ابو خالد الاحمر عن ابن عجلان عن زيد بن اسلم عن  
 ابي صالح عن ابي هريرة مرفوعاً **ثم قال** الامام ليؤتم به وزاد فيه  
 واذا قرأ فانصتوا ولا يعرف هذا الا من حديث ابي خالد قال احمد  
 انه كان يدرس وقد ضاع الليث وكبير عن ابن عجلان عن ابي الزناد  
 عن الاعرج عن ابي هريرة والليث عن ابن عجلان عن سعيد  
 عن ابي هريرة وزيد بن اسلم والقعقاع عن ابي صالح عن ابي هريرة  
 فلم يقولوا فيه هذه الزيادة ولم يتابع ابو خالد في زيادته **اقول**  
 قد مر ان له متابعا وهو في نفسه ثقة وهذا القدر يكفي للحجية **ثم**  
**قال** ويقال لهذا الفاتحة قد اجها اهل العلم على ان الامام لا يتحمل  
 عن القوم فثبت ان الامام يتحمل عن القوم هذا الفرض مع  
 انك قلت انه لا يتحمل عنهم شيئاً من السنن كالفسيد والتاء وغير ذلك

أما الكلام

مرکز تحقیقات

فعلم ان الفرض عندك اهلون حالا من التطوع اقول هذا  
الفتايل لم يقل بالتحمل طهنا بمجرد الرأي والعقل بل اتبع  
النقل ولم يرد ذلك في ما عدا القراءة فلم يقل هناك بالتحمل  
**الفصل الثاني** في ذكر ادلة الشافعية ومن وافقهم على قراءة  
المأموم الفاتحة خلف الامام في السرية والجمهورية وهو مشتبه على  
اصول اربعة **الاصول الاول** استدلو بقوله تعالى فاقروا اما  
من القرآن بان المراد بما تنيسر هو الفاتحة والامر فيه عام شامل لكل  
مصل فيكون قراءة الفاتحة فرضا وفيه **اما** اولها فان كل ما  
موضوعه للعموم فيشمل به عموم كل كثير وقليل والتخصيص بالفاتحة  
غير مفهوم **فان قلت** هو محمول على الحد يشبه انما قلنا هذا  
كل امر من الامثلة له في علم الاصول ولا سريته **واما** ثانيا فباز  
ثبوت الفاتحة ما تيسر بالنسبة الى الكل ممنوع بل باطل **واما** ثالثا  
فوانا سلمنا ان المراد بالفاتحة لكنه نص في خصوص البعض لا لاجماع حيث  
نص من مدارك الركوع والما جزم عنه بل لا نزاع فليخص من التواتر  
كثير من الاحاديث الواردة **واستند** البعض بقوله تعالى بعد الآية  
التي استند بها الحنفية واذكركم ربك في نفسك تضرعا وخيفة و  
دون الجهر من القول بالخشوع والادخال لاثنين من العاقلين كما في  
تفسير البيضاوي عند تفسيرها عام في الادكار من القراءة والثناء  
وغیرها **وامر** المأموم بالقراءة **استد** فرائض الامام عن قراءته  
كما هو مذاهب الشافعية **وترد عليه** **والاول** ان جمهور  
المفسرين على انه عام في الادكار كلها في الايمان كلها ولا يورثه

في قراءة المامم الفاتحة وتخصيص الآية العامة لا يجوز بشئ دون  
 شئ من غير دليل يكفي **والثاني** تسجله على قراءة المامم سر استلزم  
 تكرار قوله ودون الجهر ذلك لان معناه على ما ذهب اليه المفسرين  
 فوق السر القليل ودون الجهر القولي وهو السر القولي وفوق ادنى السر  
 الجهر على ما هو رأي البعض ودون الجهر على سماع الغير هو سماع  
 نفسه المعبر بالسر القولي فاذا كان السر اذ من قوله في نفسك لزم كون  
 دون الجهر غير مفيد **وجوابه** انه يمكن المراد من قوله ودون الجهر  
 فوق السر القولي الذي هو سماع نفسه ودون الجهر المفروض فيكون اشارة  
 الى جهر غير مفرط ويكون محمول على غير حالت الاقتداء وحيث يكون مفيداً  
**والثالث** على تقدير تسليم ان الآية مختصة بقراءة الموتى  
 يقال انه معارض بقوله تعالى قبلها فالرابعان يدفع التعارض بينهما بان  
 تحمل الآية السابقة على ترك القراءة عند الجهر الآية التالية على القراءة  
 في السر يحصل مساك المساكية او يقال ان الآية الاولى محمولة على ترك  
 القراءة حال الجهر في الجهرية والثانية محمولة على القراءة في السرية  
 مسكتات الجهرية وحيث يحصل مذهب لقائلين بتجوز القراءة في السرية  
 ومسكتات الجهرية واما ما كان لا يحصل مذهب لقائلين بافتراض القراءة  
 وعدم افتراض السكينة **فان قال** قل ان الآية الاولى مختصة بالخطبة  
 والثانية عامة في القراءة في كل حالة قلنا القدر ان تخصيص الآية  
 الاولى بالخطبة بحيث لا يسر حكمها في غيرها باطل عقلاً ونفساً لا  
 وتخصيص الآية الثانية بالقراءة مع تعبيرها بالخطبة مستند الى  
**الاصل الثاني** استدلالوا على ما ذهبوا اليه لا تأثر لما تفرع عن المحكي

١٨١

الاصل الثاني في الاستدلال بما تفرع

في تجوز القراءة عن عمر بن عمر بن أبي بن كعب بن أبي هريرة وحديثه وعبد  
 و أبي سعيد الخدري وعلى وعائشة وغيرهم كما مر سابقا ومحدث  
 ابن هزيمة أقرأها في نفسها يافا سمع من طريق الصلاة أيضا مع ماله و  
 ما عليه وترد عليه وجه أحد ها أن كثيرا من هؤلاء الصحابة  
 الذين عدوهم من الجوزين روى عنهم الترتك أيضا ولذا عدل المأخوذون  
 عمر بن عمر عليا من المانعين فلا يصح الاحتجاج بآثارهم فيهم  
 واختيارها على آثارهم ما يبين الترجيح والنتيجة فإن قيل  
 نحن نجمع بينها بأن نحل آثار المنع على ما يؤيد إلى المنازعة والمخالطة  
 و آثار التجوز على القراءة في السرية وسكتنا الجهرية قلنا هذا وإن كان  
 جمعا حسنا لكنه لا يستقيم على مذهب من فرض القراءة على الموت  
 مطلقا بحيث تبطل صلوة تاركه قطعاً وثانيها أن بعضكم يعبر  
 من اختار القراءة في السرية وحكم بكفاية قراءة الإمام في الجهرية  
 فلا يصح إثارته للجهرية وثالثها أن جمعا من الصحابة قد روي عنهم  
 الترتك أيضا فبالاختيار آثار التجوز وترك آثار الترتك مطلقة  
 فإن قيل لو كان الجوزين اجازة من المانعين أو كونه أكثر منهم أو كون  
 قولهم موافقا لأحد يث وكون قول مخالفين مخالفا لأحد يث قلنا  
 على طبق ما ذكرنا أن ذلك في حيز المنع فما القيم عليه دليل لا يسع  
 إلا أن يقال أكثر من روى عنه ترك روي عنهم الاجازة أيضا  
 وكثير منهم روي عنهم الاجازة ولم يرو عنهم الترتك مطلقا هذا يرجح  
 اختيار آثار هؤلاء على هؤلاء لكن لا يستقيم الاحتجاج بتلك  
 الآثار على المفوضية كما هو مذهبهم كما هي الشافعية ورابعها أن قول

في الآثار الواردة على هذا الاستدلال

ابن هريجة اقرأ بها في نفسك يا فارسى فحصل على التدبر والتفكير كما ذكره  
 بعض المالكية وهو مردود بما قاله لنوى في شرح صحيح مسلم بيان  
 التدبر لا يسمى قراءة لا شتر ولا عرفا **الاصل الثالث** قد استدلوا  
 بالمعقول بوجوب متنجي ان القراءة ركن من الاركان فيشتري فيه  
 الامام المأموم وجوابه على ما ذكره صاحب الهداية وغيره ان ركن  
 مشترك بينهما لكن حظ المقتدى بالانصات والاستماع انتهى وهذا  
 الجواب بعد تسليم كونه ركنًا مشتركًا ويرد عليه انه لا معنى  
 للاشتراك الا ان يكون كل واحد من فعل الامام والمقتدى داخلا  
 في كل واحد كركوع الامام وركوع المقتدى وسجود الامام وسجود  
 المقتدى وقراءة الامام وانصات المقتدى لا يشتركان في كل واحد  
 بل كل منهما جزئ لكل **آخر الحجج** الا ان يقال انه على سبيل التسامح  
 كانه جعل الانصات الذي هو سبب التدبر كقراءة فمما مشترك كان  
 في اسم القراءة اعلم ان يكون قراءة حقيقة او حكما اذا ذكرنا  
 الجواب في حواشي الهداية **وقيل** يوجب الكلام بان القراءة  
 على نحوين قراءة حقيقية وقراءة حكمية فان اراد المستدل من قوله  
 الله ركن مشترك ان القراءة الحقيقية من الاركان فيشتري كان فيه  
 فغير مسلم بشهادة حديث قراءة الامام قراءة له وقوله تعالى فاستمعوا  
 له وانصتوا وان اراد ان يطلق القراءة من الاركان فيشتري كان فيه  
 فليس غير مسلم **فان قلت** قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن فييد  
 افتراض القراءة الحقيقية **قلت** هو مخصوص بالمتفردين والامة  
 بخديث كفاية القراءة والآية **وبوجه** آخر لا نسلم ان القراءة ركن

الاصل الثالث بالاستدلال بالمعقول وبالله وما عليه  
 ١٨



امام الخليل

مع غيتا المشرقية

[illegible]

فيه واجب عنه بان الكلام فيه وعدم قبول حديثه  
لا يخلو عن تعصب واضمح وتعتسف لانه كما ذكره في الفصل الاول من  
الباب الثاني عند ذكر الحديث الثاني والثاني ان الحكم بكون الصلوة  
التي لم يقرأ فيها فاتحة الكتاب ان كانت خلاصة لا يقتضي ان تكون ركناً تبطل  
بتركها الصلوة كما قال العيني في البناء عند ذكر اختلاف الحنفية والشافعية  
في ركنية الفاتحة **فان قلت** اخرج مسلم وابوداود وغيرهما عن ابي هريرة  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلوة لم يقرأ فيها بأم القرآن  
فهي باطلة غير تمام فهذا يدل على الركنية **قلت** لا نسلم ذلك لان معناه  
ذات خلاص اي نقصان فهو صلوة ناقصة وهذا لا ينافي مذهبنا لانه  
ثبت النقصان لا الفساد ونحن نقول به لان النقصان في الوصف في  
الذات ولهذا قلنا بوجوب الفاتحة انتهى **وفيه** ما ذكره ابن عبد البر  
قال في الاستذكار في حديث ابي هريرة هذا من الفقه ايجاب القراءة  
بافاتحة في كل صلوة وان الصلوة اذا لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي  
خلاصة والخلاصة النقصان والفساد من ذلك قولهم اخذت الناقة  
اذا ولدت قبل تمام وقتها وقبل تمام الخلق وذلك نتائج فاسد وقال  
الاخفش اخذت الناقة اذا التقت ولدها الغير تمام واخذت اذا قد  
يسقبل وقت الولادة وان كان تمام الخلق وقد زعم من لم يوجب قراءة  
الفاتحة في الصلوة ان قوله خلاصة يدل على جواز الصلوة لانه النقصان  
والصلوة الناقصة جائزة وهذا التحكم فاسد والنظر يوجب النقصان  
ان لا يخلو مع الصلوة لانها صلوة لتمام ومن خرج من صلاته قبل ان  
يتمها فعليها اعادة تمامتها كما امر من ادعى انها تجزئ مع اقراره بنقصها

[illegible]







اسناد حسن و رواه ابن حبان من طريق ايوب عن ابي قلابة عن  
انس و زعمان الطريقين محفوظان و قاله البيهقي فقال ان  
طريق ابي قلابة عن انس ليست بمحفوظة انتهى و قال ايضا حديث  
عبادة بن ابي اسحق و البخاري في جزء القراءة و صحيحه و ابوداؤد و الترمذي  
و الدارقطني و ابن حبان و الحاكم و البيهقي من طريق ابن اسحق بن عيسى  
محمول عن محمود بن ربيعة عن عبادة و تابعه زيد بن واقد و غيره عن  
محمول انتهى و قال ابن حجر ايضا في نتائج الافكار لتخريج احاديث اذا كان  
اخبرني الامام ابو الفضل قال اخبرني محمد بن اذينة ان محمد بن عبد الله  
انا ابو البركات بن ملاحب انا القاضي ابو الفضل الاشعري انا ابو القاسم  
محمد بن المأمون انا ابو نصر محمد بن احمد بن محمد بن موسى انا ابو اسحق  
ابن اسحق بن محمد بن مضعب نا محمد بن اسمعيل بن ابراهيم بن المغيرة  
نا احمد بن خالد سمع و نا اسناد المأضي قويا الى الامام احمد نا محمد بن سلمة  
قال نا محمد بن اسحق عن محمول سمع و نا احمد نا يعقوب بن ابراهيم بن  
سعد نا ابن نا ابن اسحق قال حدثني محمول عن محمود بن ربيعة الانصاري  
عن عبادة بن الصامت قال صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم الصبح  
فشئت عليه القراءة فلما انصرف من الصلوة اقبل علينا بوجهه  
فقال لان لا اكره تقرأون خلفنا ما كنتم اذا جهوا قالوا انا لنفعل ذلك  
فقال لا تفعلوا الا بما قرأنا فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها هذا حديث  
حسن اخرجه ابوداؤد عن عبد الله بن محمد النخعي عن محمد بن سلمة  
فوقع لنا بدلا عاليا و اخرجه الترمذي من رواية عبد بن سليمان  
و اخرجه ابن خزيمة في صحيحه من رواية عبد الاعلى و الدارقطني



نقول ابن حجر الماسكي صححه الدارقطني والحاكم والبيهقي والخطاط  
 وغيرهم غير صحيح في اصطلاح الحديثين انتهى الجواب عن هذا  
 الحديث من جانب الحنفية والمالكية من وجوه الزها لا تخلو

[illegible]

الشيخ محمد بن عبد الله بن أحمد بن حنبل

*(Handwritten signatures and names at the bottom of the page)*

عن كونه محلاً لى ود وحى الوجه الاول ان من رتبة هذا الحديث محمد بن اسحق صاحب المغازى والسير وهو متكلم فيه ورأيت غير معتبرة والجواب عنه انه وان كان متكلماً فيه من جانب كثير من الائمة لكن جرحهم لها محامل صحيحة وقد عارضتها تعديل جمع من ثقاة الامة ولذا صرح جمع من النقاد بان حديثه لا ينحط عن درجة الحسن بل صحيح بعض اهل الاستناد فقد قال الذهبي في التكملة محمد بن اسحق بن يسار ابو بكر وبقاى ابو عبد الله المطيلى المدنى الامام صاحب المغازى رأى انسابه ورأى عطاء طبعته وعنه شعبة والحمادان والسفيان كان ويونس بن بكير وخلق وكان من يجوز العلم صدوق ولا غرائب في سعة ما روى واختلفت في الاحتجاج وحديثه فوق الحسن وقد صححه جماعة مات سنة احدى وخمسين ومائة وقيل اثنين وخمسين انتهى كلامه وذكر كمال الحافظ فتح الدين محمد الشهير بابن سيد الناس في كتابه عيون الاثر في تلخيص المغازى والسير في ترجمته كلاماً طويلاً واجاب عن جرح الائمة تفصيلاً كما في شأنه الاطلاع عليه فليرجع اليه وتذكر منه كلاماً مختصاً بقدر الحاجة ليعلم ان عدم قبول حديثه الذي نحن فيه في باب القصة يعنى حديث عبادة وكذا عدم قبول حديثه في القلتين المخرج في سنن ابى داود والترمذى وابن ماجه وغيرهم كما صدر عن الحنفية والمالكية مما لا يخفى عن خدشة وقد بسطت ما في حديث القلتين وما عليه مع ذكر المذاهب المختلفة الواقعة في طهارة الماء ونجاسته في بحث الماء من شرح شرح الوفاية المسمى بالسعاية وفقنا الله لاقامه كما وفقنا ليداه

عن كونه محلاً لى ود وحى الوجه الاول ان من رتبة هذا الحديث محمد بن اسحق صاحب المغازى والسير وهو متكلم فيه ورأيت غير معتبرة والجواب عنه انه وان كان متكلماً فيه من جانب كثير من الائمة لكن جرحهم لها محامل صحيحة وقد عارضتها تعديل جمع من ثقاة الامة ولذا صرح جمع من النقاد بان حديثه لا ينحط عن درجة الحسن بل صحيح بعض اهل الاستناد فقد قال الذهبي في التكملة محمد بن اسحق بن يسار ابو بكر وبقاى ابو عبد الله المطيلى المدنى الامام صاحب المغازى رأى انسابه ورأى عطاء طبعته وعنه شعبة والحمادان والسفيان كان ويونس بن بكير وخلق وكان من يجوز العلم صدوق ولا غرائب في سعة ما روى واختلفت في الاحتجاج وحديثه فوق الحسن وقد صححه جماعة مات سنة احدى وخمسين ومائة وقيل اثنين وخمسين انتهى كلامه وذكر كمال الحافظ فتح الدين محمد الشهير بابن سيد الناس في كتابه عيون الاثر في تلخيص المغازى والسير في ترجمته كلاماً طويلاً واجاب عن جرح الائمة تفصيلاً كما في شأنه الاطلاع عليه فليرجع اليه وتذكر منه كلاماً مختصاً بقدر الحاجة ليعلم ان عدم قبول حديثه الذي نحن فيه في باب القصة يعنى حديث عبادة وكذا عدم قبول حديثه في القلتين المخرج في سنن ابى داود والترمذى وابن ماجه وغيرهم كما صدر عن الحنفية والمالكية مما لا يخفى عن خدشة وقد بسطت ما في حديث القلتين وما عليه مع ذكر المذاهب المختلفة الواقعة في طهارة الماء ونجاسته في بحث الماء من شرح شرح الوفاية المسمى بالسعاية وفقنا الله لاقامه كما وفقنا ليداه

عن كونه محلاً لى ود وحى الوجه الاول ان من رتبة هذا الحديث محمد بن اسحق صاحب المغازى والسير وهو متكلم فيه ورأيت غير معتبرة والجواب عنه انه وان كان متكلماً فيه من جانب كثير من الائمة لكن جرحهم لها محامل صحيحة وقد عارضتها تعديل جمع من ثقاة الامة ولذا صرح جمع من النقاد بان حديثه لا ينحط عن درجة الحسن بل صحيح بعض اهل الاستناد فقد قال الذهبي في التكملة محمد بن اسحق بن يسار ابو بكر وبقاى ابو عبد الله المطيلى المدنى الامام صاحب المغازى رأى انسابه ورأى عطاء طبعته وعنه شعبة والحمادان والسفيان كان ويونس بن بكير وخلق وكان من يجوز العلم صدوق ولا غرائب في سعة ما روى واختلفت في الاحتجاج وحديثه فوق الحسن وقد صححه جماعة مات سنة احدى وخمسين ومائة وقيل اثنين وخمسين انتهى كلامه وذكر كمال الحافظ فتح الدين محمد الشهير بابن سيد الناس في كتابه عيون الاثر في تلخيص المغازى والسير في ترجمته كلاماً طويلاً واجاب عن جرح الائمة تفصيلاً كما في شأنه الاطلاع عليه فليرجع اليه وتذكر منه كلاماً مختصاً بقدر الحاجة ليعلم ان عدم قبول حديثه الذي نحن فيه في باب القصة يعنى حديث عبادة وكذا عدم قبول حديثه في القلتين المخرج في سنن ابى داود والترمذى وابن ماجه وغيرهم كما صدر عن الحنفية والمالكية مما لا يخفى عن خدشة وقد بسطت ما في حديث القلتين وما عليه مع ذكر المذاهب المختلفة الواقعة في طهارة الماء ونجاسته في بحث الماء من شرح شرح الوفاية المسمى بالسعاية وفقنا الله لاقامه كما وفقنا ليداه

عن كونه محلاً لى ود وحى الوجه الاول ان من رتبة هذا الحديث محمد بن اسحق صاحب المغازى والسير وهو متكلم فيه ورأيت غير معتبرة والجواب عنه انه وان كان متكلماً فيه من جانب كثير من الائمة لكن جرحهم لها محامل صحيحة وقد عارضتها تعديل جمع من ثقاة الامة ولذا صرح جمع من النقاد بان حديثه لا ينحط عن درجة الحسن بل صحيح بعض اهل الاستناد فقد قال الذهبي في التكملة محمد بن اسحق بن يسار ابو بكر وبقاى ابو عبد الله المطيلى المدنى الامام صاحب المغازى رأى انسابه ورأى عطاء طبعته وعنه شعبة والحمادان والسفيان كان ويونس بن بكير وخلق وكان من يجوز العلم صدوق ولا غرائب في سعة ما روى واختلفت في الاحتجاج وحديثه فوق الحسن وقد صححه جماعة مات سنة احدى وخمسين ومائة وقيل اثنين وخمسين انتهى كلامه وذكر كمال الحافظ فتح الدين محمد الشهير بابن سيد الناس في كتابه عيون الاثر في تلخيص المغازى والسير في ترجمته كلاماً طويلاً واجاب عن جرح الائمة تفصيلاً كما في شأنه الاطلاع عليه فليرجع اليه وتذكر منه كلاماً مختصاً بقدر الحاجة ليعلم ان عدم قبول حديثه الذي نحن فيه في باب القصة يعنى حديث عبادة وكذا عدم قبول حديثه في القلتين المخرج في سنن ابى داود والترمذى وابن ماجه وغيرهم كما صدر عن الحنفية والمالكية مما لا يخفى عن خدشة وقد بسطت ما في حديث القلتين وما عليه مع ذكر المذاهب المختلفة الواقعة في طهارة الماء ونجاسته في بحث الماء من شرح شرح الوفاية المسمى بالسعاية وفقنا الله لاقامه كما وفقنا ليداه

قال بن سبيد الناس هو محمد بن اسحق بن يسار المديني مولى قيس بن  
 مخزومة بن المطلب بن عبد مناف ابوبكر فقيلا ابو عبد الله رأى انسا وسعيد  
 ابن المسيب وسمع القاسم بن محمد بن ابي بكر وابان بن عثمان ومحمد بن علي  
 ابن الحسين واباسم بن عبد الرحمن بن عوف ونافع مولى ابن عمر  
 والزهرى وغيرهم وحدث عنه ائمة العلماء منهم يحيى بن سعيد  
 الانصارى وسفيان الثوري وابن جريح وشعبة والحكام وبرايم  
 ابن سعد وشريك بن عبد الله النخعي وسفيان بن عيينة ومن بعدهم  
 ذكر ابن المديني عن سفيان بن عيينة انه سمع ابن شهاب يقول لا يزال  
 بالمدينة علماء يبقون هذا يعني ابن اسحق وروى ابن ابي ذئب عن الزهرى  
 انه رآه مقبلا فقال لا يزال بالبحر اعلم كثيرا مما ما هذا الاحول بين  
 اظهرهم وقال ابن علية سمعت شعبة يقول محمد بن اسحق صدوق في  
 الحديث ومن رواية يونس بن بكير عن شعبة محمد بن اسحق امير  
 المؤمنين فقيلا لم قال لحفظه وقال ابن ابي خيثمة نا ابن المنذر عن  
 ابن عيينة انه قال ما يقول اصحابي في محمد بن اسحق قلت يقولون  
 انه كذاب فقال لا تقل لك وقال ابن المديني سمعت سفيان بن  
 عيينة سئل عن محمد بن اسحق فقيلا له ولم يرو اهل المدينة عنه  
 فقال جالسته منذ بضع وسبعين سنة وما يترها احد من  
 اهل المدينة ولا يقولون فيه شيئا وسئل ابو زرعة عنه فقال من  
 تكلم في محمد بن اسحق هو صدوق وقال ابو حاتم يكتب حديثه قال  
 ابن ابي خيثمة نا هارون بن معروف قال سمعت ابا معاوية يقول  
 كان ابن اسحق من احفظ الناس وقال ابو زرعة قد اجمع الكبراء



من اهل العلم على الاخذ عنه منهم شعبة وسفيان والحمادان وابو البزار  
 وابو الهيثم بن سعد وروى عنه من الاكابر يزيد بن جبيب وقال اختبره  
 اهل الحديث فراءوا صدوقا خيرا مع مدح خاله ابن شهاب له وقال  
 ابراهيم بن يعقوب الناس يشتهرون حديثه وكان يرمى بغير نوع من  
 البدع وقال ابن عدي كان يرمى بالقدر وكان ابعدا للناس وقال  
 البخاري ينبغي ان يكون له الف حديث ينفرد بها لا يشترك فيها احد  
 وقال عن ابن المديني عن سفيان ما رأيت احدا يترجم محمد بن اسحق  
 وقال ابراهيم الحري قال مصعب كانوا يطعنون عليه بشيء من غير جنس  
 الحديث وقال شعبة هو امير المؤمنين في الحديث وروى يحيى بن آدم  
 قال نا ابو شهاب قال قال لي شعبة بن الحجاج عليك بالحجاء ابن طائ  
 ومحمد بن اسحق وقال يعقوب بن شيبة سألت ابن المديني كيف تشاء  
 محمد بن اسحق اصحيم فقال نعم عندي صحيم قلت له فكلام مالك قال  
 لم يجالساه ولم يعرفه ثم قال علي بن المديني ابن اسحق اى شيء حدث  
 عنه بالمدينة قلت له فهو شام بن عروة قد تكلم فيه فقال الذي قال  
 هشام ليس بحجة له دخل على امرأته وهو غلام فسمي منها واسمها  
 علي بن المديني يقول ان حديث اسحق ليتين فيه الصدوق وقال  
 البخاري رأيت علي بن المديني يحترج حديثه وقال نظرت في كتابه فوجدت  
 عليه الاحاديث منكرين وقال العجلي محمد بن اسحق ثقة وروى الفضل  
 ابن غسان عن يحيى بن معين انه ثبت في الحديث وقال يعقوب بن  
 شيبة سألت ابن معين عنه افى نفسك شيء من صدقه قال لا هو  
 صدوق وروى ابن ابى خيثمة عن يحيى بن اسحاق قال الاثرم

سألت أحمد بن حنبل عنه فقال هو حسن الحديث وقال ابن المثنى  
قلت لسفيان كان ابن اسحق جالساً فاطمة بنت المنذر فقال اخبرني  
انها حدثته وانه دخل عليها وفاطمة هذا زوج هشام بن عروة وكان  
هشام يكره على ابن اسحق رواية عنها ويقول لقد دخلت بها وهي  
بنت سبع سنين وما راها مخلوق حتى لحقت بالله انتم ملخصاً  
لثوذكر ابن سيلا الناس الجرم الواقعة واجاب عن جميعها بابجية  
شافية فقال رويانا عن يعقوب بن شيبه قال سمعت محمد بن عبد الله بن  
ثوير ذكر ابن اسحق فقال اذا حدثت عن سبع منه من المرفعين  
فهو حسن الحديث صدوق ويحدث عن الجمهورين احاديث باطلة  
وقال ابو موسى محمد بن المثنى سمعت يحيى القطان يحدث عن ابن اسحق  
فقلت يا ابا عبد الله ما احسن هذا القصص الذي يجمع بها محمد بن  
اسحق فتيسر الى متجهاً وخرى ابن معين عن يحيى القطان انه كان  
لا يرضى محمد بن اسحق ولا يحدث عنه وقال عبد الله بن احمد كان ابي  
يكتب حديثه ويكتبه كثيراً بالعلو والنزول يخرجها في السند وما رأيت  
ينقى حديثه فقليل له يخرج به قال لم يكن يخرج به في السنن وقيل لاهل  
يا ابا عبد الله اذا تفرغ بحديث تقبله قال لا والله اني رأيت يحدث عن  
جماعة بما يحدث الواحد ولا يفصل بين كلام ذا من كلام ذا وقال  
ابن المديني مرة صالحاً وسطاً وروى الميموني عن ابن معين ضعيف  
وروى عنه غيره ليس بذلك وروى الدورى عنه ثقة لكنه ليس بحجة  
وقال ابو زرعة عبد الرحمن بن عمر قلت ليحيى بن معين وذكر كذا الحديث  
فقلت محمد بن اسحق منهم فقال انما كان ثقة وانما الحديث عبيد الله بن عمر

ومالك بن انس وذكر قوما آخرين وقال احمد بن الزهير مثل يحيى بن  
معين عنه مرة فقال ليس بذلك ضعيفا وسهتا مرة اخرى يقول هو  
عندي سقيم ليس بالقوي وقال لنسائي ليس بالقوي وقال البرقي  
سألت الدارقطني عن محمد بن اسحق بن يسار عن ابيه فقال لا يحتج بها  
وانما يستبرها وروى ابو داود عن حماد بن سلمة قال لولا الاضطراب ما  
حدثت عن محمد بن اسحق وقال احمد قال مالك وذكره فقال دجال  
من الدجاجة وروى الهيثم بن خاتم الدوسي حدثنا احمد بن ابراهيم  
نا ابو داود صاحب الطيالسة حدثني من سمع هشام بن عروة وقيل له  
ان ابن اسحق يحدث بكذا وكذا عن قاطبة فقال كذب الخبيث قرو  
القطان عن هشام انه ذكره فقال عد والله الكذاب يروي من امرأتي  
اين رآها وقال مالك كذاب وقال ابن ادريس قلت لمالك وذكر المخاز  
فقلت قال محمد بن اسحق انا بيطارها فقال نحن نفيناها عن المدينة  
وقال لي بن ابراهيم جلست الى محمد بن اسحق فكان يخضب بالسواد  
فذكر حديث في الصفة فلم اعد اليه وقال تركت حديثه وقد سمعت  
منه بالري عشرين مجلسا وروى الساجي عن المفضل بن غسان حدث  
بن زيد بن هارون وهو يحدث بالبقيع وعنده ناس من اهل المدينة <sup>يسمونه</sup>  
منه حتى حدثهم عن محمد بن اسحق فامسكوا وقالوا لا تحد شاعته نحن  
به فذهب بن زيد يما ولهم فلم يقبلوا وقال ابو داود سمعت احمد بن حنبل  
ذكره فقال كان رجلا يشتم الحديث فيأخذ كتبا لناس فيضربها في ثوبه  
وقال احمد كان يدلس وقال ابو عبد الله قدم محمد بن اسحق الى بغداد فكا  
لا يبالى بمحك عن الكلب في غيره وقال ليس بحجة وقال لسان كنا عند <sup>ه</sup>

بن جرير قال صدقنا من عندنا في تأييد القطان فقال ابن كنانه فقال كتابنا  
عند وهب بن جرير يعني نقرأ عليه كتاب المغازي عن أبيه عن ابن اسحق  
فقال تنصرفون من عندنا بكذا بكثير وقال عباس الدوري سمعت  
أحمد بن حنبل وذكر ابن اسحق فقال ما في المغازي وأشباهه في كتب  
وأما في المحال والحرام فيحتاج إلى مثل هذا أو مديده وضم أصابع  
وروى الأثر عن أحمد كان كثير التمدد ليس جديداً الحسن حديثه عندنا  
ما قال أخيراً وسمعت وعن ابن معين ما أحب أن أحجبه في الفرائض  
وقال ابن أبي حاتم ليس بالقوي ضعيف الحديث وهو أحب إلى من أفله  
ابن سعيد يكتب حديثه وقال سليمان التيمي كذاب وقال يحيى القطان  
ما تركت حديثه إلا أنه أشهد أنه كذاب وقال يحيى بن سعيد قال سأل  
وهيب بن خالد أنه كذاب قلت لو هيب ما يدريك قال قال لي مالك  
أشهد أنه كذاب قلت مالك ما يدريك أنه كذاب قال قال لي هشام بن  
عروة أشهد أنه كذاب قلت له هشام ما يدريك قال حدثت عن امرأتين  
فاطمة بنت أحمد بن محمد بن الحجاج قال يحيى عن هذا المخرج أما ما روي  
من التمدد ليس القدر والتشيع فلا يوجب رد عرايته ولا يوقع فيها  
كثير ومن وأما التمدد ليس فمنه القادر في المعدل وغيره ولا يعمل  
ما وقع ههنا من مطلق التمدد ليس على التمدد ليس المقيد ولكن ذلك القدر  
والتشيع لا يوجب الرد إلا بضميمة أخرى ولم نجد هاهنا وأما قول  
ابن إبراهيم أنه ترك حديثه فقد علم ذلك بأنه سمعه يحدث بأحاديث  
في الصفات فنفر منه وليس في ذلك كبير أمر فقد ترخص قوم من  
السلف في عرايته المشكل من ذلك وما يحتاج إلى تأويله وأما المنحصر

عن يزيد بن هارون اهتم امسكوا حين حدث عنه فليس فيه ذكر  
 لمقتضى الامساك واذا لم يذكر لم يبق الا ان يحول الظن فيه وليس لنا  
 ان نعارض عدالة منقولة بما قد ينظر جرحاً واما ترك يحيى القطان  
 حديثه فقد ذكرنا السبب في ذلك وتكذيبه اياه في رواية من وهيب  
 ابن خالد عن مالك عن هشام فهو من فوفه في هذا الاستناد تبع هشام  
 وليس بعيد من ان يكون ذلك هو المنفرد بالمدنية عنه في الخبر  
 السابق عن يزيد بن هارون وقد تقدم الجواب عن قول هشام في عن  
 احمد وعلى المديني بما فيه من غير ان يحدث عن الجرح  
 الخ فالولم ينقل ثبوته وتعديله لتردد الامر في التهمة به بينه وبين  
 من نقلها عنه واما مع التوثيق والتعديل فالحمل فيها على الجمهور ليس  
 لاجل عليه واما الطعن على المعالجين روايته عن الجمهورين فليس قد حمل ذلك  
 عن سفيان الثوري وغيره واكثر ما فيه التفريق بين بعض حديثه وبعض  
 حديثه فيروى ما رواه عن الجمهورين ويقبل ما حملة عن المعروفين واما قول  
 احمد يحدث عن جماعة بالحديث الواحد لا يفصل كلامه من كلام  
 اذا فقد تتحمل لفاظ الجماعة وعو على تقدير عدم الاتحاد فقد يتحمل المعنى  
 روي عن وثالة بن الاسقع قال اذا حدثتكم على المعنى فحسبكم واما قوله  
 كان يشتم الحديث الخ فلا يثبت الجرح بذلك حتى ينتهي ان يكون مستموراً  
 وثبت ان يكون حدث بها ثم نظر بعد ذلك في كيفية الاخبار فان كان  
 بالفاظ لا تقتضي السماع تصريحاً فحكمه حكم المدلسين وان كان يروى  
 ذلك عنهم مصرحاً فهذا كذب صدر لا يحسن الحمل عليه الا اذا انفرد  
 للكلام فخرجاً واما قوله لا يمان من يحكى عن الكلبي وغيره فهو ايضا





قاله ليس مما يخرج به الانسان وذلك ان التابعين كالاسود وعلقمة  
 سهر وامن عائشة من غير ان ينظروا اليها بل سهر واصوتها وكذلك  
 ابن اسحق يسهم من فاطمة والسترينها مسبل فاما مالك فان كان  
 ذلك منه مرة واحدة ثم عاد له الى ما يجب وذلك لانه لم يكن بالبحر  
 احدا علم بانساب الناس ايامهم من ابن اسحق وكان يزعم ان ما كان  
 من مواليه واصبح وكان مالك يزعم انه من انفسها فوقهم بينهما  
 مغاوضة فلما صنعت مالك الموطا قال ابن اسحق اشقني به فانما بيضا  
 فقتل ذلك الى مالك فقال هذا دجال من الدجالين يروي عن اليهود  
 وكان بينهما ما يكون بين الناس حتى عن ابن اسحق الخروج الى العراق  
 فضا الحاجر واعطاه عند الوداع خمسين دينارا ولم يكن يتكرما مالك  
 عليه من اجل الحديث انما كان يتكر عليه تتبعه غزوات النبي صلى  
 الله عليه وسلم من اولاد اليهود الذين اسلموا وحفظوا قصة خيبر  
 قريبة وتصيروا اشبه ذلك من الغرائب عن اسلامهم كان يتبعهم  
 هذا منهم يعلم ذلك من غير ان يخرج لهم كان مالك لا يري الرواية الا  
 عن اثنين عند وقت التهمي قد استشهد بابن اسحق البخاري واخرج له  
 مسلم متابقة واختار ابو الحسن بن القطان في كلامه ان يكون حديثا  
 من بابي الحسن لاختلاف الناس فيه واما روايته عن فاطمة والحديث  
 الذي من اجله وقع الكلام في ابن اسحق روايته عن فاطمة حتى قال  
 هشام انه كذا في وتبعه في ذلك مالك وتبعه يحيى بن سعيد وتابعوا  
 بعدهم تقليدا لهم حديث قلن قصصهن ولتضم ما لم ترو لتصل فيه وقد  
 روينا من حديثه عنها غير ذلك انتم ملتفتا وفي كتاب الترغيب والترهيب



في المرقاة تحت هذا الحديث قال ابن مالك ذهب لشافعي الى ان  
 الماموم يقرأ الفاتحة خلفه الامام قلنا هذا محمول على الابتداء  
 قلت تمام يحتاج الى معرفة تاريخ بعد المنع من قراءة الفاتحة  
 بخصوصها انتهى **الوجه الثالث** انه منسوخ بحديث ابي هريرة  
 الذي فيه ان الصحابة تركوا القراءة خلف رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في ما يجهر فيه وقد مر ذكره كما قال علي القاري في المرقاة تحت حديث  
 ابي هريرة عند قوله فانه للناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم انه ظاهرة الاطلاق الشامل للسرا والجهر الفاتحة وغيرها  
 ولعل هذا هو الناسخ لما تقدم لان ابا هريرة متأخر الاسلام انتهى  
 وفيه وهن ظاهر **أو لا** فلان النسخ لا يثبت باحتمال ومجرد  
 احتمال النسخ لا يبطل الاستدلال على ما هو مبسوط في موضعه وتكون  
 حديث عباد منسوخاً بخبر ابي هريرة مجرد احتمال ليس له سند  
 يستند به فيحتمل ان يكون هو النسخ ويكون خبر الترك منسوخاً  
 به وأما الاستشهاد بان ابا هريرة متأخر الاسلام فباطل عند الاعلى  
 لما تقر في مداركه وتبين في اصوله وان تأخر اسلام الراوي لا يدل  
 على تأخر خبره المروي لجواز ان يكون سهر الواقعة المتقدمة من صحابي  
 متقدم فراه من غير ذكره الا ان يوجد ما يدل على حضوره وشركته  
 ومشاهدته ونظيره حديث طلحة بن علي ان رجلاً سأل رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن رجل من كسرة أيتوا فقتل هل هو الا  
 بضعة منك المروي في سنن ابن ماجه والنسائي والترمذي والحاكم  
 وغيرهم بالفاظ متقاربة مع حديث ابي هريرة مرفوعاً اذا افضى

بيد إلى فرجه وليس بينهما ستر فليتوضأ أخرجه ابن حبان والحاكم وأحمد  
والطبراني والدارقطني والطحاوي وغيرهم فأدعى في السنة النبوية في المصاحف  
أن حديث طلق منسوخ لأن طلقاً قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمسنة  
وهو بين المسجد وذلك في السنة الأولى وقد روى أبو هريرة وهو أسلم عام  
خمس مئة سبعمائة صلى الله عليه وسلم قال إذا أفنى الحديث فقد فنى  
التوركتي على ما نقله الطبري في حواشي المشكوة بأن ادعاء النسبة فيه مبنى  
على الاحتمال وهو خارج عن الاحتياط إلا أن يثبت أن طلقاً توفي قبل إسلام  
أبي هريرة أو رجع إلى أرضه ولم يبق له صحبة بعد ذلك وتقبه الشيعة  
في فتح المنان بأن قراءة الصحيح في التأخر لا سلام لا يستلزم تأخر حديثه  
فيحتمل أن يكون التأخر سمعه من صحابي متقدم وتركه إلا بعد ذلك  
أمثال ذلك كثيرة في كتب الفقه شديدة وفيها ظواهر لا يمكن دعوى كون  
حديث عباد منسوخاً بحديث قراءة الأمام قراءة لا غير ذلك من الروايات  
الثابتة وكذا الآية القرآنية لأن ذلك كله مجرد دعوى لا شهر إلا بشهادة  
العادلة **وَأَمَّا ثَانِيًا** فلأن دعوى النسبة إنما يحتاج إليها إذا انعقد الجهم  
بينهما وليس كذلك لجواز حمل ترك القراءة على ترك الجهر بالقراءة أو على  
ترك القراءة ماعداً الفاتحة ثم مرهم ماله وما عليه **قال** الحازمي في كتاب  
الناسخ والمنسوخ ادعاء النسبة مع إمكان الجهم بين الحديثين على  
خلاف الأصل لا عبرة بعجز التراخي انتهى **وقال** أيضاً في موضع آخر  
لا حاجة بنا إلى النسبة بإمكان الجهم بين الأخبار انتهى **وقال** الطحاوي  
في شرح معاني الآثار وأولى الأشياء إذا روى حديثان عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم واحتمل الاتفاق واحتمل التضاد أن نعلمها على

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



الاتفاق لعل التضاد انتهى والمسئلة مبسوطه في رسالتى الاجوبه  
 الفاضلة لارسلت العشرة الكامة فان قلت هذا انما يستقيم  
 على مسلط المحمد ثين والشافعية الذين يقدمون الجهم على النسخ  
 لعل مسلط الخفية فاطم كروا المتعارضين ان علم المتأخر المتقدم  
 منها صير الى النسخ والا فالترجيح ان امكن والا فالجهم يقدر لا يمكن  
 فقد مو النسخ على الجهم لا الجهم على النسخ قلت هب ولكن انما  
 يصيرون الى النسخ اذا علم المتأخر المتقدم وعلم ذلك فيما نحن  
 فيه غير مسلم **واما ثالثا** فلان ليس في خبر ابى هريرة ما يفيد ترك  
 فاتحة الكتاب ايضا نصا مرفوعا بل هو موقوف على ابى هريرة او على  
 من بعده وترك الفاتحة ليس لا ما يدل عليه ظاهره واطلاقه وقول  
 النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عبادته في صلوة الصبح لا تفعلوا  
 الا بقراءة الكتاب المرفوع نص قد سبق لا حجة في قراءة الفاتحة خلف الامام في  
 الجهم فيجوز تقديمه والعمل به لكون المرفوع اقوى من غير المرفوع والنص  
 اقوى من الظاهر الذى هو دون النص كما هو مفصل في كتب اصول  
 فكيف يمكن دعوى نسخ الاقوى بالادنى من غير حجة مثبتة **واما**  
**رابعاً** فلان خبر ابى هريرة لو كان ناسخاً لحديث عبادته لكان  
 ابو هريرة اعلم به ولم يفت بخلافه مع انه ائفى بقول اقرائها في  
 نفسك بخلافه كما مر كره الوجه الرابع ان حديث عبادته  
 ليس الا خبر الاحاد وخبر الاسناد اذا خالف الآية القطعية يجرى بوجوه  
 بالقطعية وههنا وقع هذا الخبر مخالفاً لقوله تعالى واذا قرأ القرآن  
 فاستمعوا له وانصتوا فيرد ويؤخذ بالآية وفيه ان هذا الاسناد

٣٠٣

الكتاب المرفوع من حديث ابى هريرة

لا يستقيم لأصل أصول الحنفية ولا على أصول الشافعية <sup>أصل</sup> أصول الحنفية فلا يتم وإن ذهبوا إلى أن العام قطعي وإن تخصيصه بالظني ولكن النسخ بغير جواز لكنهم إنما ذهبوا إلى عدم قبول أخبار إلا إذا خالفنا القطعي بعد وضوح المخالفة وهذه المخالفة ليست بواجبة لا مكان الجمع بحمل الآية على وجوب السكوت عند القراءة بالجمهورية والحديث على قراءة الفاتحة في سنتات الجمهورية ومع ذلك لا وجه لرد الخبر بالآية <sup>والمأخذ</sup> على أصول الشافعية فلان العام عندهم ظني يجوز تخصيصه بخبر الأحاد الظني فهم يقولون إن الآية وإن كانت مامة في الفاتحة والسورة لكن الحديث خصصه بغير الفاتحة فيعمل بالآية في ما عدا الفاتحة ويعمل بالحديث في الفاتحة فإن قلت إن المفهوم من أصول الحنفية أن العام عندهم قطعي لا يجوز تخصيصه بالظني مالم يخص ولا بالقطعي خلافا لصحة الشافعية وإن ترجيح أحد المتعارضين على الآخر مقدم على الجمع ومؤخر عن النسخ قال التفتازاني في التلويح إنما رد خبر الواحد في معارضة الكتاب لأن الكتاب مقدم كونه قطعيًا متواترًا للنظر لا شبهة في مثله ولا في سنده لكن الخلاف إنما هو في عمومات الكتاب وظواهره فمن يجعلها ظنية يستدبر خبر الواحد إذا كان على شرائطه عملاً بالدليلين ومن يجعل العام قطعياً فلا يعمل بخبر الواحد <sup>فقط</sup> معارضاً ضد ذلك أن الظني يصح القطعي فلا ينسخ الكتاب به ولا يزداد عليه أيضاً انتهى قال في موضع آخر إذا دل الدليل على ثبوت شيء والآخر على انتفائه فامان يتساوى في القوة أولاً وعلى الثاني أمان يكون زيادة

من الحنفية  
بجواز اكل العمام  
خص من قبل دليل  
منفصل الا ان اوصلا  
الكرخي اما يجوز  
من قبل دليل  
منفصل قطعي ان اوليا  
وذكر انقاراسه في حرم  
شرح العصب ان العمام  
من بعض الحنفية قطعي  
في تخصيصه بخلاف  
الا اذا خص منه

مختصر حرم الفقه العام القاطن في حيد صبا الظن يكون الترجيم مقدما على الجمع عند الحاجة

[illegible]





فان تقدم يراى الكتاب حتم ولما كان راوى الخبر بعد لا ياول مرويه ولا يكتفى  
 في الرواية انتم اذ اعرفت هذا فتقول تعارض حديث عبادة بالآية  
 يقتضيان تقدم الآية لكن لا يقتضيان هيجار الخبر بالكلية مع قوة سند  
 ووجود شاهد فلا بد ان يحمل على حمل صحيح لا يكون مخالفا للكتاب  
 والسنة وهو ان يحمل على قراءة تعاقب حال السكينة فيما بالهم تركوا هذا الخبر  
 بالكلية ولم يجزوا قراءة الفاتحة ولو في حال السكينة **الا ان يقال**  
 انهم لم يحملوا على هذا الحمل لانهم لم يرووا السكتات على الوجه الاكمل لانهم  
 لم يبلغوا اليهم تلك الاحاديث الواردة في السكينة او بلغتها حملوها على ما  
 لا يصلح للحجية لكن لا يخفى ان هذا العذر وان امكن من جانبه لكنه  
 لا يستلحق مخالفتهم لا ينص من بدل له ثبوت السكينة ترك الخبر المذكور  
 بالكلية **الوجه الخامس** الحديث عبادة يعارض حديث من  
 كان له امام فقرأه الامام له قراءة وحديث النعمان عن القراءة خلف الامام  
 وغير ذلك مما مر عند ذكر استدلال الحنفية وفيه انه ليس هناك  
 حديث ينصر على النعمان عن قراءة الفاتحة خصوصا حتى يعارض حديث  
 قراءة خصوص كتاب منها ما هو ارادة بالهم مطلقا وليس سند ذلك  
 فيكون مرجوحا ومنها ما هو ارادة لافادة كفاية قراءة الامام فلا يعارض  
 حديث عبادة اذ حصل على اجازة الشراء خلف الامام **وايضاً** حديث  
 عبادة نقص في قراءة الفاتحة خلف الامام وحديث الترك والنعمان يدل  
 على تركها نفسا بل ظاهرا وتقدم النص على الظاهر عند تعارضهما  
 منصوص في كتب اعلام **الوجه السادس** هو اقوى الوجوه  
 الملزمة لمن تمسك بحديث عبادة لفرضية الفاتحة خلف الامة

٨  
 في  
 بيان  
 ما  
 مر

في  
 بيان  
 ما  
 مر



ان المستدل على كون قراءة الفاتحة ركنا في كل صلوة حتى كمل وقتها  
 بهذا الحديث لا يخلو اما ان يستدل بقوله صلى الله عليه وسلم لا تفعلوا  
 الا بفاتحة الكتاب فيقولون ان لا صلوة لمن لم يقرأ بها وكل منهما لا يخلو عن شيء  
 اما الثاني فلان قوله لا صلوة لمن لم يقرأ بها نظير قوله لا صلوة الا  
 بفاتحة الكتاب وقوله لا صلوة لمن لم يقرأ بأمر القرآن وغير ذلك من  
 الاخبار التي استند بها الشافعية على ركنية الفاتحة وتستظهر على انه  
 لا يصح بها اثبات ما ادعوه بل غاية ما ثبتت بها الوجوب بالمعنى المصطلح  
 لا الركنية واما الاول فلا والله قد تقر في كتب الاصول ان الاستثناء عن  
 حكم يدل على نقيضه فحسب لادلالة له على زيادة حكمه فقوله صلى الله  
 عليه وسلم لا تفعلوا فهو عن القراءة خلف الصلاة في الجهرية واستثناء  
 قراءة الفاتحة يدل على عدم النهي عن قراءة الفاتحة يعني عدم كراهتها  
 وحرمتها ولادلالة له بوجه من الوجوه على ركنية الفاتحة او وجوبها فان  
 ثبت يدل ليل آخر فذلك امر آخر فلا دلالة لهذا الحديث على ما راموا منه  
 من اثبات الركنية فان قاطع كل تعليل بقوله فان لا صلوة الا بخير  
 على ذلك قلنا له فيه ما سياتي ذكره الوجه السابع لو سلمت لالت  
 حديث عباد على الفرضية لما نصها حديث قراءة الامام وقراءة له  
 الدال على كفاية مطلق القراءة وادعاءنا تساقطا وكذا الاحاديث الآتية  
 ان سلمت لالتها على الفرضية فلا تثبت شيء منها الركنية فان قيل  
 هذه الاحاديث قوية وطريق ذلك الحديث معلولة قلنا الكلام في  
 بعض هذه الاحاديث كحديث عباد ليس بدون من الكلام في حديث  
 الكفاية مع ان بعض طرقها على ما مر يصح الحجية فلا ينحط عن درجة

٢٠٩

وجه السابع مع ما عليه

المعاصرة فان قيل نحن نعمل ذلك الحديث على ما عدا الفاتحة جميعا  
بين الاخبار المتعارضة قلنا الجهم غير متعين بهذا بل يمكن ان يحصل  
على اطلاقه ونثبت به الكفاية وحديث عبادة على اجازة قراءة الفاتحة  
لا على الركنية كما هو حاصل جهم الآثار المتخالفة فلا بد من بيان مرجح يرجح  
الذي ذكرناه على الاحتمال الذي ذكرناه فان قيل هو دلالة هذه الآثار  
على الفرضية مطلقا لكل مصل ولو هو مما قلنا هذا عين المتنازع فيه  
وليس له سند يعتد به فان قيل هو ان حديث عبادة ينص في الزام  
قراءة الفاتحة وذلك الحديث ليس بنص بل ظاهر كفاية الفاتحة  
والنص مقدم على الظاهر قلنا هذا غير ظاهر فان كون حديث عبادة  
نقضا في اجازة قراءة الفاتحة مسلم واما كونه نقضا في الزام فغير مسلم  
**الوجه الثامن** ان حديث عبادة قد عارضه غيره فلا بد ان ينسب  
كل منهما ويرجع الى آثار الصحابة الموافقة لاحد ما كما هو المقرر في الاصول  
انه اذا تعارضت الآياتان يصار الى السنة واذا تعارضت الحديثان يصار  
الى قول الصحابة فوجدنا ان جميعا عظيمهما من كان يترك القراءة خلف  
الامام ويفتي بكفاية قراءة الامام من دون وجوب الفاتحة او الركنية  
وهذا ابن عمر وشدة اتباعه لآثار النبي صلى الله عليه وسلم واقواله و  
افعاله وعاداته كان ممن يترك القراءة وفيه آثار او لا ان التساقط و  
الرجوع الى آثار الصحابة انما يختار عند تعذر الرجوع وهو هو هنا في جزم  
كما مر غير مرة وثانيا ان آثار الصحابة ايضا مختلفة قولا وفعل كما وجه  
ترجيح آثار التاركين على آثار المجوزين **الوجه التاسع** انه قد تقر  
في الاصول ان الحديثين اذا تناخلفا ويمكن المصير الى آثار الصحابة

الوجه الثامن من معارضة

١٠٢٠

الوجه التاسع من معارضة





بأمر القرآن فاصولاه وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير حديث  
عبادة لا صلوة لمن لا يقرأ بفاتحة الكتاب تفقه عليه وفي رواية لمسلم ابو داود  
وابن حبان بزيادة فصاعدا قال ابن حبان تفرد بها معمر بن الزهري واعلمها  
البتحاوي في جزء القراءة ورواه الدارقطني باللفظ لا يجزى صلوة الا ان يقرأ  
الرجل فيها بأمر القرآن وصححه ابن القطان ورواه ابن خزيمة وابن حبان بهذا  
اللفظ من حديث ابو هريرة وفيه قلت ان كنت خلفا لما قال فاخذ بيدك  
وقال قرأها في نفسك وروى الحاکم من طريق شبيب عن ابن عيينة عن الزهري  
عن حماد عن عبادة مرفوعا ان قرآن خور من غيرك وليس غيبها عوضا عنها  
قال وله شواهد فساتها انتهى وفيه ايضا حديثان سعيدان من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ان قرأتها تحت الكتاب في كل ركعة ذكره ابن الجوزي  
في التحقيق فقال روى صاحبنا من حديث عبادة وابي سعيد قال لا فذكر  
قال وما عرفت هذا الحديث وعنده غيره الى رواية اسمعيل بن سعيد الشافعي  
قال ابن عبد الحكم روى هذا اسمعيل هذا وهو صاحب الامام احمد من حديثهما  
بهذا اللفظ وفي سنن ابن ماجه معناه من حديث ابى سعيد اسناده ضعيف  
ولا يداو من طريقهما عن قتادة عن ابى نصر عن ابى سعيد ان الحسن  
اسناده صحيح انتهى ذكر الحافظ ابن حجر في نتائج الافكار لخیر بن احاديث ذكرها  
بسند الى ابن خزيمة فاحمد بن يحيى لذهلي ناو هب بن جريش شعبة عن العباد  
ابن عبد الرحمن عن ابيه عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
لا تجزى صلوة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب قلت فان كنت خلف الامام فاخذ  
بيدي قال قرأها في نفسك فارسي قال هكذا اخبره ابن حبان عن  
ابن خزيمة بهذا الاسناد وقال لم يقل احد عن العباد في هذا الحديث

لا تجزى صلوة الاشعية ولا عنه الا وهب بن جريقت رواه عن العلاء  
مالك بن جريقت وروى عن القاسم بن عيينة والداود بن عيسى وعبد العزيز  
ابن ابي حازم واسماعيل بن جعفر ابواويس في اختلافوا في شيخهم العلاء فقال  
مالك بن جريقت عن العلاء عن ابى السائب عن ابى هريرة وقال الباقون عن  
العلاء عن ابى هريرة وجمع بينهما ابواويس فقال عن العلاء حدثني ابواويس  
مولى هشام بن زهرة وكان جليسين لابي هريرة عن ابى هريرة واتفقا  
كلهم على سياق المتن بلفظ كل صلوة لا يقرأ فيها بآم القرآن في صلاة فخر خذ  
فخر خذ قل في حيانا اكون وراى الامام فاخذ بيدى قال قربها في  
نفسك يا قارى فان سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال  
الله قسمت لصلواتي بيني وبين عبد الله الحديث وهم من اختصوا آخرة  
مسلم والبخارى في خلق افعال العباد وابدؤوا وادوا والنسائي كلهم من طريق  
مالك ومسلم ايضا وابن ماجه من طريق ابن عيينة ومسلم ايضا  
والترمذي من طريق ابى اويس وذكر الترمذي عنه  
فصح انه عن العلاء عن ابيه وعن ابى السائب فافوتارة وجمع اخرى  
وتبين بهذا ان شعبة خالفنا الجمهور في سياق المتن وان القائل فاخذ بيدى  
هو الراوى عن ابى هريرة والاخذ هو ابو هريرة بخلاف ما يقتضيه ظاهر  
رواية شعبة انتهى قال ايضا فيه عند قول الترمذي في الادكار في الصحيحين  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلوات الا بفتح الكتاب الخ قلت  
لما ر هذا اللفظ في الصحيحين لا في احدهما والذي فيها حديث عبادة  
لا صلوة لمن لم يقرأ بفتح الكتاب انتهى ثم استدل بسنده الى الحافظ ابى بكر  
ابن ابراهيم الاسمعيلى نا عن ابن موسى من اصل كتابه نا العباس بن الوليد



الذي روى عن عبيدة بن عيسى عن الزهري عن محمود عن عباد قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لا تجزى صلوة من لا يقرأ فيها بفتح الألف هكذا أخرجه  
 الاسمعي في مستخرجيه على صحيح البخاري شيخه من الحفاظ الثقات وشيخ  
 شيخنا العباس النسي من شيوخ البخاري وقد تابعه على هذا اللفظ زياد بن  
 الطوس من شيوخ البخاري أيضاً أخرجه الدارقطني عن يحيى بن محمد بن صالح  
 هو ثبات الحفاظ ناسوا بن عبد الله الغنوي وزياد بن أيوب بن سعيد بن  
 عبد الرحمن قالوا أنسفيان بن عيينة فذكره باللفظ الأول ثم قال في رواية  
 زياد بن أيوب لا تجزى صلوة لا يقرأ فيها بفتح الألف ثم كراهه وفي رواية  
 في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر عن عباد سمعت رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يقول لا صلوة إلا بفتح الألف آيتين من القرآن أخرجه الطبراني  
 وأخرج ابن عدي عن حديث عمران بن حصين مثله لكنه باللفظ لا يجزى  
 وزاد آيتين فصاعداً وعن ابن عمر فنه لا تجزى المكتوبة إلا بفتح الألف  
 وثلاث آيات فصاعداً أخرجه ابن عدي وعن أبي مسعود فنه لا تجزى صلوة  
 لا يقرأ فيها بفتح الألف شيء منها أخرجه أبو بصير في ترجمة إبراهيم بن أيوب  
 من تأييد أصحابه وعن أبي هريرة أن لم ترد على القرآن أجزاء وإن زدت  
 فهو خير أخرجه البخاري وهو موقوف انتهى للحصان وقال العيني في البداية والنهاية  
 وابن ماجه من حديث أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 مفتاح الصلوة الطهور وتحميمها والتكبير وتحليلها التسليم ولا صلوة لمن  
 لا يقرأ بأحمد لله وسورة في فريضة وغيرها هذا لفظ الترمذي وأما قصر ابن  
 علي قوله لا صلوة وسكت عنه الترمذي وهو معلول بأبي سفيان فتال  
 عبد الحق في أحكامه لا يصرح هذا الحديث من أجله ورواه ابن أبي شيبة

واسحق بن راهويه في مسنديهما والطبراني في مسند الشاميين من حديث  
ابن نصر عن ابي سعيد الاصلوة الايام القرآن ومعهما عيشا وقرأه ابن حبان  
بلفظ امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نقرأ بفاتحة الكتاب ما نيسر  
وقرأ الاحمر ابو يعلى في مسندهما قال الدارقطني في علاه هذا روي عنه قتادة  
ابوسفيان مرفوعا ووقفه ابو نصر هكذا قال اصحابه شعبة عنه ورواه  
عن عثمان بن عمر عن شعبة عن ابي سلمة مرفوعا ولا يصح رفعه من شعبة  
وقرأ الطبراني في مسند الشاميين من حديث عباد بن سميت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول لصلوة لا يفاتحها الا فاتحتين من القرآن وقرأه  
ابن عدي من حديث عمران لا تجزى صلوة لا يقرأ فيها فاتحة الكتاب  
وايتين فصاعدا وفيه عزم يزيدي قال ابن عدي ضعيف منكر الحديث  
وقرأ ابو نعيم في تاريخ اصبهان من حديث ابي مسعود الانصاري مرفوعا  
لا تجزى صلوة لا يقرأ فيها فاتحة الكتاب شيئا منها انتم ملخصا هذا  
مستندات الشافعية ومن وافقهم في الركنية وهي منقسمة الى ثلثة  
اقسام احدها ما يحكم بفصل الصلوة بدون الفاتحة باذخالا لا يقرأ في كل ركعة  
على الصلوة كخبر لا صلوة لمن لا يقرأ بفاتحة الكتاب لا صلوة لمن لا يقرأ بالقرآن  
وغير ذلك وثانيها ما يحكم بعدم اجزاء الصلوة بدون الفاتحة كحديث  
لا تجزى صلوة من لم يقرأ بفاتحة الكتاب في نحو ذلك وثالثها ما ثبت امر النبي  
صلى الله عليه وسلم بقرآن أو كحديث ابي سعيد الخدري ونحو ذلك  
وقد تنازع الشافعية مع التنفية في هذه الاحاديث في مبحثين  
**المبحث الاول** ركنية الفاتحة وعدم ركيتها مع قطع النظر عن  
قراءة المؤتمر وعدم قراءته فذهبنا هو وليس بركن تبطل بتركه الصلوة وهو

٣١٩  
في باب الاحاديث المذكورة

بكت ركنية الفاتحة وعدم كنه

واجب في السورة يجب بتركه سجدة السهو وتنتقص بركته عما فيجب إعادة  
 الصلوة والركن افا هو مقدار آية او ثلث آيات سواء كانت منها او من غيرها  
 وعندهم من متعينة للركنية **وهذه** مسألة على حدة تختلف فيها من  
 السلف الى خلف فذهب الشافعي مالك واسحق وابو ثور وداود  
 وغيرهم الى ان الفاتحة متعينة للركنية ولا تصح صلاته حتى يقرأ بفاتحة  
 في كل ركعة الا ان الشافعي ذهب الى انه لو تركه من يحسن الفاتحة تحرق واحدا  
 منها بطلت صلاته عما كان او نسيها فان لم يحسنها ويحسن غيرها  
 قرأ بعد ما سبع آيات واختله يقول مالك فيمن نسيها في ركعة من صلوة  
 ثلاثية او رباعية فقال مرة لا يعتد بتلك الركعة ويلقي بركعة اخرى  
 بدلها وقال مرة يسجد يسجد في السهو وفي صلوة ركعتين تبطل بتركها  
 في ركعة واحدة الا ان ضعيف ركعة اخرى وقال الطبري يقرأ بالقرآن في  
 كل ركعة فان لم يقرأ بواحد لم يجز لامثلها من القرآن عدداياتها وحرفوها  
 وقال ابو حنيفة الفرض اقل ما تيسر وهو مقدار آية وقال صاحبها اقله  
 ثلث آيات قصار او آية طويلة كذا ذكره ابن عبد البر في الاستدكار مع  
 بسط بسيط في بيان اختلاف المذاهب في فرائض الفاتحة في كل ركعة  
 او في الاولين فقط وعدم فرائضها من شاء الا طلع فليجزم اليه  
 المبحث الثاني في قراءة المقتدى الفاتحة وعدم قراءتها فعند الشافعية  
 ومن وافقهم هي فرض وركن له ايضا وعند الحنفية ليس بركن بل  
 ولا واجب ايضا ومن القائلين بالركنية في حق الامام والمنفرد من القائل  
 بها للمؤتم كاحمد بن حنبل الا انه استحسن قراءة المؤتم كما ذكر كل ذلك  
 فيما مر مما التزمه في المبحث الاول فاستدل الشافعية ومن وافقهم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بهذه الأحاديث المذكورة **واجبات** الحنفية ومن وافقهم عنها  
بان هذه الأحاديث على ما مر على ثلاثة أنواع وكل منها لا يثبت ما هو  
مذهبهم **أما النوع الأول** فلكونه محمولاً على نفي كمال الصلوة فنعني  
لا صلوة لمن لم يقرأ القرآن ونحو ذلك فنفي كمالها لا نفي صلاحها  
فلا تثبت به الركنية بل الوجوب **أما النوع الثاني** فلأنها محمولة  
على نفي الأجزاء الكاملة لا نفي الأجزاء **وأما النوع الثالث** فلا  
الامرين نص في الركنية بل قد يكون المأمور به فرضاً غير ركن وواجباً  
ومندوباً ومثلاً يجب بما استدوايه من عارضة النقص صلى الله عليه وسلم  
على قراءة الفاتحة فانها لا تثبت لركنية بل الوجوب نحن نقول بسببه  
**والدليل** على هذا الحمل ان الله تعالى امرنا بقراءة مطلق القرآن حيث  
قال فاقرأوا ما تيسر من القرآن وهو عام شامل لا دالة فيكون فرضاً  
وما سواه مما ثبت بالأحاديث **واجباً ويؤتي** ما ورد في صحيح البخاري  
وغيره من حديث أبي هريرة في قصة تغدير النبي صلى الله عليه وسلم  
للعرب الذي قال في حقه ثلاث مرات صل فانك لم تصل كبقية الصلوة  
فاقرأوا ما تيسر من القرآن ووقع في رواية ابن اودث قرأوا القرآن  
وما شاء الله ان تقرأ وهذا يؤيد عدم الركنية ولا لزمت كنية  
اشاء الله ان يقرأ سوى الفاتحة **وايضاً** لو حملت تلك الأحاديث على  
الركنية لزم كون ما زاد على الفاتحة ايضاً ركناً اخذ من شحود رواية فصل  
**وايضاً** على تقدير تسليم دلائلها على ركنية يقال انها اخبار آحاد  
لا تتيجها الزيادة على الفاتحة هو حاكم ففضية مطلق القراءة هنا  
خاصة بما ذكره قال على البخاري في البرقة عند حديث أبي هريرة

[illegible]

امام الکلام

مع غيب الغمام

في خداجه هو صريح فيما ذهب اليه علماء زمان من نقصان صلاته فهو  
 مبين لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة ان المراد بها نفي اكمالها نفي  
 الصلوة فبطل قول ابن حجر اكمل ان المراد بهذا الحديث انها غير صحيحة  
 وينفي صلوة نفي تحتها لانه موضوعه ثم قال ابن حجر دليل ذلك اتحاد  
 لا تقبل تاويلك منه كما اخبر عن ابى سعيد امرئ ان نقرأ بفاتحة الكتاب  
 وما تيسر وفيه حجة عليهم لا علينا لانهم ما يقولون بوجوب  
 السورة مع احتمال ان يكون الواو بمعنى و وهو جائز عند العجز عن  
 الفاتحة اجماعا قال منها خبر ابن خزيمة وابن حبان والحاكم في  
 صحيحهم باسناد صحيح لا يخفى صلوة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب  
 ورواه الدارقطني باسناد حسن وقال اللئوي رواه حكمهم  
 ثقات وفيه انه محمول على الاجزاء المستكمل ثم قال ومنها ما  
 ايضا انه صلى الله عليه وسلم قال ليس في صلاته ثم اقرأ يا اقرآن  
 وقال له ثم اقل ذلك في صلواتك كلها وفيه ان الحديث انما  
 لفظه ثم اقرأ بأمر القرآن وما شاء الله ان تقرأ وهو بظاهره  
 حجة عليهم لاننا نقول وجوبه مع ان في حديث المسع صلاته  
 قد ورد به ضل لا وامر لا يصح ان تحمل على الوجوب اجماعا قال  
 ومنها ما رواه عنه صلى الله عليه وسلم قرأتها في صلاته كما  
 في صحيح مسلم مع خبر البخاري صلوا كما رأيتموني اصلى وفيه  
 انه لو لمواظبته لقلنا بسنيتها لا بوجوبها كما حديث البخاري  
 فمخصوص لبعض اجماعا لان بعض اصحابه سفل بالخلو قال  
 لما اخبر لا صلوة الا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب فهو صريح

[illegible]

الحام الحام

هذا الحديث في قوله تعالى ان كان احدكم غاف فليقلب وجهه لعل يتذكر ان الله قد خلقه ليعبد الله فليذكر ان الله قد خلقه ليعبد الله فليذكر ان الله قد خلقه ليعبد الله

على ان معناه اقل مجزئ الفاتحة تضمن ولو يوم ما قلت لو صح ضعفه  
 فهو يقوى المعنى المراد على ان الحديث الضعيف عندنا مقدم على  
 الراى المجرد وجعل الحديث نظيره ما ذكر في غاية المعديل نظيره  
 حديث اتقوا النار ولو بشق تمرة قال وما ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 عدم وجوب القراءة من اصلها ضعيف ايضا قلت على تقدير  
 صحته يحمل على فرضية الفاتحة دون وجوبها جميعا بين الادلة  
 انتهى كلامه وقال صاحب الهداية لتنا قوله تعالى فاقروا  
 ما تيسر من القرآن والزيادة عليه بخبر الواحد لا يجوز لكنه يجب  
 العمل فقلنا بوجوب الفاتحة والسورة انتهى وفي السبابة للعيني  
 ان قلت هذه الآية في صلوة الليل وقد نسخت فرضيتها فكيف  
 يصح التمسك بها قلت ما شرع ركنا الوضوء منسوخا وانما نسخ  
 وجوب قيام الليل دون فروض الصلوة وشرائطها وسائر  
 احكامها وايضا الاعتبار بعوم اللفظ لا بخصوص السبب  
 فان قلت كلمة ما جملة والحديث مبين والمبين يقتضى  
 على المبهوم قلت كل من قال هذا يدل قوله على عدم معرفته  
 بأصول الفقه لان كلمة ما من الفاظ العموم يجب العمل  
 بعومها من غير توقف ولو كانت جملة لما جاز العمل بها قبل البينا  
 فان قلت حديث لا صلوة لمن لم يقرأ بما قرآن مشهور قال العلماء  
 تلقته بالقبول فتبين الزيادة مثله قلنا لا نسلم ذلك لان التابعين  
 قد اختلفوا في هذه المسئلة فلو سلمنا انه مشهور فالزيادة  
 بالمشهور انما يجوز اذا كان محكما اما اذا كان محتلا فلا هذا الحديث

هذا الحديث في قوله تعالى ان كان احدكم غاف فليقلب وجهه لعل يتذكر ان الله قد خلقه ليعبد الله فليذكر ان الله قد خلقه ليعبد الله فليذكر ان الله قد خلقه ليعبد الله





والثبوت ووجه لا يثبت الركن لان لازمه نسخ الاطلاق بخبر الواحد  
وهو يستلزم نقض الخبر القطعي على القاطع وهو لا يعمل فيثبت به  
الوجوب قياسا بترك الفاتحة ولا تفسد واعلم ان الشافعية  
يشتقون ركنية الفاتحة على معنى الوجوب عندنا فانهم لا يقولون  
بوجوبها قطعاً بل ظناً غير انهم لا يخصون الفرضية والركنية  
بالقطعي فلهذا ان يقولوا بوجوب الوجه المذكور انا وان جوزنا  
الزيادة بخبر الواحد لكنها ليست بالارضية فظننا فافانما قلنا بركنية  
وافترضنا بالمعنى الذي سمعتموه وجوباً فلا زيادة وانما محل الخلاف  
في التحقيق ان ما تركه مفسد وهو الركن لا يكون الا بقطع فقلوا  
لان الصلوة محتمل مشكل فكل خبر بين فيها امر او لم يقع دليل  
على ان مقتضاه ليس من نفس الحقيقة بوجوب الركنية وقلنا  
بل يلزم في كل ما اصله قطعي وذلك لان العبادة ليست سوى  
جملة الاركان فاذا كانت قطعية يلزم في كل اركان قطعية لانها  
ليست الا اياها مع الآخر بخلاف ما اصله ظني فان ثبوت اركانها  
التي هو هو يكون بظني بلا اشكال ولان الوجوب لما لم يقطع به  
فالفساد بتركه مضمون والصحة القائمة بالمشعر الصريح قطعية فلا يرد  
اليقين الا بمثله والا بطل الظني القطعي انتهى وخلاصة المقام  
في هذا المقام انه لا ريب في ثبوت مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم  
وجوه الصلوة على قراءة الفاتحة في الصلوة مع ورود اخبار الاحاد  
بتأكد قراءتها لكن شئ من ذلك لا يوجب الافتراض بالمعنى الذي ذكره  
بل لثابت بحجج الاحاديث وضم الآية هو كون مطلق القراءة وادنا

[illegible][illegible][illegible]

من الباب الاول وكما حمله سفيان بن عيينة ثم كما نقله عن سنن  
 ابى داود في هذا الفصل فان قلت لا يثبت العام من تخصيص  
 قلت هو حديث قراءة الامام قراءة لا غير من الاحاديث السابقة  
 فان قيل تلك احاديث سابقة غير كافية قلنا القول به ليس لا  
 من الاقوال السابقة لما مر من ان كثير منها صحيحة او حسنة  
 فان قيل لم يثبت في درجة هذه الاحاديث في القوة قلنا كما تسليح  
 ذلك ليس التخصيص هنا كما سوء حاله من تخصيص اطلاق الكتاب  
 بهذه الروايات فاذا جوز ذلك فما بال عدم جواز التخصيص فان  
 قيل قد حمل بعض هذه الاحاديث على الصور بعض رواياتها من الصحابة  
 كابى هريرة وعبد الله وفهم قوي من فهم غيرهم قلنا كذلك قد خصصها  
 بعض رواياتها من الصحابة فان كان الاستدلال بفهم الصحابي فالكلام  
 مشترك الزام وان كان بنفس الروايات فهو غير تام فان قيل حدثنا  
 عبادة لا تفعلوا الايام القرآن فانه لاصولة لمن لم يقرأها صريح في الزام  
 الفاتحة على ما ذكر قلنا نعم هو اصرح الروايات التي ذكرتم لكن دلالة  
 على ما هو مطلوب كغيره مسامح لان الاستدلال على الزام ان كان  
 بقوله لا تفعلوا الايام القرآن فهو غير تام لما تقر في مقوله ان الاستثناء عن  
 النص لا يدل الا على خروج المستثنى عن حيز المنهى لا على الزامه وركنيته  
 او وجوبه وان كان بقوله فانه لاصولة انه هو لا يدل على الركنية كظا  
 من الاحاديث السابقة فان قيل فما بال الحنفية استدلوا بانظاظها  
 على وجوب الفاتحة ولم يستدلوا به على وجوب اخلاص الآية قلنا  
 لما ظهر لهم من الكلام في روايته ووجود معارضاته ولو لا ذلك لقالوا به



امام الكلام  
 مع غيب الغلام  
**الفصل الثالث** في استدلال المالكية ومن حدى عندهم  
 اعلم ان قد وقع بعد عصر الصحابة واجل من اشتهر به منذ هجرهم  
 هو الامام مالك السالك على احسن المسالك وقيل اشار الى اخذنا  
 في موطاه حيث ترجم الباب او كباب القراءة خلف الامام في ما  
 لا يجهر فيه الامام وروى فيه حديث ابن هزيمة وقوله اقرأوا في  
 نفسك يا فارسي فاشارة الى حمله على مؤثر السرية ثم روى فيه اشهر  
 هشام بن عروة عن ابيه انه كان يقرأ خلف الامام في ما لا يجهر فيه  
 الامام بالقراءة واثر القاسم بن محمد بن ابي بكر انه كان يقرأ خلف  
 الامام في ما لا يجهر فيه الامام بالقراءة واثر نافع بن عبيد بن مطعم انه كان  
 يقرأ خلف الامام في ما لا يجهر فيه الامام بالقراءة ثم ترجم الباب  
 بباب تراخ القراءة خلف الامام في ما يجهر فيه وروى فيه قول ابن  
 اذ اصل احدكم خلف الامام فحسبه قراءة الامام واذا صلى وحده  
 فليقرأ وحديث ابن هزيمة فانه في الناس عن القراءة خلف رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في ما يجهر فيه وذكر ابن عبد البر في الاستدلال  
 من دلائل مذهبه قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا  
 وحديث واذا قرأ فانصتوا وقال فاين المهرج عن سنة رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وظاهر كتاب الله انتهى **قد** مر منذ ذكر كل ذلك  
 مع ماله وما عليه فلا حاجة الى عادته ومن ايضا كثير من الاحاديث  
 والآثار موافقة له وبأجمل فكل دليل احتج به الخفية  
 هو دليل المالكية بحمله على مؤثر الجهرية وما هو صريح منه في مؤثر  
 السرية دليل صحيح على عدم وجوب الفاتحة على مؤثر السرية وكل



احتجنت به الشافعية فهو دليل لهم بحمله على مؤثر السرية الاحد عشر عباد  
فانصرم على الجهرية وهو مشترك الوارد على الفريقين وقد اورد من الجاهلين  
**الباب الثالث** في ضبط المذاهب الواقعة في هذا البحث المذكور  
والفصول السابقة اجمل الاشارة الى دليل كل منها تفصيلا مع  
توضيح جدير يقبله اصحاب النظر الصحيح على ما اختلفوا في ان قراءة  
الفتحة هل هو من الاركان المفروضة كالركوع والسجود والقعدة  
ام ليس له حظ الركنية وعلى تقدير كونه ركنا تبطل بتركه الصلوة هل  
تسقط عند الضرورة كالنسيان وادراك قد ركن ركوع الامام  
ثم يثبت يخاف عند قراءتها فوات الشراكة في ركوع الامام واما ما كان  
هل هو ركن لكل من الامام والمنفرد والمؤتمرا على اعدا المؤتمر قد ذهب  
مالك واحمد والشافعية وغيرهم الى افتراضها وركنيتها لكن الجمهور منهم  
اجموا على انها ساقطة عند الضرورة وتشد بعضهم فقال بعد سقوطها  
عند الضرورة وقد مر دلائل الجمهور وتزييف قول من خالف الجمهور  
ومر ايضا بحث سقوطها عند النسيان وعدمه وعند الاقتدار عليها  
وعدمه ثم الشافعية منهم ذهب الى كونها ركنا في حق كل من الامام  
والمقتدى والمنفرد ومالك ذهب الى خصوصيته بالامام المنفرد  
وكذا احمد وذهب ابو داود الى الفرق بين مؤثر السرية ومؤثر الجهرية  
وذهب اصحابنا الى انه ليس له حظ من الركنية بل هو واجب لفيل  
واما في حقه فليس بواجب ايضا بل هو مكروه له في السرية والجهرية  
كلها ما اوجرام ومفسد للصلاة او مستحسن في السرية لا في الجهرية  
واما دلائلهم فاستدلوا اصحاب الركنية لكل متصل بهم

الباب الثالث في ضبط المذاهب التي ترجع بعضها على بعض

الاحاديث الواردة في نفى الصلوة بدونه لكن ايجمروا منهم ما وضحت  
لهم ذلك مثل تشهد بسقوطه عند الضرورة قالوا به والمختصون  
منهم ما وضحت لهم اخبار واثار شاهدة على كفاية قراءة الامام اختاروا  
تخصيص المؤثر مطلقاً لوجه قبيح واستندت اصحاب عدم الكنية  
باحاديث الترتيب وغيرها من الدلائل الواضحة ثم تفرقوا شيعاً  
بحسب الاحتياج لهم الدلائل قوتاً وضعفاً وقد ذكرنا كل ذلك  
هنا في اكل سالك والذي يظهر بعد الغوص في بحار هذه  
الاختلافات وطرح النظر عن التعسف والتعصبات هوان  
شيئاً من هذه المشارب ليس بحيث لم يوجد له سند بل وجد  
لكل منها مستند لان بعض الاسناد والاستناد غير معتمد  
واوهنها واضعفاً هو من ذهب فساد الصلوة بقراءة الفاتحة  
فاني لو اجد له سنداً صحيحاً قابلاً للاعتماد ودونه نظراً لقصد غاية  
ما استدل به اصحابه هو التشديدات الواردة من بعض الصحابة  
وهو ليس بهذا الكفان غاية ما يثبت منه على تقدير صحته وعدم  
حملها على قراءة ماء الفاتحة او القراءة في الجهرية مع قراءة الايمنة  
او القراءة بحيث يفوت الانصات ويوجب التشويش على الائمة  
هو كونه مكروهاً ومحرماً او خلاف سنة وشئ من ذلك لا يجب  
فساداً فليس تركها كل محرماً ومكروهاً او بدعة في الصلوة مبطلاً  
ووجهه صاحب تنوير التنوير في سنة النبشير النذير الذي صنعه  
في الرد على تنوير العينين في رفع اليدين بقوله ليس المأمور داخلياً  
في هذا الحكم اي وجوب القاء يكله ممنوع عن القراءة في الجملة

قراءة القاري في الركوع والسجود فان قراءته في الركوع والسجود لا تكفي له  
 فذلك قراءة المأموم لا تكفيه في اداء الواجب عنه فان قراءته  
 عاصيا بقراءته وتاركها قراءته امامه لا اعتقاده انتها لا تكفيه  
 فطلعت صلاته وترك الواجب قصدا عندنا كما قال زبيد بن ثابت  
 من قرأ خلف الامام فلا صلوة له انتهى **هذا** كما ترى متعقب عليه  
 بوجوه **أما** اولها بان قوله ممنوع عن القراءة ممنوع فان غاية ما ثبت هو  
 النهي عن القراءة عند القراءة لا بحيث يفوت الاستماع والتدبر عن القراءة بحيث  
 يشوش على القاري لا عن مطلق القراءة ولا عن قراءة الفاتحة **والغیر**  
 والمفروقة **وأما** ثانيا فقولنا في حاله انه غير صحيح لان القراءة في الركوع  
 والسجود منهي عنها صراحة نهيا عاما ولا كذلك قراءة الفاتحة فالتقيا  
 غير صحيح **وأما** ثالثا فبان قوله لا تكفي له وان كان صحيحا لكان ليس  
 بمخل لان عدم كفاية القراءة في الركوع والسجود لكونها في غير محلها  
 ولا كذلك القراءة في القومة **وأما** رابعا فبان قوله لا تكفي عنه  
 في اداء الواجب موقوف على اثبات ان الواجب مطلقا في حق المقتضى  
 هو السكوت مطلقا وقد مر ما فيه نقضا ومنعاً **وأما** خامسا  
 فلان قوله فان قرأ عاصيا **الخمسين** على ثبوت لزوم العصيان  
 من القراءة مطلقا ولو في السرية او السكينة وهو في حيز **المأ**  
**وأما** سادسا فلان قوله وتاركها **الخمسين** لا تكفي لانه لما اخبر النبي  
 صلى الله عليه وسلم واصحابه ان قراءة الامام كافية لا يتوقف  
 كونها كافية على اعتقاد المؤتمركفاية فان قرأ بنفسه واعتقد  
 عدم الكفاية غاية ما يلزم منه انه زاد ما لم يجب عليه ولم ي

بما شرع الكفاية له وأما سابعاً فإن قوله فطلعت صلاته لترك  
الواجب قصداً عندنا لا يخاف أن يراد به بطلانها من أصلها  
كيطلانها بترك ركائزها أو بفسادها أو بفسادها بترك  
واجباتها وكل منها فاسد أما الأول فلكونه مسبباً على كون ترك الواجب  
الغير الركن عملاً مبطلاً للصلاة عندنا وهو غير صحيح عندنا ولم يظهر له  
أثر في تثبت فقهاً ثنائياً فان ظهر ذلك يوجبنا عليه ويدل على استلزامه  
عليه وأما الثاني فإنه لو كان كذلك للزم تبطل سجدة السهو بترك  
الانصات سهراً ولم يقل به أحد فيما علمنا وأما ثامناً فإن استلزامه  
بأن يزيد بن ثابت يحتاج إلى تقوية هذا الاثر واثبات ثقة روايته  
وحرأيته وقد مر ما فيه وبأجملة فالقول بفساد الصلاة بالانقضاء  
ليس مما بلغت إليه أهل البصيرة وتظيرة في جانب الخلاف هو القول  
بالركنية العامة بحيث لا تسقط عند الضرورة وأما سائر المذاهب  
الباقية فدلائلها بحسب اختلاف أصولهم وملازمهم قوية  
والقول الفيصل فيها أن الخلاف في الركنية وعدمها متفرع حقيقة  
على مسألة اصولية وهي الركنية هل تثبت بخبر الأحاد الظنية  
أم لا بد لها من الدلائل القطعية فمن ذهب إلى الأول أثبت الركنية  
ومن أنكر لم يثبت الركنية وإن سلم دلالتها عليها وعدم وجوبها  
والخلاف في ركبتها للمؤمنين على خلاف آرائكم وهو الظن  
هل يجوز به الزيادة على القطع وتخصيصه به أو نسخ به أم لا يجوز  
فمن قال يجوزها قال بها ومن لا فلا ولم ينظر الدقيق كما يكون القول  
الآخرين قوين في الخلافين وأما الخلاف في نفس قراءة المؤمن

مع قطع النظر عن الركنية فالآية القرآنية وكثير من الأحاديث المرفوعة  
والأثر الموقوفه تشهد بالمدح عنها بحيث يفوت الانصاف الواجب  
او يورث التشويش والمنازعة ومن أنكر ذلك أجاز قراءة المقدس  
مع قراءة الامام فهو صحيح به شكل ذلك ولا يخلص عند النزاع  
الا الكتاب والسنة والآثار سلسلة الامة وكما يشاهد في كثير  
من الأحاديث والآثار الصحيحة دالة على تجوزها في السرية وانما  
السكينة وهو المستفاد من ظاهر الآية ومن أنكر ذلك وسكتها  
مطلق القراءة مطلقا ولو في السرية والسكينة او حرمها او يكرها  
بدعة او خلاف سنة او مفسدة فهو مطالب باتباته بالادلة  
الواضحة والجواب عن تلك الادلة بجوابات شافية وتعليل الدلائل  
المنصبة الغير المتعسفة يتبين بكون ادعاء الاقوال لواقعته هو القول  
بعدم افتراض القراءة على ما هو مطلقا واستحباب قراءة الفاتحة  
او سنية في السرية وهو الأرجح بنظر الدقة وهذا هو الذي  
يجماعنا اصحابنا وجماعة من المالكية وهو ان كان ضعيفا في مذهب  
اصحابنا رواية لكنه قوي في رواية ولا يعدل عن الدارسية اذا  
وافقتها رواية وكما استحسنوا القراءة في السرية لاسبان  
يستحسنوا القراءة في الجهرية حال السكينة لعدم الفارق  
بينها وبينها الا انهم لما لم يثبت عندهم استحباب سكتات  
الامام واستثنائها وخبرهم بكون الأحاديث الواردة فيها  
محلولة لم يصح جوابها ولو لا ذلك لقابلوا به كما ذهب اليه جمع  
من المحدثين كثرهم الله الى يوم الدين هذا هو الكلام

الفصل الذي لا تحيط به ظلمة ولا تعرضه سفسطة عند ذكر  
 ترجيح المذهب وبه يجهز بين الكتاب والسنن والآثار  
 القياسات المختلفة الموجبة لتفرق المشارب والافالمذاهب  
 المذكورة كلها لادلائل مروية وكل منها مستند الى ادلة  
 اربعة لا يمكن الجزم ببطالان واحد منها ولا الحكم بخطا احدها  
 وما ابطال قول المتعصبين الذين لا صناعة لهم في امر الدين  
 الا الطعن على ائمة المسلمين وخطية الائمة المجتهدين  
 ان مذهب ابى حنيفة واصحابه من المذاهب المذكورة  
 ضعيف جداً ليس له سند ودليل صحيح قطعاً والى الله المشتك  
 من امثال هؤلاء الطاعنين الجاهل المفتين ليس غرضهم  
 الا الطعن على من تقدم وتاخر جل صناعتهم التكلم  
 بلام منكر وما احسن قول صاحب تنوير العيون في  
 رفع اليد عن بحث القراءة خلف الامام دلائل الجانبيين  
 فيه قوية لكن يظهر بعد التأمل في الدلائل ان القراءة اولي  
 من تركها فقد عولنا فيه على قول محمد كما نقل عنه صاحب الهدى  
 انتهى واحسن منه قول صاحب حجة الله البالغة ان كان  
 مأموراً وجب عليه الانصات والاستماع فان جهر الامام  
 لم يقرأ الا عند الاسكاتة وان خافت فله الخيرة فان قرأ  
 فليقرأ الفاتحة قراءة لا يشوش على الامام وهذا اول الاقوال  
 عندى وبه يجهز بين احاديث الباب والسفر فيه مانع عليين  
 ان القراءة مع الامام تشوش عليه وتفتوت التدبر وتخالف



تفسير القرآن ولم يعزم عليهم ان يقرؤا سراً لان العادة  
متى ارادوا ان يسخروا الحروف بجمعهم وكانت لهم حاجة مشقة  
فيجعل في التمهيد عن التشويش ولم يعزم عليهم ما يؤدي الى التمهيد  
وانقرضت لمن استطاع وذلك غاية الرحمة بالامة اتفق  
الحنابلة في قراءة سورة الفاتحة في صلوة الجنائز  
اعلم ان قد وردت احاديث مرفوعة واكثر موقوفة  
دالة على شرعية قراءة الفاتحة بعد التكبير الاول  
في صلوة الجنائز ووردت بعض الآثار بتركها واختلاف  
الصحابة في فعلها وتركها وتبع ذلك اختلاف الائمة في  
ذلك والمرجح في ذلك هو القراءة على وجه الاستحباب او  
السنية الثبوت ذلك بالآخبار المتواردة وهي وان كان  
بعضها ضعيفا لكن ضمن بعضها ان بعض يعطى الوثاقة والقول  
بالكراهة مطلقا او بالكراهة بنية القراءة لا بنية التثاء  
لا يبدل عليه دليل باحد وجوه الدلالة اخرج البخاري  
في صحيحه عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال صليت خلف  
ابن عباس على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب فقال ليعلموا  
انها سنة قال القسطلاني في ارشاد الساري بشرح صحيح البخاري  
اي طريقة للشارع فلا ينافي كونها واجبة وقد علم ان قول

قراءة سورة  
الفاتحة في صلوة  
الجمعة قال الشيخ  
عبد القادر شريح  
صاحب النور في شرح  
نور القدر في التلخيص  
ابن مسعود و الحسن بن  
علي بن ابي رباح بن  
ابن خزيمة و غيره  
من علماء الحديث  
و القدر

[illegible]

الصحابي من السنة كذا حديث مرفوع عند الأكثر  
انتهى وقال ايضا من اركانها العمود حديث لا صلوة  
لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب وبه قال الشافعي واحمد  
وقال مالك والكوفيون ليس فيها قراءة قال البدائي<sup>مبني</sup>  
من المالكية ولنا قول في المذهب باستحباب الفاتحة  
فيها واختارة بعض الشيعة انتهى واخرج الترمذي  
من طريق ابراهيم بن عثمان عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب  
وقال حديث ابن عباس حديث ليس اسناده بذلك  
القوي ابراهيم بن عثمان هو ابو شيبه الواسطي منكر الحديث  
والصحيح عن ابن عباس قوله من السنة القراءة على الجنازة  
بفاتحة الكتاب انتهى ثم اخرج من طريق سفيان  
عن سعد بن ابراهيم عن طلحة بن عبد الله بن عوف ان  
ابن عباس صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب فقلت  
له انه من السنة فقال انه من السنة او من تمام السنة  
وقال هذا حديث حسن صحيح والاهل عليه عند  
بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم  
يختارون ان يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الاولى  
وهو قول الشافعي واحمد والسيوطي وقال بعض اهل العلم  
لا يقرأ في صلوة الجنازة انها هو التشاء على الله والصلوة  
على نبيه وآله للميت وهو قول الثوري وعنه

من اهل الكوفة انتهى واخرج النسائي عن طلحة  
 قال صليت خلف ابن عباس على جنازة فسمعت يقرأ  
 بفاتحة الكتاب فلما انصرف اخذت بيده فقلت تقرأ  
 فقال نعم انه حق وسنة وعنه ايضا صليت خلف ابن عباس  
 في الجنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر حتى  
 اسمعنا فلما فرغ اخذت بيده فسألته فقال بسنة  
 وحق وعن ابي امامة انه قال السنة في الصلوة على الجنازة  
 ان تقرأ في التكبيرة الاولى بأم القرآن مخافة شتمك  
 ثلثا والتسليم عند الآخرة واخرج ابن ماجه عن  
 ابن عباس مثل رواية الترمذي سنداً او متناً وعن  
 ام شريك الانصارية قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ان يقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب واخرج  
 ابوداود عن طلحة بن عبد الله صليت مع ابن عباس على  
 جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب فقال انها من السنة  
 وذكر الحافظ ابن حجر في تخریج احاديث الاذكار  
 بسنده الى الربيع بن سليمان قال انا الشافعي انا مطرف  
 ابن مازن عن معمر عن الزهري قال اخبرني ابو امامة  
 ابن سهل بن حنيف انه اخبره رجل من اصحاب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم السنة في الصلوة على الجنازة ان يكبر  
 الامام ثم يقرأ فاتحة الكتاب بعد التكبيرة الاولى  
 يسرها في نفسه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم

ويخلص الدواعي في التفسيرات المثلث لا يقرأ في شيء  
منهون بشيء سلم وقال هذا حديث غريب آخرجه  
اليهم من هذا الوجه ومطرف ضعيف قال البيهقي  
تابعه عبيد الله بن أبي زياد عن الزهري شرساقة من رواية  
يونس عن الزهري ولم يذكر فيه الفسحة وثبت ذكرها  
في صحيح البخاري انتهى شرح أسند بسند الشافعي  
أما سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبري  
قال سمعت ابن عباس يجهز بفاتحة الكتاب في الصلاة  
على الجنائز وقال لتعلموا أنها سنة وقال هذا السناد  
قوي وفيه اشعار بأنه كان هناك من لا يقرأ الفاتحة فيها  
فأراد تعليمهم وجعله بعضهم على أنه كان ذلك ليلا  
وهو بعيد من السياق انتهى وأخرج مالك في الموطأ  
عن نافع عن ابن عمر أن عسكان لا يقرأ في الصلاة على  
الجنائز وقال الزرقاني في شرحه قال أبو هريرة  
وجماعة من التابعين وأبو عذبة ومالك وعن ابن عباس  
وابن مسعود والحسن بن علي وابن الزبير والمسور بن  
مخرمة مشروعيها وبه قال الشافعي وأحمد انتهى  
وأخرج مالك أيضا عن أبي سعيد المصبري أنه سأل  
أبا هريرة كيف فعل على الجنائز فقال اتبعها من  
أهلها فإذا وضعت كبرت وعلمت الله وصليت عليه  
ثم أقبل اللهم أنت عبدك وابن عبدك وابن أمك

كان يشهد ان لا اله الا انت وانت هم ان كان عبدك ورسولك  
وانت اعلم به اللهم ان كان حسنا فزد في احسانه  
وان كان مسيئا فتنبأ ونز من سيئاته اللهم لا تخر منا  
اجرة ولا تفتنا بعده قال الزرقاني في شرحه فيه  
ان اباء قريظة لم يكن يري القراءة في صلاتها انتهى  
وقتل صنف الشر بنبلالي في هذه المسئلة رسالة  
سمماها يا لنظم المستطاب لحكم القراءة في صلوة الجنازة  
بأمر الكتاب وحقق فيه ان القراءة اول من ترك  
القراءة ولا دليل على الكرامة قال فيها قال الشافعي  
واحمد تفرض الفاتحة والصلوة على النبي صلى الله  
عليه وسلم والدعاء ودار الامر من ايمتنا في النص على  
عدم جواز القراءة والنص على كراهتها وقد نصوا على  
استحباب مراعاة الخلاف في كثير من المسائل ولراضا  
قاطعاً للنعم مقتضياً لعدم جواز قراءة الفاتحة في  
صلوة الجنازة انتهى شرح فتاوى الاختيار لو قرأ  
الفاتحة بنية الدعاء لا بأس به وان قرأ ما بنية القراءة  
لا يجوز لانها محل الدعاء دون القراءة انتهى وعن  
معراج الدراية لا يقرأ الفاتحة فيه قال مالك  
وهي واجبة عند الشافعي وبه قال احمد وكنا قول  
ابن مسعود لم يوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لنا  
في الصلوة على الجنازة دعاء ولا قراءة كبرياء الامام

واختار من الدعاء اطيبه وهكدا روى عن عبد الرحمن  
 ابن عوف وابن عمر فانهم قالوا ليس فيها قراءة وتأويل  
 حديث جابر انه عليه السلام كان يقرأ بأمر القرآن  
 الله فقرأ على سبيل الشئ لا على وجه القراءة وكان هذا  
 ليست يصلوة حقيقة وانما هي دعاء واستغفار  
 للميت ولهذا ليس فيه ان كان الصلوة انتهى **وقال**  
 جميع ما استدل به انما يفيد نفى افتراض قراءة الفاتحة  
 واما كراهته فليس فيه افادتها واما الاستدلال  
 بقول ابن مسعود فلا يفيد لانه نفى التوقيت وسند ذكر  
 ان ابن مسعود قرأ فيها والراوى اذا فعل بخلاف ما روى  
 بيقين سقط العمل به واما ما رواه عن عبد الرحمن  
 فليس فيه نفى جواز القراءة فيحتمل ان يكون المنقضى للزوم  
 لا الجواز واما تأويل حديث جابر فغير مسلم لانه  
 دعوى لا دليل عليها لان نيت الشئ امر مبطن لا يعلم  
 الا من المناهل والمسلم منه حقيقة قرآن لا يعدل عنها  
 بدون صارف فيها ثبت سنية القراءة بالفاتحة  
 لان نفى القراءة انتهى **شعر** نقل الشر بن لادى كثير من  
 عبارات الثب الفقوية وخذ شهاب بخدشات قوبية  
 وذكر دلائل جواز قراءة الفاتحة يدل السنية  
 ان شئت الاطلاع فلترجع اليها فانها رسالة جامعة في  
 بابها وكذا لا خوف التحويل لفصل الكلام ولكن ما قلناه

فان اختلف الذين  
 امروا بالاطلاع  
 عليه احد الذين من روى  
 فكيف نقل قراءة الفاتحة  
 في الدعاء بدون بيان المنقضى  
 وقايتنا استدلال به اصحابنا  
 به حديث ابى هريرة في رواية  
 اذا صلحتم على الميت فاطلصوا  
 له الدعاء وهو لا يشعركم  
 والقراءة في الغرض من  
 في الدعاء للميت والانتظام فيه  
 يستجاب فافهم واستقم بآثار  
 انما الكلام في دليل التلخيص

٢٣٨  
 على ما في الكلام وقد ذكرنا في  
 سابقنا تلخيص الفاتحة في الكلام  
 حاشا اناس الكلام ويؤيدون  
 ذكره في مقادير عمدة الرسل  
 على شرح الوقاية في معنى الحديث  
 تصحيحه في النسخة  
 تصحيحه في النسخة  
 روى في النسخة  
 قال في النسخة  
 في النسخة  
 في النسخة



خيرا الكلام وليكن هذا آخر هذه الرسالة  
 والحمد لله على انعامه هذه العجالة والصلوة على نبيه  
 منيع الهداية وعلى آله وصحبه ذوى الداراية  
 وكان ذلك في ليلة السبت العشرين من شهر  
 ربيع الآخر من شهر السنة الرابعة والتسعين  
 بعد الالف والمائتين من هجرة خيرا البشر عليه  
 وعلى آله صلوة صاحب القوى والقدر حين اقامتى  
 بالوطن حفظ عن شرور الزمن ومن الله اسأل متضرعا  
 ان يقبلها وسائر تصانيفي ويجعلها نافعة في حياتي  
 وخيرة بعد مماتي وارجو من الكملة والطلبة  
 ان ينظروا فيها بنظر الانصاف ولا يضيعوا اوقاتهم  
 في الاعتساف لتجبل لهم حقيقة المثال وتفيح لهم  
 صدق الحال فاني سعت بتوفيقه تعالى في هذه  
 الرسالة سعيا وافرا واتيت بتحقيقات خلت عنها  
 الزبديات وظاهرا وكل ما اوردته فيه من  
 اسرار وجواب او لطيفة او تحفة او انصاف ووجدته  
 في كلام غيري نسبه اليه وكل ما انسبه الي  
 احد فهو من افكارى فان وجد ذلك في كلام  
 احد فالحمد لله عليه وآخذه عواني ان الحمد لله رب  
 العالمين والصلوة على رسوله محمد  
 وآله وصحبه اجمعين

الحمد لله الذي ارسلنا اليك رسولا هو سيدنا محمد وآتيناك عليه  
 الكتاب الذي هو امام الكرامة قد بيت بكلامه وكرامته وولاه الى سبل السلام  
 واشكره على ان اسلمت اليك سبل السلام واذنعت اليك غيبته الفهم واسلم  
 واسلم على رسوله وعلى آله واصحابه الطاهرين الطاهرين بالحق والحق وسلام  
 وبعد فلما كانت مسألة **قراءة الفاتحة خلف الامام**  
 مختلفه بين اكابر الكرام صنف فيها فاشترطت ريفية والفتن ريفية كثيرة  
 فمنهم من جردها ومنهم من منعهما واحسن التاليفات فيها ما صنف العالم  
 التتقاهم والفاضل المصطفي المصطفي في الكافي المصطفي واقعت  
 الاسرار المحمدية جامع الانوار القدسية حافظه مالك السلام  
 وساجد بيت الله الحرام استاذنا الاعظم وعمنا الانجمن جامع البركات  
 المكتفي باب الحسنة والمعروف **بالمولوي محمد عبد الحفيظ**  
 الله من كل غي وعن جسيم البليات والاسقام فانه قد حقق فيها الحق  
 رافق الباطل لكل عالم وجاهل لم يزل احد من العظماء وشيها ولم يصنف  
 واحد من الكبراء عيلها وقد طبع ذلك في المطبع المصطفي في سابقا ثم علق عليها  
 المولى المستاذ تعلقا **بسمي في بيت الفهم** انذفت بشركات الخواص  
 العواشا بطنها ما انجبا المولوي **محمد خاتم حسين** العظيم آبادي بسلام الله  
 ذوالقادر الفاضل المولى السيد **محمد مشوق علي** فاهتم بطبعه في المطبع المصطفي  
 وكان ذلك في الحرم الحرام سنة اربع وثلاثين بعد الف من هجر خيرا لانام علي علي الله  
 والسلام في انما المتفقون من وجبات المتلوه **محمد يوسف** فقا الله هذا التاسع ابن  
 المولوي الحافظ **محمد قاسم** من غلامه ابن المولوي **محمد شمس** من غلامه ابن صاحب  
 التصانيف الكفيرة كذا شرح السالم الحسن والقاضي وحواشي  
 شمس الباز غمة وغيرهما ولانا المفق **محمد يوسف** المولى الكون فقط تمت

٢٢٢





five

DUE DATE

٢٩٤٥٣٤١



ع ١٢٤		ع ١٢٤	
ع ١٢٤		ع ١٢٤	
٦٦٢٤		٢٩٤٦٣٤١	
(نام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف اللسان)			
DATE	NO.	DATE	NO.